ظاهرة الانتحار

دراسة سيسيولوجية

الدكتور
عدنان محمد الضمور





ظاهرة الانتحار

دراسة سيسيولوجية

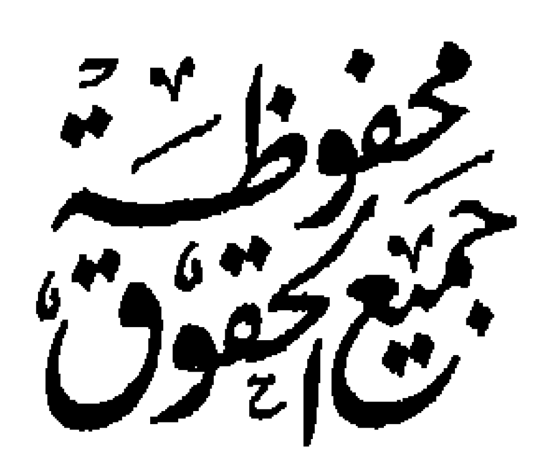
ظاهرة الانتحار

دراسة سيسيولوجية

الدكتور

عدنان محمد الضمور





رقـــم التصنيـــــف : 364.15

المؤلف ومن هـــو في حكمه : عدنان محمد الضمور.

عنـــوان الكتـــاب : ظاهرة الانتحار: دراسة سيسيولوجية.

رقـــم الإيـــداع : 2014/1/289

الواصفـــات : الانتحار //المشاكل الاجتماعية//الجريمة/

بيـــانـــات الناشـــر : عمان – دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ISBN 978-9957-32-809-2

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

الطبعة الأولى 2014-1435هـ



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: 5231081 6 962+ فاكس: 5235594 6 962+

ص.ب. (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى روح والدي رحمهما الله

إلى رمز السعادة وزينة الحياة الدنيا أسرتي الصغيرة

أم فراس.. فراس.. لارا.. محمد.. زيد

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الفصل الأول

خلفيـــة الدراســـة وأهميتهـــا

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 خلفية الدراسة:

الانتحار ظاهرة إنسانية عامة، لا يخلو أي مجتمع منها، منذ أن خلق الله البشرية وحتى يومنا هذا، ولقد شهد العالم ولا يزال يشهد اهتماماً بالغاً بهذه الظاهرة، التي أخذت تتزايد يوماً بعد يوم، خصوصاً مع إنتشار الفوضى الاجتماعية، والأزمات التي حلّت على البشرية بكافة أشكالها، سواءً الاقتصادية منها، أم السياسية، أم الثقافية، أم نتيجة للحروب المستمرة التي تهدد قيم المجتمعات جميعاً.

كل ذلك أدى إلى أن يصبح الانتحار ظاهرة سلوكية واسعة الانتشار، ولا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات البشرية (الرشود، 2006).

لقد جاء الإسلام الحنيف، ومن قبله الديانات السماوية كافة، لينظم حياة الناس، ويضع الحلول لكافة المشاكل التي تواجههم في حياتهم، فوضع العقوبات للأفعال، التي تعتبر تعديا على النفس البشرية، التي هي ملك لله عزوجل، فلا يجوز التعدي عليها، فجاءت الآيات والأحاديث النبوية الشريفة، مشددة في هذا الجانب، لخطورة ذلك الفعل، مُدللا على ذلك بقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً} (النساء، آية 29).

وقوله تعالى {مِنْ أجل ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ} (المائدة، آية 32).

ويقول النبي عليه الصلاة والسلام "مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِسُمٍّ فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا، وَمَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ يَتَرَدَّى فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا (النيسابوري، ص37، رقم 175).

إن النفس البشرية هي ملك لله عزوجل، فلا يجوز لأحد أن يقتل نفسه، أو أن يزهق روحه، أو ينهي حياته، التي وهبها الله إياها، فما خلق الله الإنسان لعباً ولهواً؛ إنما خلقه وميّزه عن سائر مخلوقاته، فحمل الأمانة التي عجزت عن حملها السموات والجبال، فالنفس البشرية والروح هما أمانة، استودعهما الله عزوجل عند البشر، وأمرهم بالحفاظ عليها، وتوجيهها وتسخيرها لشكر الله عزوجل وطاعته، ونهى عن إيذائها، وإيذاء أو إزهاق أرواح الآخرين(عدنان، 2009)

لقد كانت أوروبا قبل الثورة الفرنسية، تعاقب وتحاكم المُنتحر حتى بعد وفاته، عن طريق مصادرة أمواله ونبش قبره، عقابا له على فعلته، إلا أن تلك السُبل العقابية أخذت تتلاشى بعد أن تعرضت إلى هجوم ونقد شديدين من فلاسفة القرن الثامن عشر، أمثال بكاريا ومونتسيكو(نجم،2002).

وحظيت ظاهرة الانتحار باهتمام واسع، ودراسات معمقة في المجتمعات الغربية لاتساع حجمها، بما يتوافق مع أشكال التغير الذي أحدثته الثورة الصناعية، والحركة الفكرية، وما شكّله الانتحار من مشاكل اجتماعية في تلك المجتمعات، ونظرا لتنامي وإنتشار هذه الظاهرة السلوكية الخطيرة، بين أبناء المجتمع الأردني، كان لا بد من إجراء دراسات مماثلة، للبحث عن العوامل التي أحدثت تغييرات في المجتمع، مما ساهم في تنامي السلوك الانتحاري خلال السنوات الأخيرة في المجتمع الأردني.

وعندما نتحدث عن الانتحار، فإننا لا نتحدث عن شيء غامض، أو ما وراء الطبيعة، يحتاج إلى تفسير فلسفي، وإنما نتحدث عن شيء واقعي وملموس، حتى

أصبحنا نطالع أو نسمع من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، عند إشراقة كل صباح، أو غروب شمس ذلك اليوم، عن حالة انتحار أو محاولة انتحار، إلى الحد الذي باتت تشكل قلقاً للمجتمع، وباتت فيه الحاجة ملحةً إلى اتخاذ الإجراءات وإيجاد الحلول المناسبة والكفيلة للحد من انتشارها، ومعرفة العوامل الحقيقية الكامنة وراء إقدام هؤلاء الأشخاص على التخلص من أنفسهم، لوقف النزيف الهائل من الأرواح البشرية التي نفقدها كل عام.

لقد مرّ الأردن بمجموعة من الأحداث المؤثرة التي كان لها ابرز الاثر في إحداث التغير الواضح في بنيته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي انعكست على معيشة المواطن الأردني بدءً من أحداث نيسان عام (1989) ثم حرب الخليج الأولى عام (1990)، ودخول الأردن اتفاقية منظمة التجارة الحرة (WTO) واتفاقية السلام مع إسرائيل ، ودخول الخصخصة التي طالت خيرات الوطن وما صاحبها من آثارٍ سلبية على الأفراد والجماعات، الفقيرة والعادية، مروراً بأحداث الحادي عشر من أيلول عام (2001)، وما تبعه من احتلال للعراق عام (2003)، فالعدوان الإسرائيلي على لبنان عام(2006)، ثم العدوان الإسرائيلي على غزة عام (2008)، فأدت كل هذه الأحداث إلى خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي، نتيجة لكثرة الوافدين الذين أجبرتهم الظروف، على دخول الأردن والاستقرار فيه، فأدى ذلك إلى خلق حالة من الفوضى والاضطراب الاقتصادي والاجتماعي، فكان له الأثر الواضح على حياة كثير من الناس، مما أدى إلى تعرضهم لضغوط مختلفة دفعت بكثير منهم إلى الانتحار، أو محاولة الانتحار.

ويلعب الإعلام دورا مهما في تنمية هذه الظاهرة، حيث يسعى بعض الأشخاص، إلى تسليط الضوء على مشكلته، أو معاناته، باللجوء إلى الانتحار، فجعلته مادة دسمة لبعض وسائل الإعلام، التي لا يهمها سوى التفاعل اللحظي – السبق الصحفي– ومحاولة جلب انتباه القراء دون التأكد من أن المسألة قد تكون غير ذلك، وقد شهد الأردن مثل هذه المحاولات، من خلال الصعود إلى المباني

العالية، والتي تكون في مواقع مميزة، يرتادها أناس كثيرون، من أجل تسليط الضوء على نفسه، وغالباً ما يبرر ذلك بوجود ضائقة مالية، أو مشكلة في إيجاد فرصة عمل، وغيرها من الأسباب غير المقنعة، التي لا يرجى منها سوى أهداف آنية، أو مصالح شخصية فقط، دون أن يرافق ذلك النية أو التصميم أو العزم على الانتحار الفعلي.

وقد أشار(الزعبي، 2009) إلى ذلك حيث قام أحد الأشخاص المحاولين للانتحار باتباع أسلوب لبق ومهني، وعلى طريقة الفعاليات الرسمية والثقافية، بالاستفادة من تجارب زملائه السابقين في هذا المجال، حيث قام بزيارة مباني الصحف والسؤال عن أسماء وأرقام الصحفيين المهتمين بشؤون الانتحار، داعيا الجميع الحضور إلى مكان انتحاره في اليوم المعلن، كما سأل قبل انصرافه عن أرقام محطات التلفزة المحلية والمهتمين بهذا الشأن؛ ليقوم بتوجيه دعوات رسمية لهم، لا لشيء وإنما من باب تسليط الضوء على مشكلته فحسب.

إن هذه السلوكيات التي ارتفعت نسبتها في المجتمع الأردني، تحتاج من الجميع سواء أكانوا رجال علم، أم أخصائيين في جميع المجالات، أم رجال دين أم أصحاب قرار، أن يقفوا في وجه هذه الظاهرة، التي أخذت تزداد يوما بعد يوم، خصوصاً ونحن نشهد هبوطاً سريعا للقيم الأصيلة التي كانت تحكم المجتمع، نتيجةً لضعف الدور الرقابي للأسرة والمدرسة والمسجد، بعد أن كانت هذه المؤسسات، تعمل على غرس القيم الاجتماعية الصحيحة، لدى أبنائها، وتسعى أيضاً إلى مراقبتها وتوجيهها، نحو الوجهة الصحيحة، مما جعل تلك القيم من أهم عوامل الضبط الذاتي لدى الأفراد، التي تنعكس على المجتمع بشكل عام.

2.1 مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتلخص مشكلة الدراسة، بتحديد العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، ودورها في تفسير الانتحار في الأردن، للوقوف على حجم تلك المشكلة، ومعرفة

الوسائل المستخدمة فيها، والفئة العمرية الأكثر ممارسة لتلك الظاهرة، ، والتوزيع الجغرافي لأعداد المُنتحرين، وسُبل الوقاية من هذه الظاهرة.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة على شكل التساؤلات التالية:

1- ما توزيع المنتحرين في الأردن وفقاً لمكان السكن؟

2- ما أهم العوامل المؤدية إلى الانتحار في الأردن؟

3- ما الوسائل المتبعة في الانتحار في المجتمع الأردني ؟

4- ما الفئات العمرية التي يظهر فيها أعلى نسب للانتحار في الأردن ؟

5- ما توزيع المُنتحرين وفقا للعمل في الأردن ؟

6- ما توزيع المنتحرين في الأردن وفقاً للحالة الاجتماعية ؟

7- ما توزيع الانتحار وفقا للجنس في الأردن ؟

8- هل هناك علاقة بين الطلاق، والبِطالة، والكثافة السكانية ومعدلات الانتحار في الأردن ؟

3.1 أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال الاعتبارات التالية:

أولا: الأهمية النظرية:

1. المساهمة في إغناء وتحديث الدراسات الاجتماعية التي تتناول موضوع الانتحار وما يشكله من خطر يهدد المجتمع الأردني.
2. تسعى الدراسة إلى رفد معرفة علمية إلى المكتبات الأردنية، لأهمية موضوع الانتحار وما يشكله من خطر يهدد أمن المجتمع الأردني .

ثانيا: الأهمية التطبيقية وتتمثل في:

1- المساعدة في تحديد العوامل الفردية للانتحار في المجتمع الأردني، وهذا بدوره يشكل نصف العلاج، مما يختصر المسافة على كل الساعين لمقاومة هذه الظاهرة والحد منها.

2- تسعى الدراسة من خلال نتائجها، إلى مساعدة الجهات المعنية بشكل مباشر بهذه المشكلة، للاستفادة منها، وهي الأمن العام والمركز الوطني للطب الشرعي، لمعرفة العوامل الحقيقية الكامنة وراء هذه الظاهرة، في ضوء نتائج الدراسة.

3- مساعدة أصحاب القرار على إيجاد وبلورة السياسات الاجتماعية والتشريعية المناسبة، ووضع الخطط العلاجية والإصلاحية والوقائية، للحد من إنتشار هذه المشكلة، وآثارها الضارة على الفرد والمجتمع.

4.1 **أهداف الدراسة**:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة حجم ظاهرة الانتحار، والتطورات التي طرأت عليها، وفقاً للإحصائيات الرسمية الصادرة من مديرية الأمن العام للفترة من عام**(2000-2009)**.
2. تحديد أهم العوامل المؤدية إلى تنامي ظاهرة الانتحار، وازدياد نسبته في المجتمع الأردني للفترة من عام 2000-2009 بناءً على الإحصائيات الرسمية الصادرة عن مديرية الأمن العام.
3. معرفة أبرز الأدوات والأساليب المستخدمة في الانتحار.
4. التعرف على الفئات الأكثر إرتكاباً للانتحار وفقاً للحالة الاجتماعية والعمل.
5. تحديد الفئات العمرية الأكثر ممارسة للسلوك الانتحاري بينها.
6. التعرف على التوزيع الجغرافي للمنتحرين وفقا للمحافظات.
7. تحديد العلاقة بين كل من البطالة والطلاق والكثافة السكانية ومدى تأثيرها في ارتفاع معدلات الانتحار في الأردن.

5.1 مفاهيم الدراسة:

تعريف الانتحار:

الانتحار لغة:

في اللغة العربية: فالكلمة مشتقة من الجذر (نحر)، أي ذبح أو قتل، وانتحـر الشخص أي ذبح نفسه أو قتل نفسه، ونحر البعير أي طعنه في منحره، حيث يبتدئ الحلقوم من أعلى الصدر (ابن منظور، م3، ص594-595)

وهو عملية قتل الذات بذاتها، وهو مفهوم مشتق من كلمة مركبة من أصـل لاتيني، من فعل (caedere) بمعنى يقتل، والاسم (cui) بمعنى النفس أو الذات في الفرنسية، وبالانجليزية (suicide)(الجيوش، 1990).

الانتحار اصطلاحا:

يعرّف دوركايم (Durkheim(1952، الانتحار بأنه: هو كل حالات المـوت التي تنتج بصورة مباشرة، أو غير مباشره عن فعل إيجابي أو سلبي، يقوم به الفرد بنفسه، وهو يعرف أن هذا الفعل يصل به إلى الموت.

في حين يعرّفه (سمعان، 1964) بأنه: كل فعل أو أفعال يقوم بها صـاحبها لقتل نفسه بنفسه، وقد تم له ذلك وانتهت حياته نتيجة هذه الأفعال.

الانتحار في علم النفس:

يعرفه (الغرير وأبو أسعد، 2009)، بأنه: عملية اختيـار المـوت عنـدما يستطيع الشخص اختيار الحياة، وهو ناتج عن رفض معين للواقع، أو حالة تـوتر شديدة.

ويعرفه الباحثان أيضاً بأنه: المسمار الأخير فـي نعـش الصـحة النفسـية والعقلية، ويأتي في الدرجة الخامسة والأخيرة في تصنيف خطورة المرض النفسي.

التعريف الاجتماعي للانتحار:

تتبنى الدراسة التعريف التالي لمفهوم الانتحار:

هو الانهزام الفردي والهروب من الحياة نحو الموت، عندما يفقد الفرد الثقة بمحيطه الاجتماعي، نتيجة فشل النسق الاجتماعي في تأدية وظيفته، وإيجاد الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف الفردية المطلوبة.

بعض المصطلحات المرتبطة بالانتحار:

الشروع في الانتحار:

هي الأفعال التي يقوم بها الشخص بقصد التخلص من حياته، لكنها لم تؤدي إلى الإتيان بالنتيجة المطلوبة وهي الموت، نتيجة تدخل عوامل داخلية أو خارجية حالت دون الوصول إلى تلك النتيجة مثل: عدم فعالية الأداة المستخدمة، أو تدخل أشخاص حال دون الموت كالجهات الأمنية أو الأهل أو المجتمع بشكل عام.

أما التعريف القانوني للشروع:

عرفت المادة (68) من قانون العقوبات الأردني الشروع على أنه: (البدء في تنفيذ فعل من الأفعال الظاهرة، المؤدية إلى ارتكاب جناية أو جنحة، فإذا لم يتمكن الفاعل من إتمام الأفعال اللازمة لحصول تلك الجناية أو الجنحة، لحيلولة أسباب لا دخل لإرادته فيه)(قانون العقوبات الأردني، 1960).

الحمل أو المساعدة على الانتحار:

المقصود بحمل الشخص على الانتحار، هو خلق فكرة التخلص من الحياة لديه، ويجب أن يكون الحمل هو المؤدي لوقوع الانتحار أو الشروع فيه، فإذا لم يؤدي الحمل إلى أي نتيجة، لم يعد هناك مجالاً للتجريم والعقاب.

أما المساعدة على الانتحار فتعني أن يساعد الجاني الشخص المجني عليه أو يعاونه على تنفيذ الحدث وذلك بالطرق التي أشارت إليها فقرات البند الثاني من المادة (80) من قانون العقوبات الأردني (السعيد، 2006).

السلوك الانتحاري:

هو سلسلة أفعال سواء تم الانتحار أم لم يتم، تشمل الانتحار، والشروع فيه، والتهديد بالانتحار، ومحاولة الانتحار، ويمكن تصوره على هيئة متصل لقوة كامنة تشتمل على صورة الانتحار، ثم التأملات الانتحارية، تليها محاولة الأنتحار، وأخيرا وقوع الانتحار الفعلي (الرشود، 2006).

المحاولة الانتحارية:

مفهوم نظري عام يستخدم عندما تكون الإشارة عامة إلى الانتحار والشروع فيه، وهذا يعني أن مفهوم المحاولة ينسحب نظريا على الانتحار الفعلي وعلى الشروع فقط على السواء (سمعان، 1964).

التهديد بالانتحار:

التهديد بالانتحار هو مصطلح يشير إلى العملية التي يميل فيها الأفراد إلى التلويح للآخرين، برغبتهم وعزمهم على الإقدام على الانتحار، ويتميز هؤلاء غالباً بأن النزعة الانتحارية عندهم، لم تتعد المستوى اللفظي، (الكلام والتهديد والتلويح) وكما أشار (الجيوش1990)، فقد تم تصنيفهم إلى نوعين هما:

1- أصحاب تهديدات خطيرة، مثل التهديد بالأسلحة النارية.

2- أصحاب تهديدات غير خطيرة، مثل الصعود إلى المباني العالية.

العوامل الاجتماعية:

العوامل الاجتماعية هي: تلك الظروف التي تحيط بالشخص منذ مولده، وتتعلق بعلاقته مع غيره من الناس، في جميع أطوار حياته وتؤثر في تكوين شخصيته وتوجيه سلوكه، مثل الأسرة، والمدرسة، والأصدقاء، ومجتمع العمل، والجيران، وغيرها (ربيع،2010).

العوامل الاقتصادية:

هي الظروف التي تتعلق بالفرد والمجتمع، والتـــي تمـــس ظــروف حياتـــه المعيشية، وتشمل حالة الكساد أو التقلبات الاقتصادية أو الرخـــاء العـــام، والفقـــر والغنى، وحظه من العمل الـــذي يعـــيش منـــه، أو وجـــوده فـــي حالـــة بِطالـــة (الوريكات،2009).

العوامل النفسية:

هي العوامل التي تؤثر في سلوك الفرد وشخصيته، وتتحكم في تكيفـــه مـــع البيئة الخارجية، ومنها: الوراثة، التكوين البـــدني، الأمـــراض، وظـــروف البيئـــة الخارجية التي يعيش فيها الفرد (القهوجي،2002).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

ظاهرة الجريمة:

الجريمة ظاهرة عرفتها البشرية منذ نشأتها وبداياتها الأولى، وقد دلنا القرآن الكريم على أول جريمة وقعت على الأرض، عندما قتل قابيل أخاه هابيل ظلما وحسدا، وذلك عندما تنازعته قوة الشر وقوة الحسد، ولم تمنحه فرصة التفكير أن فعله هذا سيزهق نفساً بشريةً قد صانها الله عزوجل وقدَّسها، فجعل لقاتلها أشد العقوبات، حيث قال تعالى {وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَاناً فَتُقُبِّلَ مِن أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ } (المائدة، آيه27).

وتعد الجريمة مشكلة اجتماعية خطيرة، ناتجة عن التفاعلات والعلاقات المترابطة بين الأفراد ذوي المصالح المتعارضة، وهي تشكل ظاهرة مرافقة للإنسان أينما وجد، ولهذا يتعذر منعها بصورة مطلقة، لكن بالإمكان تقليصها والحد منها نسبيا، وذلك بتجفيف منابعها ومعالجة العوامل المولدة لها، سواء أكانت بيولوجية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، أم نفسية، أم ناتجة عن اختلالات أسرية وبيئية (الكساسبة،2010).

والجريمة تعتبر إحدى المشكلات الاجتماعية التي وجدت في كافة المجتمعات البشرية، بغض النظر عن حجم هذا المجتمع أو ذاك، أو بساطته وتعقيده، إلا أنها تتسم بالزيادة والخطورة في المجتمعات الحديثة، نظراً لتعقد الحياة الاجتماعية، وسوء الأحوال الاقتصادية وانتشار البِطالة... الخ (الغزوي، 2006).

لذلك يمكن وصف الجريمة بأنها أخطر الظواهر التي تعمل على تدمير مقومات المجتمع، وتماسكه وقيمه، وأن الأضرار الناتجة عن الجريمة كثيرة ومتعددة، فردية وجماعية، فهي تعمل على تدمير قوى المجتمع المادية والبشرية، وتساعد على انتشار التفكك الاجتماعي، مما ينعكس على المجتمع بدخول ثقافة الإجرام المستهجنة، فيصبح الفرد فيه غير آمن على نفسه وماله، مما يجعله يشعر بالغربة في مجتمعه، فيضطر إلى تركه وهجره، أو إلى الانجراف وراء السلوك الإجرامي، ظنا منه أنه يحمي نفسه أو أنه يجد لنفسه مكانا بين أصحاب الثقافات المنحرفة والجرمية، لينال ثقتهم ويكون عنصرا فاعلا بينهم.

والجريمة تعود في حقيقتها، إلى ضعف الوازع الديني والأخلاقي، عند من يرتكبها، بل قد يصل الأمر إلى حد انعدامهما معاً، عند الكثير من المجرمين (أحمد،2006).

أضف إلى ذلك ضعف التشريعات القانونية المعمول بها، والتي لا تُحقق الهدف من العقوبة وهو تحقيق الردع سواءً الردع الخاص للفرد المُرتكب للجريمة من تكرار جرائمه، أو الردع العام لباقي أفراد المجتمع، لذا يجب التصدي لها والوقاية منها، من أجل الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي للمجتمع.

وبما أن الجريمة تعد مشكلة اجتماعية وثقافية واقتصادية للدولة وللمجتمع، ونظراً لإفرازاتها الخطيرة ومن باب الحيطة والوقاية، فهي تحتاج إلى تعاون كافة الجهود وتضافرها، من أجل مكافحتها والحد منها، وإجراء الدراسات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية، ورصد النفقات اللازمة، لمعرفة العوامل المؤدية إلى ارتكابها من أجل مكافحتها، ويقع ذلك على عاتق الجهة التي تتولى تلك المسؤولية سواء أكانت رجال أمن، أم رجال قضاء، أم مؤسسات اجتماعية، أم مؤسسات عقابية وإصلاحية، أم مؤسسات مهنية، تساعد هؤلاء لغرس ثقافة المحبة والتعاون، وروح العمل بين أفراد المجتمع، بدلا من التناحر والانحراف والجريمة.

لقد كانت الجريمة ولا تزال، تشكل مصدر قلــق دائــم ومتواصــل، لكافــة المجتمعات الإنسانية، وإذا كان من المنطق أن يؤدي تقدم المجتمع وتطوره إلى الحد من ظاهرة الجريمة، إلا أننا نجد الحقيقة على عكس ذلك تماماً، فنجد أن العلاقة بين تقدم المجتمع وتطوره والجريمة علاقة طردية، فالجريمة تتسم بالزيادة والخطــورة في المجتمعات الحديثة؛ بسبب تعقد الحياة الاجتماعية وسوء الأحوال الاقتصــادية، وانتشار البِطالة وشيوع الفردية وغيرها من المتغيرات التي قد تؤثر على الأفــراد، الذين لديهم استعداد للسلوك الإجرامي والوقوع فيه (الغزوي والبنوي،1996).

ماهية الجريمة وتطورها:

قبل أن ابدأ الحديث عن الجريمة وتطورها، وما تناوله العلمــاء علــى مــر العصور والأزمان في شأن الجريمة ودوافعها، وسُبل الوقاية منها، والمذاهب التــي تناولت الجريمة، فلابد من معرفة معنى الجريمة من جوانب متعددة منها: القانونية، والدينية، والاجتماعية، والمعنى العام للجريمة.

أولا: الجريمة بالمعنى العام:

الجريمة بمعناها العام ظاهرة اجتماعية وخُلقية وسياسية واقتصادية، قبــل أن تكون حالة قانونية، وانطلاقا من هذا المفهوم يرى بعض الباحثين أنها عبارة عــن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمــع، فالإجرام هو نتيجة لحالة الصراع بين الفرد والمجتمع، وقد كانت الجريمــة فــي المجتمعات القديمة، تُعزى إلى نفس المجرم الشريرة، ولأن الانتقام هو الأساس في رد الفعل للسلوك الإجرام ي (الجميلي، 2001).

التعريف القانوني للجريمة:

يعرفها (السعيد، 2006)، على أنها سلوك (فعل أو امتناع) غيــر مشــروع، أخلّ بمصلحة أساسية، صادرة عن إرادة جنائية، يقرر لها القانون عقوبة، أو تدبير إحترازي.

والجريمة من الناحية القانونية، هي كل فعل مخالف لأحكام قانون العقوبات، وهو القانون الذي يتضمن الأفعال المُجرَّمة، ومقدار عقوبتها، وبما أن الجريمة هي فعل يضر بالمجتمع، فمن حق الهيئة الاجتماعية، أن تحافظ على سلامتها، بتشـريع القوانين التي تتصدى لمن يعتدي على حرمتها، وتوضع العقوبـات لتعاقـب مـن يخالف أحكامها المُجرّمة (الجميلي، 2001).

التعريف الاجتماعي للجريمة:

تُعد الجريمة في الأساس سلوكا مغايرا لقيم المجتمع ومعاييره السائدة، وهـذه القيم والمعايير هي الضوابط التي تحدد سلوك الأفراد، وتمنعهم من الخروج عليها، وذلك بسن القوانين التي تُجرم فعل هؤلاء الأفـراد، وتفـرض علـيهم عقوبـات اجتماعية، قد تصل إلى النفي، أو العزل أو إلى الهجر في بعض المجتمعات.

وقد وردت مجموعة من التعريفات الاجتماعية للجريمة لعدد من الباحثين في هذا المجال لدى (الجميلي،2001) كما يلي:

يعرفها ثورستن سيلين (Sellin,1968) على أنها سلوك مخالف للأعـراف الاجتماعية سواء كان هذا السلوك مخالفاً للقانون الجنائي أم لا.

أما دوركايم (Durkheim) فقد عرفها على أنها حقيقة اجتماعية وهي ظاهرة طبيعية للمجتمع، ولها وظيفتها الخاصة في خدمة المجتمع.

وعرفها براون (Brown) بأنها: خرق للعادات تثير طلب تطبيق العقوبـات الجنائية.

ويصف (الغزوي والبنوي، 1996)، الجريمة كظـاهرة اجتماعيـة بأنهـا: تتصف بالنسبية، وإن ما يجعل الفعل جريمة ليس الفعل ذاته ولذاته، بل يعود إلـى المجتمع الذي يُصدر أحكامه على أن هذا الفعل أو العمل هو فعل إجرامي، كما أن أنشطة الجرائم تختلف حسب الزمان والمكان.

الجريمة في علم الإجرام:

يقصد بالجريمة كظاهرة اجتماعية بأنها: كل فعل يتنافى مع القيم السائدة في المجتمع، وهي خطيئة اجتماعية تعارض قيم وأخلاق المجتمع (نجم،2006).

ويعرفها جاروفالو (Garovalo) على أنها: فعل ضار في مختلف المجتمعات وكافة الأزمان، وأنها تتعارض مع مشاعر الشفقة ومشاعر الأمانة أو العدالة، التي تعارفت عليها المجتمعات الإنسانية، وتتطور بتطور هذه المجتمعات على مر العصور، وتتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل (الوريكات، 2009).

وتقتضي مشاعر الشفقة منع كل فعل يسبب آلاما جسمية أو نفسية للغير، ومن قبيلها جرائم الاعتداء على الأشخاص، كما تقتضي مشاعر الأمانة منع كل اعتداء على ملكية الآخرين، ومن قبيل ذلك جرائم الاعتداء على الأموال (يسر، 1999).

العوامل المؤدية إلى الجريمة:

العوامل المؤدية إلى الجريمة كثيرة ومتعددة وقد أجملها(الغزوي وآخرون،2006)، في نوعين هما:

1- العوامل الداخلية: وهي مجموعة المؤثرات المرتبطة بشخص المجرم ذاته، التي تعمل على دفعه لارتكاب السلوك الإجرام ي، وتنقسم العوامل الداخلية إلى قسمين، عوامل ثابتة، وعوامل متغيرة أو مكتسبة، ومن العوامل الداخلية التي تسهم في ظهور السلوك الإجرام ي، الوراثة، والسلالة، والجنس، والذكاء، والتكوين البيولوجي والنفسي....الخ.
2- العوامل الخارجية: وهي نابعة من الظروف المحيطة بالفرد، فقد تسهم العوامل الجغرافية، والبيئية، والطقس، والمناخ، وكذلك الأوضاع الاقتصادية، والسياسية، والعادات والتقاليد، في السلوك الإجرام ي عند الأفراد.

تطور الجريمة وتفسيراتها النظرية:

الجريمة موجودة منذ القدم، لا بل منذ نشأة الخليقة، عندما أقدم قابيل على قتل أخيه هابيل كما أشرت سابقاً، بدافع الحسد والغيرة، وبذلك ارتبط وجود الجريمة بالوجود الإنساني، وبدوافع الخير والشر، وبالفطرة الإنسانية..

في المجتمعات البدائية تمثلت الجريمة في الخروج على نظام الجماعة بشكل يضر بمصالحها، فعرفت هذه المجتمعات أنواعاً معينة من الجرائم لا زالت ماثلة في وقتنا الحاضر بأنماطها المألوفة للمجتمعات جميعها: كالقتل، والإيذاء الجسدي بأنواعه المختلفة، والإيذاء المعنوي، وغيرها من الجرائم الأخرى، وتميزت العقوبات على تلك الجرائم يتخذ صورة الانتقام الفردي من الجاني، ثم تطورت العقوبة من الانتقام والقصاص من الجاني، إلى عقوبة مالية تُدفع من الجاني أو قبيلته للمجني عليه (يسر، 1999).

لهذا نجد أن الجريمة تمتاز بكافة خصائص وصفات الظاهرة الاجتماعية، نظراً لما تشكله من أهمية في حياة المجتمع، إلا أنها يجب أن تقف عند حدود معينة، لأنها إذا تجاوزتها، فسوف تصبح تدميرية لتطور المجتمع وتقدمه (الغزوي،2006).

لقد كانت الجريمة تفسر بتفسيرات تفتقر في الغالب إلى الطابع العلمي، ولم تستند تلك التفسيرات إلى الأسس المنطقية، فظهر التفسير الفلسفي أو الديني للجريمة، إذ ساد الاعتقاد قديما بان أرواحاً شريرة تتقمص أجساد بعض الأفراد وتدفعهم إلى ارتكاب المحرمات (عبدالمنعم، 2003).

ولأن هذه التفسيرات كانت محدودة الفهم، وانحصرت العوامل المؤدية إلى الجريمة حسب معتقداتهم بوجود تلك الأرواح الشريرة، فكان من الطبيعي أن يتم اللجوء إلى ضرب الشخص المُرتكب للجريمة، وتعذيبه من أجل تخليصه من تلك الأرواح الشريرة كما يعتقدون(الشاذلي، 2006).

وهذه الطريقة ما زالت ماثلة في وقتنا الحاضر عند من يتعـاملون بالسـحر والشعوذة، على الرغم من أن التشريعات القانونية قد حددت عقوبـات منصـوص عليها بالقانون، لمن يتعامل بتلك الطرق والوسائل، التـي لا تهـدف إلا للنصـب وللاحتيال، ولاستغلال الجهل وضعف الوازع الديني عند بعض الأفراد.

أما عند اليونان فالجريمة تعتبر شاذة في المجتمع الإنسـاني، فقـام فلاسـفة الإغريق بدراسة الجريمة، والوقوف على أهم العوامل المؤدية لها، فقد اهتم أرسطو (384-322) قبل الميلاد، بالعلاقة بين الجريمة والسمات الجسمانية للفـرد، مثـل ملامح الوجه، شكل الجبهة، كثافة الشعر، لون البشرة، كما ربـط بـين الجريمـة والفقر، ويرى أن الفقر يولد الميل إلـى الرذيلـة، والجريمـة إحـدى صـورها (الوريكات، 2010).

لقد ظلت هذه الأفكار سائدة حتى القرون الوسطى، إلى أن جاءت نظريـات خاصة للجريمة اعتمدت التفسير العلمي، والدليل المـادي ولـيس مجـرد ربطهـا بالغيبيات والتفسيرات الفلسفية، وفي العصر الحديث تطورت الجريمة، وأصـبحت تأخذ أشكالا عديدة وأساليب مبتكرة، تعتمد على التكنولوجيا الحديثة فـي تنفيـذها، فأصبحت تسمى أحيانا الجريمة المنظمة، التي تستخدم مختلف الوسائل والطـرق؛ لتحقيق أهدافها، وتمتد لمختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سواء كانت داخل البلد الواحد أو خارجه (عوض،1995).

أما الجريمة في الشريعة الإسلامية تعرف على أنها: محظـورات شـرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير، وهذه المحظورات قد تكون، إتيان فعل منهـي عنه، أو ترك فعل مأمور به، وتعد هذه الأفعال جرائم، لأنها تشكل ضررا بنظـام الجماعة، أو بأفرادها، أو بأموالهم وممتلكاتهم، وأعراضـهم، وغيـر ذلـك ممـا يستوجب معه صيانة خال الجماعة (الوريكات، 2009).

وتنقسم الجرائم في الشريعة الإسلامية وفقاً لجسامة ما يتقرر لها من عقوبات حسب ما ورد في التشريع الجنائي الإسلامي عند (عـوده، 1998) إلـى الاقسـام الآتية:

1- جرائم الحدود: وهي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبة المقدرة حقاً لله تعالى، أي أنها محددة معينه، ليس لها حد أدنى ولا حد أعلى، كما أنها لا تقبـل الإسقاط لا من الجماعة ولا من الأفراد مثل: جرائم الزنا، القذف، شـرب الخمر، السرقة، الحرابة(قطع الطريق)، الردة، البغي.
2- جرائم القصاص والدية: وهي الجرائم التي تقع على النفس كالقتل العمـد، أو القتل الخطأ، أو تقع ما دون النفس، كـالجرح والإيـذاء، والعقوبـات المقررة على تلك الجرائم هي عقوبات مُقدّرة للأفراد وللمجني عليـه أن يعفو إذا شاء وبذلك تسقط العقوبة عن الجاني.
3- جرائم التعزير: وهي العقوبات على الذنوب التي لم تقرر لهـا الشـريعة الإسلامية عقوبة مُقدّرة، وتبدأ بالعقوبات البسيطة وتنتهي بأشد العقوبـات كالحبس والجلد والقتل في الجرائم الخطيرة، ويتمتـع القاضـي بسـلطة تقديرية في تحديد عقوبات هذه الجرائم بما يتناسب مـع حـال المجـرم ونفسيته وسوابقه .

المذاهب المفسرة للجريمة والسلوك الإجرامي:

أولا: المذهب التقليدي:

كان أنصار هـذا المـذهب مـنهم بكاريـا (Bakaria) وجيـري بينثـام (Bentham) يؤمنون بمبدأ الإرادة الحرة، أي أن الإنسان هو المسيطر على أفكاره وأفعاله، لأنه يمتلك العقل، وأن وظيفة العقل هي الإدراك والتمييز، وأنه يميز بـين الخطأ والصواب، ومجرد قيامه بالفعل الخطأ هو ارتكاب للجريمة، والصواب هـو السلوك الطبيعي والابتعاد عن ارتكاب الأفعال الإجرامية، وما دام أنه يملـك قـواه

العقلية، وأنه مدرك ومميز لما يفعل، فعليه السير في طريق الصواب، وإذا ارتكب الجريمة وجبت عليه العقوبة (Vold,1979).

ويقول سيزار بكاريا (Bakaria): إن الجريمة تمثل خرقاً للعقد الاجتماعي، مما يجيز للدولة أن تلجأ للعقاب، وهدفها في ذلك هو تحقيق المصلحة الاجتماعية أو المنفعة الاجتماعية، التي تتمثل في منع وقوع الجريمة مستقبلا، سواء من جانب الجاني نفسه، أو من جانب أفراد المجتمع، دون النظر إلى الماضي(نجم،2006).

ثانيا: المذهب الوضعي أو الواقعي:

اعتقد أصحاب هذا المذهب، أن المذهب التقليدي قام على فروض وهمية لا تتفق مع الواقع، لذا فقد اختلفوا في تحقيق نتائج إيجابية، فالجريمة في نظر الوضعيين ظاهرة اجتماعية كبقية الظواهر التي تسير عليها ظواهر الحياة المختلفة، وترجع إلى عوامل مختلفة: اجتماعية، وطبيعية، وسياسية، وغيرها، وإذا ما اجتمعت أو تفاعلت هذه العوامل مع بعضها بعضاً، أنتجت ما يسمى بالجريمة، فالمجرم إذن هو حصيلة هذه العوامل المتراكمة (الجميلي،2001).

آمن أنصار هذا المذهب، بأن السلوك الإنساني يتقرر بعوامل خارجة عن إرادته، وهذه العوامل إما أن تكون بيولوجية أو حضارية، أو ظروف أخرى مختلفة، لذلك فهم آمنوا بالقاعدة العلمية، وهي العلاقة بين السبب والنتيجة، لقد وصف سيلين(Sellin,1968) الجريمة بأنها سلوك مغاير للمعايير الجماعية، ووصفها سذرلاند (Suther land,1960) ، بأن السلوك الإجرام ي فعل مُضر بالهيئة الاجتماعية.

لقد ركز الوضعيون على الاهتمام بشخصية المجرم ودراستها دراسة وافية، والبحث في العوامل والدوافع لارتكاب الجريمة، لأنها قبل أن تكون فعلا كان وراءها فاعلا يستحق الدِراسة، وهو في نظر أنصار هذه المدرسة مجبرٌ في تصرفاته وليس حراً، لأن إرادته منعدمة، وليس له مجال في اختيار سبيل الجريمة

أو الإحجام عنها لذا فقد قاموا بإحلال مبدأ الحتمية بدلا من حرية الاختيار، واستبدلوا المسؤولية الأدبية للجاني، بالمسؤولية الاجتماعية، وتم استبعاد العقوبة وإحلال التدابير محلها، سواء أكانت وقائية، أي منع الجريمة قبل وقوعها، أم احترازية، تطبق على مرتكبي الجرائم، ولها غرض مهم في ذلك، وهو تحقيق الردع الخاص للمجرم (الجميلي،2001).

التغير الاجتماعي:

يمكن أن يعرّف التغير الاجتماعي بأنه: كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أم في الوظيفة خلال فترة زمنية محددة، كما يمكن تعريفه بأنه: كل تحول يحدث في البناء الاجتماعي، والمراكز والأدوار الاجتماعية، وفي النظم، والأنساق والأجهزة الاجتماعية، خلال فترة معينة من الزمن(العمر، 2004).

والواقع أن التغير الاجتماعي ظاهرة طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون، وتخضع المجتمعات الإنسانية بجميع ظواهرها للتغير المستمر، وقد تحصل في فترة زمنية قصيرة وبشكل سريع، أو قد تستغرق كل التاريخ الحضاري للإنسان، فعامل الزمن هذا جدير بالاهتمام (ليلة،2010).

يرى (ابن خلدون، 1992)، أن المجتمع الإنساني كالفرد، يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته، وأن للدول أعمار كالأشخاص سواء بسواء، وعمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال، والجيل أربعون سنة، فعمر الدولة إذن مائة وعشرون سنة، وفي هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بمراحل ثلاث هي:

1- **مرحلة النشأة والتكوين:** وهي مرحلة البداوة، وتتميز بالخشونة والتوحش، كما تتميز بوجود العصبيات.

2- **مرحلة النضج والإكتمال:** وهي مرحلة الملك، وفيها يتحول المجتمع للحضارة، وتتركز السلطة في يد شخص، أو أسرة أو أمة واحدة بعد أن كانت عامة وشائعة.

3- **مرحلة الهرم والشيخوخة:** وهي مرحلة الترف، النعيم أو الحضارة، وفيها يفقد الفرد كل العصبيات والخشونة ويبلغ الترف ذروته، ويؤدي النعيم بالدولة إلى الانقراض والزوال، وينتهي الأمر بالمجتمع إلى الهرم.

أشكال التغير الاجتماعي:

يشير(غيث، 1966) أن التغيرات الاجتماعية تأتي على أربعة أشكال هي:

1- التغير في القيم الاجتماعية: تلك القيم التي تؤثر بطريقة مباشرة في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، كالانتقال من النمط الإقطاعي للمجتمع إلى النمط التجاري الصناعي.

2- التغير في النظام الاجتماعي: أي في البناءات المحددة، أي في المراكز والأدوار الاجتماعية، كالانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة.

3- التغير في مراكز الأشخاص: ويحدث ذلك بحكم التقدم في السن، أو نتيجة الموت، ومن المهم أن تدرك الأهمية الدائمة التي تكون للأشخاص، الذين يشغلون مراكز اجتماعية معينة، لأنهم بحكم مراكزهم يستطيعون التأثير على مجريات الأحداث الاجتماعية.

4- التغير في الوظائف الاجتماعية: وهي العمليات التي تحاول أن تدعم البناء الاجتماعي والحفاظ عليه، من خلال التنشئة الاجتماعية، وبعض هذه العمليات تحاول تغيير شكل البناء ووظيفته، من أجل مستقبل أفضل، كالتغير في بناء الأسرة، يتبعه تغير في وظائف أعضائها.

مديات التغير الاجتماعي:

يرى (العمر، 2004)، أن التغير الاجتماعي يأخذ ثلاثة مديات هي:

1- تغير ذو مدى بعيد: وهو الذي يغطي المجتمع الكوني أو الإنساني الذي يُنظر إليه، وكأنه نظام عام أو نسق واحد.

2- تغير ذو مدى متوسط: وهو الذي يضم التحولات والتبدلات، التي تصيب المجتمعات المحلية، والتنظيمات الاقتصادية، والمؤسسات الحكومية ودوائرها.

3- تغير ذو مدى قصير أو قريب: وهو الذي يتضمن تحولات في مجال السلوك الفردي، في تفاعلاته الجديدة وتجمعاته الصغيرة الحجم، مثل علاقته الحميمة والودودة مع الآخرين، ابتداءً من الأسرة وتنظيم أدوارها، بشكل ينسجم مع المستجدات الجديدة.

ومن أجل فهم أكثر لظاهرة الانتحار في المجتمع الأردني، ومعرفة العوامل الدافعة له، فلا بد من التعرض للتغيرات التي شهدها البناء الاجتماعي الأردني، وعلاقة هذه التغيرات بارتفاع أو انخفاض عدد حالات الانتحار، ولا بد من التعرف على علاقة الانتحار بالأحداث السياسية والاقتصادية في المنطقة بشكل عام، أي أن حالة عدم الاتزان داخل المجتمع، أفقدت الفرد قدرته على التكيف والاندماج، كما أن تغير الاقتصاد من اقتصاد خدمات وسلع، إلى اقتصاد تكنولوجيا ومعلومات، كل هذه الأمور تولد حالة من تحلل معياري (أنومي)، وتزيد من شعور الفرد بالعزلة والإحباط، التي يمكن أن تؤثر في الانتحار(العقيلي، 2001).

إن الحديث عن التغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع الأردني خلال العقود الماضية، يتطلب الرجوع إلى ما يسمى في علم الاجتماع (الزمن الاجتماعي)، الذي يتم فيه عقد مقارنات بين الأحداث خلال فترة زمنية متباينة (العمر،2004)، وعليه فإن المجتمع الأردني كان يعيش حالة من الاستقرار، الثقافي

والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، على الرغم من تأثر الأردن ببعض الأحداث والحروب التي دارت في المنطقة، وأهمها الحرب الإيرانية العراقية، التي أثرت على الجوانب المختلفة لطبيعة البناء الاجتماعي فيه، حيث كان المجتمع متناسقا اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً مع تلك الحرب، لأن الموقف العام كان يشجع على تماسك البناء الاجتماعي في كافة المجالات، لتناسق الموقف الرسمي والشعبي في التعامل مع تلك المرحلة، وعدم وجود تناقض واختلاف فيما بينها.

لقد مر الأردن بمجموعة من الأحداث والتغيرات المهمة، التي أدت إلى نتائج سلبية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الأردني، سأتناول جملة من المؤشرات عن بعض التغيرات التي حصلت في الأردن وهي مايلي:

أ- مرحلة ما قبل عام (1990): شهد الأردن أحداثا داخلية وتحديدا في جنوبه، احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية، وتراجع الحريات العامة، فنتج عن ذلك إلغاء الأحكام العرفية، وزيادة الحريات العامة نسبياً، ورحيل الحكومة في ذلك الوقت، وإجراء الانتخابات النيابية عام 1989(المحادين،2002).

ب- مرحلة ما بعد عام (1990): تأثر المجتمع الأردني بتغير واضح، نتيجة العدوان الثلاثيني على العراق، الذي نجم عنه تعرض الأردن لضغوطات كبيرة في كافة المجالات، نتيجة الموقف الأردني إلى جانب العراق في تلك الحرب، مما أدى إلى إحداث تغيرات كبيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، نتيجة الهجرة الكبيرة والتهجير القسري للأردنيين وغير الأردنيين، واحتضان الأردن لهم وإقامتهم بين أبنائه، مما أثر على ثقافتهم نتيجة اختلاط واندماج المهجرين مع أبناء المجتمع الأصلي، وهذا ما دفع بعضهم إلى الخروج على القيم والعادات والمعايير السائدة، وهذا ما دل ولا يزال يدل عليه نمط الجريمة المرتكبة في الفترة

الماضية، حيث شهد الأردن أنواعا من الجرائم لم تكن مألوفة من قبل مثل: جرائم الاتجار بالبشر والأعضاء البشرية، جرائم غسيل الأموال، وغيرها، الأمر الذي ساعد على وجود اختلال في تلك القيم والمعايير، أثرت سلباً على عملية الضبط الاجتماعي للإفراد، مما خلق نوعا من اللامعيارية عند بعضهم، فأدى ذلك إلى عدم تكيفهم مع المجتمع، وتعرضوا إلى اضطرابات نفسية أوصلت بعضهم إلى حالة تدفعهم إلى التفكير بالتخلص من أنفسهم والإقدام على الانتحار.

التوقيع على اتفاقية السلام مع إسرائيل في وادي عربة عام (1994)، وموافقة مجلس النواب عليها كقانون لاحق، والانعكاسات المستقبلية على نوعية التنافس في سوق العمل الإقليمي ومنها الأردن(المحادين،2002).

ثم توالت الأحداث تباعاً، كان أهمها تلك الأحداث التي شهدها عام (1996)، والتي عُرفت بأحداث الخبز، التي جاءت كرد فعل شعبي شامل ضد القرارات الحكومية المُتخذة آنذاك، برفع الدعم عن المواد الأساسية، ومساس تلك القرارات بمعيشة المواطن العادي، وزيادة تكاليفها وأعبائها عليه.

ج. ثم شهد المجتمع الأردني تحولا نحو الخصخصة، وما نجم عنها من آثار سلبية على المجتمع الأردني، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فأثارهما السلبية لا تزال ظاهرة وواضحة، ويمكن عرضها كما أوردها (المحادين، 2002) بما يلي:

1- الحد من التعيينات في القطاع العام، باستثناء وزارتي التربية والصحة، وإيقاف العمل بنظام التقاعد، والعمل بنظام الضمان الاجتماعي.

2- قيام بعض المؤسسات والشركات بتسريح عدد كبير من العاملين فيها، لأسباب اقتصادية وربحية تعود عليها، مع إهمالها الجانب الإنساني لهؤلاء العمال.

3- ربط قيمة الدينار بسعر صرف الدولار، بعد أن كان مربوطا بسلة العملات الخمس الرئيسية في العالم، مما يعني تذبذب سعر صرفه، خصوصاً بعد ظهور اليورو الأوروبية، وهو ما انعكس سلباً على ذوي الدخول المحدودة، الذين يشكلون أغلبية في المجتمع الأردني.

والواقع أن العمل بنظام الخصخصة لم يأتِ بالنفع والفائدة، إلا على فئة قليلة هي المستفيدة منه، وهم أصحاب رؤوس الأموال العالية، وبخاصة فئة معينه منهم هم من أصحاب القرار، مما ساعد على دخول هؤلاء كشريك في الخصخصة، لزيادة مصالحهم وأملاكهم الخاصة، على حساب مقدرات وخيرات الوطن، وقوت الغالبية العظمى من أبنائه، لا سيما وقد طالت الخصخصة معظم الشركات الناجحة في البلد، التي كانت تدر أرباحا طائلة على خزينة الدولة، كالبوتاس، والفوسفات، والاتصالات، وغيرها، ولم تطل الخصخصة المؤسسات والشركات المتعثرة مالياً، التي لم تكن تدر أرباحا على الخزينة، وهذا ما أثر على كثير من العاملين في تلك المؤسسات.

ثم قام الأردن بالتوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO,1996)، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى إنشاء منطقة حرة للتجارة مع دول شرق الأبيض المتوسط ومنها الأردن، بعد أن أعطي أفضلية حتى ما بعد عام 2010 (الخرابشة،1997).

إن هذه الأحداث والإرهاصات الخارجية، كانت أشد تأثيراً على الفرد والأسرة بشكل عام، فقد انعكست هذه الأزمات وبشكل سلبي على مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، وحتى على المستوى النفسي لهم، فأصبحوا يشعرون بالحرمان والإحباط، فقد أسفرت أزمة الخليج عن ضياع جانب كبير من الإيرادات الناتجة عن تحويل العمال المهاجرين في الخليج، كذلك تعرض الأردن للتهميش والعقاب الدولي، على يد المجتمع الدولي وكبار الجهات المانحة، بسبب موقف الأردن من أزمة الخليج الأولى عام 1990(العقيلي، 2001).

وتوالت الأحداث المؤثرة على بناء المجتمع الأردني، بدءاً من أحداث الحادي عشر من أيلول، وما تبعها من آثار سلبية على العالم بأسره، وتأثر الأردن بتلك الأحداث بدءً من حرب الخليج الثانية عام (2003)، وما نتج عنها من احتلال أمريكي بريطاني للعراق، ونزوح مئات الآلاف من أبناء الشعب العراقي للأردن، للإقامة واللجوء إليه، مما أثر سلباً على المجتمع الأردني، نتيجة لهذه الهجرة، حيث زادت معها نسبة الجرائم، وخاصة الجرائم التي لم تكن مألوفة لدى أبناء الشعب الأردني، مثل: جرائم النصب والاحتيال، وغسيل الأموال، والاتجار بالبشر، والشركات الوهمية، ودفع بالكثيرين منهم إلى الإفلاس، وفقدان ما يملكونه، مما أثر على الأوضاع النفسية لهؤلاء، الأمر الذي دفع بعضهم إلى اللجوء إلى الانتحار، من أجل الخلاص مما هو فيه من أزمات مالية ونفسية، كما ونجم عن تلك الهجرة، الارتفاع الحاد في الأسعار بشكل عام، وخاصة في مجال العقار والأراضي، مما أدى إلى صعوبة الوضع المعيشي لبعض فئات المجتمع الأردني.

وفي عام (2007)، شهد المجتمع الأردني تغيرا جديدا في البناء الاجتماعي والاقتصادي، نتيجة هجرة العديد من اللبنانيين والفلسطينيين المقيمين في لبنان إلى الأردن، بسبب العدوان الإسرائيلي على الجنوب اللبناني، وحربه مع حزب الله، مما شكل عبئاً اجتماعياً واقتصادياً إضافياً على الأردن، نتيجة لاحتواء هؤلاء اللاجئين وإقامتهم فيه.

وفي عام (2008)، حلت الأزمة الاقتصادية العالمية، التي عصفت بكثير من الموارد المالية لأبناء الشعب الأردني، التي تسببت في إفلاس الكثير من البنوك والشركات العالمية، مما أثر على الاقتصاد الأردني بشكل عام، وبخاصة تلك الشركات التي كانت تتعامل بالبورصات العالمية، وخسارة الكثير من أبناء المجتمع الأردني أموالهم في تلك الشركات الوهمية، نتج عن ذلك تغير واضح في بنية المجتمع الأردني، وخاصة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، نتيجة رهن أو بيع الغالبية العظمى من المتعاملين بهذه الشركات كل ما يملكونه، من بيوت

وأراضي وعقارات، ومنهم من لجأ إلى البنوك لأخذ قروضاً ضخمة منها، من أجل التعامل في تلك الشركات الوهمية، وبعد خسارة تلك الشركات واكتشاف حقيقتها، ظهر واضحاً تأثر المتعاملين مع تلك الشركات، وللأسف الشديد كان جلهم من الطبقة الدنيا والمتوسطة، فأدى ذلك إلى فقدان كثير منهم لوظائفهم،'نتيجة دخول بعضهم السجن، أو هروب بعضهم خارج البلاد، تاركين وراءهم الأطفال والنساء بلا رعاية، مما زاد نسبة الجرائم بشكل عام، وكذلك تفاقم مشكلتي الفقر والبِطالة بين الشباب تحديدا، الأمر الذي دفع بعضهم إلى الانتحار أو محاولة الانتحار للهروب والخلاص من تلك المشكلة.

في نهاية عام (2008)، شنت إسرائيل عدوانها على غزة، الذي استمر حتى بداية عام (2009)، فوقف أبناء الشعب الأردني إلى جانب الأشقاء في تلك المحنة، وتقديم المساعدات لهم، وقد تبع تلك الحرب أضرارا كبيرة بالاقتصاد الأردني، وزيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المجتمع الأردني.

إن تلك الأحداث والتغيرات التي شهدها المجتمع الأردني، كانت بمثابة العوامل الأساسية في زيادة نسبة الفقر والبِطالة بين أبنائه، وكذلك كان لدخول الثقافات الغربية على المجتمع الأردني أثراً بالغاً في زيادة نسبة الجرائم بشكل عام، فزيادة نسبة معدلات الانتحار ما هي إلا نتيجة لتلك التغيرات، التي أثرت تأثيراً سلبياً على قيم أبناء المجتمع، فما نشهده من زيادة في معدلات الانتحار بين الشباب خاصة، ما هو إلا نتاج الفقر والبِطالة، ودخول العولمة بكافة أشكالها، واختلال القيم الاجتماعية، التي أصبحت عاجزة عن ضبط سلوك الأفراد، وبالتالي أصبح الخروج على تلك القيم أمرا سهلا، ولا يعاقب فاعله اجتماعياً ولا قانونياً، نتيجة عدم وجود نصوص قانونية صريحة، تدين وتعاقب المُنتحر أو الشارع في الانتحار.

ظاهرة الانتحار:

إن الانتحار كظاهرة اجتماعية تعد خرقاً واضحاً نتيجةً للتعدي على القيم الاجتماعية والتحولات التي طرأت عليها، لذا لا بد من التصدي لها ومقاومتها، ومعرفه العوامل المؤدية لها، وإيجاد الحلول المناسبة لمنعها والحد منها، فالواجب على من ميزه الله بالعقل، ووهبه هذه النعمة العظيمة، أن يستعملها فيما خلقه الله من أجله، وهي عبادة الله وحده والعمل بما يرضاه، ومراعاة مصلحته الدنيوية، التي مؤداها العمل الصالح والقرب من الله عزوجل وطاعته، فالموت مؤكد على النفس البشرية، لذلك فممارسة العنف ضد الغير أمر وارد وطبيعي عند البعض، لكن من غير المألوف والمعتاد أن يتم التعدي على النفس البشرية بواسطة الذات، لصعوبة وبشاعة ذلك الفعل، وعندما يشهد المجتمع حالات كثيرة ومتزايدة من هذه الممارسات بحق الذات، وبأشكال مختلفة ومتنوعة ومبتكرة، فإن ذلك يشير إلى وجود خلل كبير على مستوى الفرد والمجتمع، يؤدي بهؤلاء الأشخاص إلى اتخاذ ذلك القرار الصعب، وهو التخلص من حياته والاعتداء عليها، بأبشع الطرق وأقساها وأشدها عنفا، لذا كان لا بد من التصدي لهذه الظاهرة، ومعرفة العوامل المؤدية إلى ارتكابها، وإيجاد الحلول المناسبة لها، لمنع انتشارها والحد منها .

إن الذين يقتلون أنفسهم يتصفون بالعجز الذي نال من أرواحهم، وبانهزامهم تماماً أمام العوامل الخارجية التي تعارض طبيعتهم، وما حذف الحياة سوى هزيمة في الصراع من أجل الوجود، وعلى الرغم من ذلك، فإن أسوأ ما في الأمر ليس الإنهزام، بل الاعتراف بالهزيمة والانسحاب من قلب المعركة، وكما يقول (نابليون): إن الاستسلام للحزن بدون مقاومة، والانتحار للخلاص منه، إنما هو فرار من ساحة المعركة قبل وقوع الهزيمة (مينارد، 1987).

والانتحار كظاهرة اجتماعية تحدث رغما عن المجتمع والأسرة، وعن منفذيها أنفسهم، فقد انتحر أناس كثيرون، ومن فئات مختلفة منهم، دون النظر إلى مكانتهم الاجتماعية، سواء أكانوا ملوكاً، أم شعراء، أم أدباء، أم أغنياء، أم فقراء،

ولهم ردود أفعال مختلفة، إلا أن كل هؤلاء الذين انتحروا، قد مروا بتجارب مؤلمة قبل انتحارهم، حطمت قدرتهم ورغبتهم على الاستمرار بالعيش في هــذه الحيــاة (كلثوم،1996).

أقسام الانتحار:

يقسم الانتحار إلى قسمين:

أ- الانتحار المباشر: وهو فعل الإنسان بنفسه، مما يؤدي إلى ازهاقها قاصدا الموت، سواء فعل ذلك من تلقاء نفسه، أو بمساعدة وإرشاد شخص آخر، كأن يطعن نفسه بأي أداة قاتلة، أو يطلق على نفسه عيارات ناريــه، أو يتردى من مكان شاهق، أو يحتسي سما، أو يخنق نفسه بحبل أو غيــره، أو يحرق نفسه، أو يغرقها ونحو ذلك(الغطيمل،2000).

ب- الانتحار غير المباشر: وهو أن يُعرض الشخص نفسه لما يحصــل بــه الهلاك، دون قصد الهلاك فيموت جراء هذا السبب، ومن أمثلــة ذلــك، تعاطي الإنسان المخدرات أو المسكرات، مع علمه بخطرها على نفســه فيموت بسببها (خراشي، 2008).

ويشير (عياش، 2003)، إلى ضرورة التمييز بين الانتحار الناجح والانتحار الفاشل، فالانتحار الناجح يكون الموت فيه محققا والتدمير الذاتي نهائيا، حيث تتحقق رغبة الموت عبر سلوك محكم التنفيذ، بينما في الانتحار الفاشل، تكون رغبة الموت موجودة، إلا أن السلوك الانتحاري غير محكم التنفيذ، لذلك لا ينتهي هــؤلاء إلــى الموت، إما لسرعة تدخل المحيطين بهم لإنقــاذهم، أو لضــعف التــدبير لعمليــة الانتحار، والفرق شاسع بين الحالتين:

ففي الأولى: القرار حاسم بإنهاء الحياة، وهي أقرب أو توازي بالحدة والفعل الانتحار الناجح ولا تقل خطورة عنه.

وفي الثانية: ليس الموت هو الهدف، بل توجيه رسالة ابتزاز، أو تهديد، أو نداء استغاثة للآخرين.

العوامل المؤدية إلى الانتحار:

لعل من الدقةِ أن يستخدم العلماء والباحثون في العلوم الإنسانية مصطلح " العوامل المؤثرة أو المؤدية" في دراساتهم وتحليلاتهم وليس مصطلح "الأسباب"، كما هو الحال لدى أقرانهم في العلوم الطبيعية، وذلك لأن النفس البشرية تتأثر على الدوام بالكثير من المتغيرات اللحظية، حسب المكان والزمان والأفكار، التي تمور بداخلها، وتؤثر بالتالي على سلوكياتها الظاهرة التي نلاحظها كدارسين، وعدم استقرار هذه السلوكيات على الدوام، يُصعّب للآن مهمة العلوم الإنسانية في التنبؤ أو التوقع المسبق ببعدها المستقبلي، مما يُضعف قدرتنا على ضبطها وتوجيهها قبل حدوثها (المحادين والنوايسه، 2007).

والعوامل المؤدية إلى الانتحار كثيرة ومتعددة، ويمكن إجمالها بما يلي:

أولا: العوامل الاجتماعية:

العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الانتحار كثيرة ومتعددة، وتختلف من مجتمع إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى، ويمكن إبراز أهم هذه العوامل وهي على النحو التالي:

1- التفكك الاجتماعي:

التفكك الاجتماعي هو حالة معاكسة للتنظيم الاجتماعي القائم على الروابط القوية، والتفاعل بين أفراد المجتمع، فإذا كانت الجماعة غير متماسكة في علاقاتها الداخلية، ولم يشعر الفرد بأن له قيمة عاليه فيها، ولم يجد جماعة جديدة يرتبط بها، عندئذ يصاب بقلق شديد، فيفكر بشكل مضطرب ويعتري شعوره الارتباك، وإذا عاش الفرد منعزلا عن الجماعة الاجتماعية، تصبح حياته بائسة، فيصل الفرد في نهاية المطاف، إلى أن يصبح سلوكه عبثيا(العمر، 2005).

لقد قال أرسطو قديما، الإنسان حيوان اجتماعي Social Animal، لذلك فهو يعاني عندما يعزل بعيدا عن زملائه، وهناك كثير من الناس يشعرون بالوحدة، نتيجة لظروف الحياة الحديثة (العيسوي،2008).

إن وصول الفرد إلى الشعور بحالة العزلة والتفكك الاجتماعي، وأنه منبوذ ويرفضه مجتمعه، فإن هذا الشعور له دور فاعل في تشجيع الميول الانتحارية لديه، فقد يعيش الإنسان وحيداً في الريف أو القرية ولا يشعر بالعزلة، وقد يكون وسط صخب وفي قلب المدينة ويشعر بالوحدة (غنية، 1995).

نستنتج مما سبق أن الفرد، يمكن أن يصل إلى نتيجة مؤداها الخلاص من نفسه بالانتحار، ظنا منه أن هذه هي الطريقة التي توصله إلى الراحة، خصوصاً عندما يفقد بعض الأفراد مكانتهم الاجتماعية التي كانوا يمتازون بها، وكذلك عند كبار السن، عندما يشعرون بالعزلة الاجتماعية خاصة من أقرب الناس لهم وهم الأبناء.

2- التفكك الأسري والظروف العائلية:

لقد تناول كثير من العلماء الأسرة، منهم ميردوك (Merdok) وبرجس (Burguss) وعرفوها على أنها: مجموعة من الأشخاص تربطهم رابطة اجتماعية، تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية قائمة على علاقة جنسية بين اثنين مختلفين في الجنس، ينتج عنها إنجاب الأطفال أو عدمه، ويتفاعلون معاً وفقا لأدوار اجتماعية محددة (ناصر، 2004).

والأسرة هي نواة المجتمع، وأول الجماعات الأولية فيه، ولها الدور الأبرز في وحدة وتماسك المجتمع، من خلال التنشئة الاجتماعية السليمة لأفرادها، والتفاهم والوئام بين الزوجين والأبناء، وتحديد الأدوار والالتزام بها، وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى تماسك الأسرة واستمراريتها، وإذا حصل وهن أو ضعف في تماسك هذه الأسرة فإنه يؤثر سلباً على المجتمع بشكل عام، لأنها هي نواته الأولى، ودورها هو مكمل لادوار المجتمع الأخرى (العمر،2005).

وتلعب حياة الترف والدلال التي ينعم بها بعض العائلات، دورا مهما في اللجوء إلى السلوك الانتحاري أيضاً، وقد تدفع ببعض الأفراد وخصوصاً الأطفال منهم، إلى الإقدام على الانتحار أو التهديد به، لوضع الأهل تحت الأمر الواقع، وتلبية كافة طلباتهم، والاهتمام بهم بشكل مبالغ فيه، فيلجئون إلى التهديد بالانتحار إذا لم تتحقق لهم تلك الطلبات(الحديدي،1993).

أشكال التفكك الأسري:

صنّف وليام جود (Goode,1971) الأشكال الرئيسية للتفكك الأسري في النقاط التالية:

1- انحلال الأسرة تحت تأثير الرحيل الإرادي لأحد الوالدين، عن طريق الطلاق، أو الانفصال، أو الهجرة، وفي بعض الأحيان قد يتحجج أحد الوالدين بالانشغال الكثير بالعمل، ليبقى بعيدا عن المنزل وبالتالي عن شريكه لأطول فترة ممكنة.
2- التغيرات في تعريف الأدوار الناتجة عن التأثير المختلف للتغيرات الثقافية، وقد تؤثر هذه الأخيرة في مدى ونوعية العلاقات بين الزوجين.
3- يمكن أيضاً أن تحل الأزمة الأسرية بسبب أحداث خارجية، مثل الغياب الاضطراري المؤقت أو الدائم لأحد الزوجين بسبب الموت، أو الدخول إلى السجن، أو الطلاق وغيرها.
4- أسرة القوقعة الفارغة، هي التي يعيش أفرادها تحت سقف واحد، وتكون اتصالاتهم وعلاقاتهم في الحد الأدنى، مما يقودهم إلى الفشل في العلاقة، وخاصة من حيث الالتزام في تبادل العواطف فيما بين الأفراد.

3- بعض العادات والتقاليد

العادات والتقاليد جزء من ثقافة المجتمع السائدة، قد تصل إلى حد القوانين الملزمة لأفراده، ولقد كانت مستمرة بقوتها الضابطة للمجتمع، حتى مراحل متأخرة من القرن الماضي، وتلعب دوراً مهماً أحيانا في الحد من الجريمة، عندما تسود المجتمع الالتزام بالمعايير والقيم والعادات التي تحكم الجميع، لذا فإننا نجد أحيانا أن بعض العادات والتقاليد تقف عائقا أمام طموحات الأفراد، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمقارنة بين القديم والحديث، فقيم الأب تختلف عن قيم الابن، ومتطلبات الابن تختلف عن متطلبات الأب، ومع دخول الحداثة والتكنولوجيا للمجتمع، أصبحت تحد من سيطرة العادات والتقاليد على الأبناء، وأصبح الالتزام بها عائقا أمام طموحاتهم، ومؤشرا سلبيا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وحتى النفسية لبعضهم.

إن المتابع لقضايا الانتحار في الأردن، يجد أن هناك نسبة معينة من الأشخاص الذين حاولوا الانتحار أو انتحروا، بسبب بعض العادات والتقاليد مثل: زواج الفتاة من قريبها وهي غير راغبة بذلك، إنما تماشيا مع العادات والتقاليد التي تلزمها الموافقة عليه أو القبول به، أو رغبة شاب في الارتباط بفتاة على الرغم من عدم موافقة أهلها أو أهله، لاعتبارات العادات والتقاليد السائدة، كذلك إخفاق بعض الطلاب والطالبات في الدراسة، وانتحار بعض الأشخاص بسبب الخوف من العار أو من كلام الناس والوصم الاجتماعي، والأمثلة على ذلك كثيرة، لذلك لا بد من إجراء مراجعة شاملة لبعض العادات والتقاليد التي أصبحت غير مألوفة، وإجراء ما يُمكِّن من تصحيحها بما يتناسب مع المرحلة ومع تقدم المجتمعات وتطورها.

4- الحالة الزواجية:

تختلف نسبة الانتحار ومحاولاته باختلاف الحالة الزواجية، وبصورة عامة فان المتزوجين أكثر مناعة ضد الانتحار، بينما العزاب والأرامل والمطلقون أكثر

إقداماً عليه، لكن المشاكل والنزاعات بين الأزواج، قد تدفع بهم إلى المحاولات الانتحارية (الدباغ، 1986).

لذلك فإننا نجد أن الإسلام الحنيف قد حث على الزواج المبكر، سعياً إلى تحصين الشباب والعمل على توفير الاستقرار النفسي والاجتماعي لهم، حتى لا يميل هؤلاء إلى الانحراف والوقوع في المتاهات، التي تقودهم إلى الأمراض النفسية والتفكك الاجتماعي والأسري، التي قد تؤدي بهم إلى الانتحار.

5- الإدمان على تعاطي المخدرات وتناول الكحول:

المخدرات كارثة اجتماعية رهيبة، ولها علاقة مباشرة في انتشار الجرائم الفظيعة، من انتحار وقتل وتخريب ودمار في النفوس والعقول، فهي سم قاتل تضر الجسم وتذهب العقل وتسبب الفتور والهذيان، وتفتح على المدمن أبواب الشرور والآثام، وتدفعهم إلى ارتكاب الجرائم، وتؤثر سلباً في شخصية المدمن، وتنتهي به إلى حالة من اليأس والقنوط ومن ثم إلى الانتحار.

إن انتشار المخدرات في الأردن قد زاد في السنوات الأخيرة، بحسب إحصائية إدارة مكافحة المخدرات لعام(2008-2009)، التي أشارت إلى زيادة انتشارها بكافة أنواعها في الأعوام الأخيرة، وهذا عائد إلى التغيرات الاجتماعية التي حصلت في المجتمع الأردني، بسبب الأزمات والحروب التي مرت بها المنطقة، مما جعل الأردن ملاذا آمنا لكثير من الوافدين العرب وغير العرب، فاستغل ضعاف النفوس من هؤلاء، بالتعاون مع بعض أبناء الأردن تلك الأوضاع، فقاموا بإدخال تلك السموم إلى الأردن، الأمر الذي أدى إلى ترويج هذه الآفة الخطرة، وبالتالي إدمان بعض الشباب عليها، وخاصة الحبوب المخدرة منها.

وهنالك من يرى أن الإدمان على المخدرات ستار لمرض نفسي أو عقلي، يخفف من الاضطراب والارتباك الداخلي للجهاز النفسي لمدة من الزمن، لكنه يمهد تدريجيا إلى انتحار فعلي، أو إلى انتحار بطيء، أو إلى مرض عقلي مزمن (الشرقاوي،1991).

إن التصدع الأسري هو المآل لحياة المدمن الزوجية؛ فهو دائم النـزاع مـع زوجته وأولاده، مهملا ما تفرضه عليه حياة الأسرة من مسؤوليات، فيصبح جميـع من حوله عرضة للانجراف في تيار الجريمة والانحراف، نتيجة المثل السيئ الذي يضربه الأب المدمن لأولاده (ربيع، 2010).

ثانيا: العوامل النفسية:

كثيراً ما تلعب صعوبات الحياة وضغوطها التي تواجه الأفراد، دوراً مهماً في التأثير على نفسياتهم، وتجعلهم يصلون إلى مرحلة متقدمة من العجز في التعامـل مع الحياة، والتكيف مع المجتمع، فيشعرون بالغربة، وتنتابهم حالات نفسية، قد تدفع الفرد للوصول إلى تلك المرحلة، التي يقرر فيها الخلاص من نفسه، وقـد أجمـل علماء النفس العوامل النفسية المؤدية إلى الانتحار بما يلي:

1- الإكتئاب: ويمكن تعريفه على أنه: إحساس بالتعاسة الزائدة الناجمة عـن بعض مشاكل الحياة (أبو دلو، 2009).

أما الحالة الاكتئابية، فتتمثل في نوبات اكتئاب متتالية، تفصل بينهمـا فتـرة إفاقة، وقد تستمر نوبة الاكتئاب لدى المريض بلا انقطاع دون فترة إفاقـة، وأمـا أعراض نوبة الاكتئاب الخفيفة، فتتمثل في: كثير الهموم، إغراقه فـي الأحـزان والخواطر القاتمة، ميله إلى العزلة، شعوره بالتقصير والإهمال، توهمه بأنه ارتكب أخطاء لا يمكن أن تغفر، وينتابه شعور غير صحيح، بأنه يعاني من أوجاع بدنيـه، هي غير موجودة أصلاً، وتشتد نوبة الاكتئاب عندما تـزدحم الهمـوم فـي ذهـن المريض، فتسوده كآبه حادة لا يطيق احتمالها، تدفعه إلى إتباع سلوك ضار بنفسه، وربما تعدى ذلك إلى إيذاء غيره، كأن يعمد إلى الانتحار أو يقتل غيره بدافع الشفقة (إبراهيم،2009).

أما العوامل المؤدية للإكتئاب فهي تنشأ عن عاملين هما:

الاستعداد الوراثي الذي يرتبط مباشرة بوجود العامل الثاني، وهو وقوع صدمة نفسية عنيفة، ناجمة عن مشاكل عائلية مؤذية، أو خيبة عاطفيه قاسية، أو إلى مصيبة أخرى كموت شخص عزيز، أو رسوب في امتحان، أو خسارة مالية كبيرة، أما في حالة اكتئاب الكهولة، فيكون العامل المتمم للعامل الوراثي هو اليأس، الذي يسيطر على الشخص، لانصرام عهد شبابه، وانتقاله إلى مرحله الكهولة بضعفها وعجزها، وهي بوادر ترعب النساء أكثر من الرجال، فتؤدي إلى الإصابة بينهن بهذا المرض (أبودلو،2009).

2- القلق:

تعريفه: هو عبارة عن ردة فعل الفرد على الخطر الناجم عن الفقدان، أو الفشل الواقعي أو المُتصور، والمهم شخصيا للفرد، حيث يشعر بالتهديد جراء هذا الفقدان أو الفشل(رضوان،2002).

ويرى علماء النفس أنه: قد يشتد خوف المريض من مخاطر المستقبل إلى درجه بالغة أحيانا، فيقدم على الانتحار، هروباً من أوهامه المفزعة التي تطارده، كالفقر، والبِطالة، أو مرض خطير لا يرجى شفاؤه، وقد يلجأ المصاب بالقلق النفسي إلى تعاطي المخدرات، أو تناول الكحول لتهدئة مخاوفه ومقاومة الأوهام التي تساوره، واستمراره على هذا الحال حتى يصل إلى مرحلة الإدمان (إبراهيم،2009).

وعندما يواجه الشخص حياة مليئة بالأحداث المقلقة، يؤدي ذلك إلى نشوء خبرات سلبية تجعل نظرة الفرد سلبية، تجاه نفسه وتجاه العالم والمستقبل (Daher, 1992).

العوامل المؤدية إلى القلق:

يشير (أبو دلو، 2009)، إلى مجموعة من العوامل المؤدية إلى القلق وهي كما يلي:

1 - عوامل ديناميكية: وهي التي تنشأ عن الأفكار المكبوتة والنزعات والغرائز.

2- العوامل السلوكية: باعتبار أن القلق سلوكاً مكتسباً ناجماً عن التجاوب الشرطي.

3- عوامل حيوية: وهي التي تعمل على إثارة الجهاز العصبي الذاتي، فتؤدي إلى ظهور مجموعة من الأعراض الجسمية، بتأثير بعض المواد الكيماوية الموجودة في الجسم.

4- العوامل الوراثية: إن العامل الوراثي مهم جدا في القلق النفسي، ولا سيما في مرض الفرع.

مظاهر القلق:

للقلق ثلاثة مظاهر مرتبطة ببعضها بعضا وهي:

أ- المظهر الجسدي: كالتعرق، توتر العضلات، سرعة دقات القلب.

ب- المظهر السلوكي: الذي يظهر في مواقف الخوف، كالهرب بسبب الخوف، أو تجنب موقف محرج.

ج- المظهر الذهني والانفعالي: الخوف من السيطرة على النفس أو الموت (رضوان، 2002).

الفصام:

الفصام أو الشيزوفرينيا (shizophresnia) أوسع الأمراض العقلية انتشاراً، إذ تزيد نسبة الإصابة بهذا المرض على (60%)، من جميع الأمراض العقلية، وهو حالة مرضية تصيب التوازن الطبيعي للدماغ، وتتداخل مع قدرة الشخص على التفكير والعمل والشعور، وينشأ غالباً بصورة تدريجية، تستغرق مده طويلة قد تمتد

إلى عدة سنوات، لحين ظهور أعراضه بصوره واضحة، وتظهر هذه الأعــراض بأشكال مختلفة، منها: الانعزال، الانطواء، اللامبــالاة، الخمــول، الأرق، الــبلادة الانفعالية (Apathy)، التي تبدو في عدم اكتراث المفصوم بالحوادث التــي تهــز مشاعر الإنسان السوي، وإهماله العناية بنفسه، وعدم اهتمامــه بأســرته وعملــه، وانفصاله عن الواقع وتفكك شخصه (إبراهيم،2009).

كل هذه الأعراض قد تؤدي بالشخص المصاب، إلى أن يفكر في الــتخلص من حياته، خصوصاً عندما يصل إلى مرحلة الانعزال والانطواء، عنــدها يشــعر بأنه غير مرغوب في المجتمع، لذلك قد يصل إلى حاله يقرر عندها التخلص مــن حياته وقتلها، لأن الحياة تصبح بلا طعم لديه، ويفقد الإحساس بنفسه وبالآخرين.

4- الإحباط:

يحدث الإحباط عندما يجد الفرد أن طريقه لتحقيق هدف ما، قد أغلق أو ســد أو هدد، أي عندما يرغب في الحصول على شيء ما، ولكنك لا تستطيع الحصــول عليه، ويحدث الشعور بالإحبــاط، عنــدما يعجــز الفــرد عــن إشــباع حاجاتــه (العيسوي،2008).

والإحباط يعني بالنسبة لعلماء النفس شيئين أساسيين هما:

المعنى الأول: يشير إلى إعاقة أو تأجيل إشباع دافع معين أو حاجة معينــة لدى الفرد، وعندئذ يقال بأن الفرد يعاني من الإحباط، والمعنى الثاني: يشــير إلــى الحالة الانفعالية غير السارة الناتجة عن إعاقة السلوك الموجه نحو هــدف معــين (عدس،2006).

يرى فرويد (Freud) أن الكائن البشري يتقمص الشخص الذي يحبه بطريقة متناقضة وجدانيا (يحبه ويكرهه)، فعند أوقات الإحباط، يظهر الجانب العدواني من التناقض الوجداني ويوجه ضد الذات، إذن هو تحول الطاقة العدوانية عن الشخص الذي تسبب في الإحباط، لتتحول وتتجه إلى معاقبة الذات، وهكذا فإن الإنسان ربما

يقوم بقتل نفسه، لكي يقتل صورة الشخص الذي كان يكرهه وهو نفسه الذي كـــان يحبه من قبل (العفيفي، 1990).

إن الإحباط الشديد والسلوك المكبوت، يؤديان إلى تدمير الذات، لذلك لا بـــد من أن يجد الفرد الدعم العائلي والترابط الأسري، لمواجهة تلك الحالة قبل أن تصل إلى مرحلة تدميرية تجاه نفسه وتجاه الآخرين(Daher, 1992).

5- اليأس:

اليأس مفهوم يشير إلى عدم الرضا الكلي للفرد عـــن الحيـــاة، والتوقعـــات السلبية المعممة عن المستقبل، فتتميز حياة الفرد بنغمة سائدة من التشـــاؤم الشـــامل والقنوط، والشعور بالوحدة النفسية، والمزاج المكتئب، ومشاعر عدم جدوى الحياة، وكذلك عدم القدرة على إحداث تغيير له أثر(فايد، 2004).

إن عدم قدرة الشخص على القيام أو الحصول على عمـــل معـــين، أو عـــدم قدرته على إتمام علاقة عاطفية أو زواجية، أو حتى الحصول على درجـــة علميـــة معينة، قد تدفع بهذا الشخص إلى الشعور باليأس، الذي قد يولد لديه فكرة التخلص من حياته والانتحار، لظنه أن هذا هو الحل الوحيد الذي يريحه من المعاناة والتعب.

لقد أكد العلماء في دراســـاتهم المختلفـــة مثـــل يـــونج وكلـــوم (Yang & Klum,1994) أن اليأس يصلح كعامل معرفي، يؤثر في الأعـــراض الاكتئابيـــة بطريقة مباشرة، ويؤثر في التفكير الانتحاري بطريقة غير مباشرة، وكذلك توصـــل سالتر و بلات (Salter & platt, 1990)، إلى أن اليأس له تأثير بالنسبة للعلاقـــة بين الاكتئاب ونية الانتحار، ويبدو اليأس مؤشراً أقوى لنية الانتحـــار إذا قورنـــت بالاكتئاب (فايد،2004).

ثالثا: العوامل الاقتصادية:

إن المتتبع للزيادة في معدلات الجرائم بشكل عام، يجد أن دوافعهـــا -علـــى الغالب – يدخل فيها العامل الاقتصادي بالدرجة الأولى، فجرائم السرقة ذات طـــابع

اقتصادي، وبعض جرائم القتل أيضاً، والجرائم الأخلاقية - خصوصاً عند النساء- هي ذات طابع اقتصادي كالدعارة، والبغاء، وكلها من أجل الحصول على المال لإشباع الحاجات الأساسية، وبالنظر إلى العوامل الاقتصادية المؤدية إلى فعل الانتحار، فإن صورها تتمثل فيما يلي:

1- الفقر:

عندما نتحدث عن الفقر كأحد العوامل المؤدية للانتحار، فإنه لا يعني أن كل الفقراء مجرمون، أو أن جُل المُنتحرين هم من الفقراء، وإنما يعني أن الفقر أحيانا قد يترك آثارا سلبية على بعض الأفراد، مما يدفعهم إلى الشعور باليأس والإحباط والحقد على المجتمع، وبالتالي يُقدم بعضهم على الانتحار، ظنا منهم أن هذا هو انتقام من المجتمع وخلاص لنفسه من تلك المعاناة.

والفقر هو حالة نسبية ليست مرتبطة بالكم المادي، أي ما يمتلكه الشخص، فالحاجة هي التي تحدد الفقر، فالبعض لا يمتلك الكثير من المال ولكنه يشعر بأنه ليس فقيراً، لان الحاجة هي أمر نسبي، أي أن هناك علاقة بين حاجات الإنسان وإمكانياته، فإذا قورنت المسألة مع الوضع الاقتصادي للآخرين، سنجد أن الكثير ممن يملكون المال يشعرون بأنهم فقراء(الصالح،2000).

لقد توصل وليامز (Williams, 1984) في دراسة له عن أثر الفقر في جرائم القتل، على عينة من المدن الأمريكية، التي يزيد عدد سكانها عن مائة ألف نسمة وعددها (125) مدينة، إلى أن هناك علاقة موجبة ذات دِلالة إحصائية بين الفقر ومعدلات القتل، كما توصل إلى أن الفقر على وجه التحديد بالنسبة للأسر التي تحت خط الفقر، له علاقة موجبة ذات دِلالة على معدلات الانتحار لجميع العينة.

2- البِطالة:

لا تقل البِطالة أهمية عن الفقر، فكلاهما يعكس حالة الانحدار الاقتصادي لمجتمع ما، فالبِطالة والفقر يرتبطان ببعضهما بعضا، وكلاهما يرتبط بالجريمة، وإن اعتماد البِطالة كأحد العوامل المؤدية إلى الجريمة بشكل عام، هو مرتبط بالمدة الزمنية، فكلما كانت مدة البِطالة طويلة، كلما جعلت الفرد يواجه حالة من العوز والفاقة، مما تجعله يواجه مشكلة اجتماعية ونفسية، وتدفعه إلى العزلة والانسحاب من المجتمع، والانخراط في السلوك المنحرف والجريمة وتعاطي المخدرات، وقد تدفع به إلى الانتحار(الصالح، 2000).

وتُعد البِطالة مشكلة اجتماعية، سياسية، اقتصادية، تهدد الأمن الاجتماعي للمجتمع بكامله، وهي مشكلة ناتجة عن الاختلال بين معدل النمو للقوى العاملة ومعدل نمو فرص التوظيف، ويُمثل هدراً في استخدام الطاقة البشرية التي تُشكل أهم عناصر الإنتاج، وباتت تُشكل مصدراً أساسياً للانحراف والجريمة، وتزداد الخطورة عندما يحدث الانحراف عند الفئة المتعلمة العاطلة عن العمل، وبالتالي تصبح المواجهة لهذه الفئة المنحرفة، من الأمور الصعبة على المجتمع (البداينه، 2003).

لقد شهد المجتمع الأردني خلال السنوات الماضية، حالات عديدة من محاولات الانتحار بسبب البِطالة، حيث أقدم أولئك الأشخاص على محاولة الانتحار، للفت أنظار المجتمع والمسؤولين إلى المشكلة التي يواجهونها، فقد تدفع ببعضهم إلى الانتحار الفعلي، عندما يصل إلى حالة من اليأس والاستسلام.

وأوضح (الغزوي والبنوي، 1996)، أن العلاقة المباشرة بين الجريمة والبِطالة، هي التي تقود إلى الانحلال الخُلقي وارتكاب الرذائل، وجريمة التشرد، وجريمة السرقة، وقد قال الفيلسوف الفرنسي (جبرائيل تارد Tard)، إن العمل وحده هو عدو الجريمة الأول.

3- فقدان الرفاهية ورغد العيش:

يرى دوركايم (Durkheim) في دراسته الشهيرة الانتحار(1897): إن الأزمات الاقتصادية لها تأثير شديد على الميل للانتحار، وحاول إثبات هذه المقولة، باستخدام البيانات الإحصائية وجرائم الانتحار في بعض البلدان الأوروبية، حيث لاحظ أن هناك زيادة في عدد حالات الانتحار مع تزايد حالات الإفلاس، أثناء الأزمة الاقتصادية، بل ربط حالات من الانتحار بالثراء بسبب الزيادة في ازدهار البلاد، التي تؤثر بدورها في الانتحار، فشأنه شأن الكوارث الاقتصادية.

ويضيف دوركايم (Durkheim,1952) أن حالات الكوارث الاقتصادية، تلقي بعض الأفراد إلى أدنى منزلة من منزلتهم، وبالتالي فإنهم لا يستطيعون التكيف مع الظروف المفروضة عليهم، وفي حالات النمو المفاجئ في القوة والثروة تتغير الحياة، فلا يبقى المعيار الذي انتظمت له الحاجات، فيحدث النمو المفاجئ، مما يترتب عليه اضطراب المقياس دون إمكانية التوصل إلى مقياس جديد، لأن ذلك يحتاج إلى وقت طويل من أجل التكيف، فتختل الموازين في المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة حالات الانتحار بين الأفراد، وخاصة أولئك الذين لم يستفيدوا من تلك الحالة.

إن الأزمات التي يتعرض لها الأثرياء، من كساد اقتصادي أو ركود تجاري، وما ينجم عنها من خسائر مالية كبيرة لهم، تؤدي إلى تعرضهم إلى فقدان الرفاهية وبحبوحة العيش، التي كانوا يعيشون فيها، كما أن المظهر الاجتماعي الذي كانوا يعيشونه، جراء هذا الثراء أصبح مفقوداً، فعدم قدرة هؤلاء على العيش بحالة التقشف والكفاف، وعدم تحملهم ضنك الحياة، سيؤدي إلى شعورهم باليأس والإحباط، وتصبح نظرتهم للحياة بلا قيمة، مما يجعل فرصة التخلص من الذات واردة لديهم، فيقدمون على الانتحار، من هذا الواقع الذي لم يعتادوا عليه (العمر،2004).

4- فقدان المكانة أو المنزلة الاجتماعية:

كثيراً ما يُقدم بعض الأشخاص على الانتحار، عنــدما يفقــدون المناصــب والمواقع التي يشغلونها، بسبب محاسبة هؤلاء على تهم الفساد الإداري والاختلاس والرشوة، فعندما يتم اكتشاف أمر هؤلاء الناس، فإنهم يقدمون على الانتحار تخلصاً من نظرة الناس لهم ووصمهم اجتماعياً.

ويُقدِم بعض الأشخاص على الانتحار، لتعرضهم لانهيار مالي واقتصــادي، فيؤثر ذلك على مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يعني خروجهم من عــالمهم الاجتماعي والمالي، ويترتب عليه إصابتهم بحالة من اليأس والكآبة، ويفقدون ثقتهم بأنفسهم، فلا يجدوا أمامهم سوى الانتحار، للتخلص من الآلام الاقتصادية والنفسية، التي تعرضوا لها (العمر،2004).

من خلال ما تم استعراضه، يمكن الوصول إلى نتيجة مؤداها: أن الأشخاص أصحاب المكانة الاجتماعية والاقتصادية العالية، قد يقدمون علــى الــتخلص مــن أنفسهم بسهولة، وأن الثراء والمكانة الاقتصادية العالية، التي قادتهم إلــى المواقــع الاجتماعية المرموقة، قد تكون عاملا مباشراً في توجيه عــداوتهم ضــد أنفســهم وتدميرها.

الانتحار في التشريع الجنائي الأردني:

لم يُجرم المشرع الجزائي الأردني الشروع بالانتحار، إلا أنه جرّم الحمل أو المساعدة على الانتحار والتدخل فيه، حيث نصت المــادة (339/أ) مــن قــانون العقوبات الأردني على أنه (من حمل إنسانا على الانتحار أو ساعده بطريقــة مــن الطرق المذكورة في المادة (80)، عوقب بالاعتقال المؤقت مــن 3 ســنوات -15 سنة، وإذا بقي الانتحار في حالة الشروع، عوقب ذلك الشخص بالحبس من ثلاثــة أشهر إلى سنتين، وتكون العقوبة حتى ثلاثة سنوات، إذا نجم عنها إيذاء أو عجــز دائمين، م 339/أ. (قانون العقوبات الأردني لعام 1960).

وجرّم المساعدة والحمل عليه، فحدد وسائل المساعدة على الانتحار بنص المادة 2/80 من قانون العقوبات الأردني، وهذه الوسائل هي مما يلي:

1- المساعدة عن طريق تقديم الإرشادات التي تخدم وقوع الجريمة، كأن يرشد الجاني المجني عليه إلى الطريقة التي ينتحر بها م 2/80/أ.
2- المساعدة عن طريق تقديم الأداة أو المادة التي سينتحر بها، أو أي شيء آخر يساعد على إيقاع الانتحار م 2/80/ب.
3- المساعدة عن طريق تقوية عزيمة المُنتحر، ودفعه وتشجيعه على الانتحار أو تقوية أعصابه م2/80/ج.
4- المساعدة عن طريق معاونته على الأفعال التي تهيئ للانتحار، أو التي تسهل ذلك فتمكنه من إتمام الانتحار م 2/80/د (قانون العقوبات الأردني لسنة 1960).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن قانون العقوبات العسكري، قد انفرد عن قانون العقوبات الأردني، ونص صراحة على تجريم الانتحار ومحاولته، وعلة ذلك، أن طبيعة الوظيفة العسكرية، تقتضي أن يكون من يقوم بها متمتعا بكافة النواحي الصحية، وعلاوة على ذلك، يتطلب منه القيام بالواجبات الموكولة إليه بقدرة وفاعلية، ويمتد التجريم ليشمل ما يترتب على هذا السلوك من نتيجة على القدرات الجسدية، أو العقلية، أو النفسية (المجالي والمبيضين،2008). فقد نصت المادة (46) من قانون العقوبات العسكري على أنه:(يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر، كل من حاول الانتحار بسبب الخدمة، أو للتخلص منها، أو احتجاجا على تصرفات القادة أو الرؤساء، وإذا أدى الفعل إلى جعله غير قادر للخدمة العسكرية نهائيا، أو إلى وضعه في خدمات ثابتة، يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاثة سنوات) (قانون العقوبات العسكري رقم (58) لعام 2006).

العلامات الانتحارية:

الانتحار، أو التخلص من الذات، أو قتل النفس، كل هذه المسميات وغيرها، لا بد لها من علامات تدل على قرب وقوعها، فالأشخاص المعرضون للانتحار، غالباً ما تظهر عليهم علامات، تدل على أنهم يخططون لقتل أنفسهم والتخلص من حياتهم، لذلك لا بد من أخذ تلك التصرفات أو العلامات مأخذ الجد، عند التعامل مع هؤلاء الأشخاص، لثنيهم عن ذلك القرار، إذا ما تعاملنا معهم بالطريقة الصحيحة، وإشغالهم عنه ولو مؤقتا، لحين معرفة العوامل الأساسية التي تدفع ذلك الشخص، لاتخاذ مثل هذا القرار الخطير، ولتحويلها من عوامل هدم وتدمير إلى عوامل بناء ونجاة.

وأشار (خليل، 2009)، إلى أن العلامات الانتحارية كما حددها الخبراء منهم جون ديفز (Davis) هي ما يلي:

أ- فقدان الشخص للحب حديثا.

ب- محاولات أو إيحاءات سابقة للانتحار، ويشمل ذلك التسمم غير المقصود أو العرضي.

ج- شراء حبوب أو أسلحة أو حبال.

د- استعمال الكحول أو العقاقير أو المخدرات.

ه- التحدث أو الكتابة عن رغبته لإنهاء حياته.

و- يمنح أغراضه الشخصية الثمينة، مع الإيحاء إلى عدم حاجته إليها بعد الآن.

ز- قطع مفاجئ للصداقات وميل للانعزال والكآبة، وسرعة الغضب والعصبية أكثر من اللزوم.

ح- سلوك غير طبيعي: بأن يصبح الشخص شديد الانفعال أو يسلك سلوكا فاسدا.

ط- تغير في أساليب الطعام أو النوم أو كليهما.

ي- فقدان الطاقة والنشاط والتعب غير العادي.

ك- تأخر في تأدية أشغاله وأموره اليومية.

ل- الحزن المفاجئ والكآبة أو الانتكاس والحزن، مما يشير بأن قراراً بالانتحار قد أُتخذ.

وسائل الانتحار:

أشارت دراسات كل من إميل دوركايم(Durkhiem) ، (والعقيلي،2001)، (والصرايرة، 2006)، إلى أن وسائل الانتحار عديدة ومتنوعة، وتختلف باختلاف الجنس، حيث تتميز الوسائل الانتحارية عند الرجال، بأنها ذات طابع عنيف، مثل: الأسلحة النارية، إلقاء النفس من الأماكن العالية، الشنق، الحريق، ويمكن الاجتهاد في تفسير ذلك، إلى أن الرجال غالباً ما يكونون مصممين على الانتحار والخلاص من الحياة، لذا فهم يختارون الوسائل العنيفة التي تحقق لهم الهدف، وغالباً ما تكون نتائجها مضمونة وسريعة، أما النساء فإن الوسائل الانتحارية لديهن، تتسم بأنها وسائل اقل عنفاً، واقل فاعلية في تحقيق النتيجة، ومن الممكن تدارك الوضع حتى بعد البدء بعملية التنفيذ، ومن هذه الوسائل، تناول المواد السامة، قطع الشريان، وفي بعض الحالات، تستخدم النساء وسيلة عنيفة وهي الحريق، ويتم استخدام هذه الوسيلة في حالات الاعتداء الجنسي على الفتاة، سواء أكان ذلك بالاغتصاب، أم برغبة الفتاة، لإخفاء حالة الاعتداء الجنسي، أو للتخلص من العار والفضيحة المتوقعة نتيجة لحملها.

بنية الزمان والمكان في الفعل الانتحاري (الزمكار):

أشار (محادين،2007)، إلى مصطلح جديد هو "الزمكار" في الدراسات الاجتماعية، الذي يُعبر عن الجمع بين كل من الزمان والمكان والفكرة – الرسالة- في آن واحد كأبعاد متفاعلة.

وللتعرف على هذه الفكرة لا بد من طرح التساؤل التالي: ماذا يريد أن يقدم المُنتحر للمجتمع من ذلك السلوك؟ وللإجابة على ذلك لا بد من القول: أن هناك ثمة رسائل عديدة ربما يريد المُنتحر إرسالها للآخرين بدءً من ذاته، أم للأهل والأسرة،

أم للمجتمع، وتحمل في طياتها مدلولات انتقامية، يمكن إجمالها لغايات التنظيم والتحليل بما يلي:

1- الانتقام من الذات: وهذا النوع من الانتحار يأتي عندما يشعر الفرد بأنه هو المسؤول عن إخفاقاته التي حملت له المتاعب أو المشاكل، أو حتى الوصم الاجتماعي لأهله ولأسرته، كالانتحار الذي يقوم به الأفراد نتيجة الفشل الدراسي، أو الخسارة المالية، أو الإدمان على المخدرات، أو القضايا المتعلقة بالشرف، فهو يقوم بالاعتداء على نفسه انتقاما لغيره من ذاته.

2- الانتقام من الأهل والأسرة: وهذا النوع يكون كرد فعل من الشخص تجاه الأهل والمقربين منه، ليشعرهم بالذنب وتأنيب الضمير، وذلك عندما يكون الأهل هم المسؤولون عن وصول الفرد إلى تلك الحالة، التي قادته إلى اتخاذ ذلك القرار، مثل؛ الفشل في الزواج، وخاصة إذا كان الأهل هم المسؤولون عن ذلك، أو أن إرادة الأهل تخالف إرادة الفرد، وتقف حاجزاً وعائقاً أمام تلك الرغبة، كذلك يكون الحال عند وجود الخلافات الأسرية بين الزوجين، ووصول ذلك الخلاف إلى الطلاق أو الانفصال، فيحدث الانتحار أحياناً من الزوج أو الزوجة انتقاماً لأنفسهم، وقد يحدث الانتحار من الأبناء انتقاماً من الوالدين، كرد فعل على تقصيرهم تجاه أبنائهم، وجعلهم في حالة من الندم وتأنيب الضمير.

3- الانتقام من المجتمع: ويأتي هذا النوع من الانتحار كرد فعل من الفرد عندما تصل الأمور إلى حد "الأنومي"(Anomie)، كما يرى العالم دوركايم (Durkhiem)، وفقدان الترابط والتكيف بين الفرد والمجتمع، فيشعر الفرد برغبة شديدة في الانتقام من المجتمع، فيعبر عن ذلك بالاعتداء على نفسه، ظناً منه أنه سينتقم لذاته من المجتمع، ومثال ذلك

الانتحار الذي يكون ناتجاً عن البِطالة أم الفقر أم فُقدان المكانة الاجتماعية.

أما بالنسبة إلى مدلولات الزمان والمكان في الفعل الانتحاري، فيبدو للباحث أنهما حامل ومحمول لمعنى الفعل الانتحاري، فهما يدلان على نية الشخص المُنتحر في القيام بذلك السلوك فعلا، أم مجرد جلب اهتمام وانتباه الناس له، وطرح مشكلته بطريقة تجعله يعمل على كسب ما يمكن كسبه في الرأي العام سواء لتحقيق مصالح شخصية، أم مادية، أم شهرة، أم مجرد تسلية ووقت فراغ يريد أن يقضيه، ويمكن الإشارة لتلك المدلولات بما يلي:

المدلول الأول:

تشير دِلالة الزمان والمكان في الفعل الانتحاري، إلى أن الأشخاص المصممين على الانتحار غالباً ما يميلون إلى إستخدام الوسائل العنيفة، ذات الأثر والنتيجة السريعة في تحقيق مرادهم، ويختارون الأماكن المغلقة والمهجورة لتنفيذ الانتحار، وكذلك الأوقات التي يكون فيها الناس في الأوضاع العادية والطبيعية، كأوقات النوم، وساعات الاسترخاء، وأوقات الفرح أو الحزن الشديدين، وهذه المؤشرات الزمانية والمكانية، تشير إلى وصول الفرد إلى قرار نهائي وحاسم للقيام بالانتحار أيضاً، فيختار المكان والزمان والوسيلة المناسبة، والرسالة التي يريد أن يرسلها إلى الأطراف الأخرى، بعد أن يتم إعداد كافة الترتيبات اللازمة لذلك؛ لأن مثل هذه القرارات لا تأتي وليدة الصدفة أو اللحظة، وإنما قد تأخذ وقتا طويلا للإعداد والتخطيط لذلك الفعل.

المدلول الثاني:

وهو الزمان والمكان الذي يمكن للآخرين ملاحظته، فيدركون ذلك ويقومون بما يلزم لمنع وصول الحالة إلى الانتحار التام، كالقيام بالفعل الانتحاري داخل المنزل، في الوقت الذي يكون فيه الأهل بداخله في الظروف الاعتيادية، ومن

المتوقع وصولهم لنجدته هم أو غيرهم في أي لحظة وإنقاذ حياته، وهذا مؤشر على أن هذا الشخص يريد إرسال رسالة للأهل بما يعانيه من مشاكل أو إحباطات، وفي الوقت ذاته هي رسالة استغاثة وطلباً للنجدة من الآخرين.

المدلول الثالث:

المكان العام هو المألوف للآخرين، ويتصف بأن قاطنيه هم من أصول ومهن مختلفة، والزمان هو وقت الذروة الذي تكون حركة الناس فيه أكثـر مـن بـاقي الأوقات، مثل الأماكن العالية، كالفنادق والأبراج والمجمعات الكبيرة، وهذا النـوع من الأشخاص غالباً ما يكون الهدف لديهم هو جلب انتباه أكبر عدد من النـاس، كما يسعون إلى تسليط الأضواء على أنفسهم وعلى مشاكلهم ومـا يعـانون منـه، ومحاولة كسب ما يمكن كسبه من تعاطف الناس، وبخاصة أصحاب القرار من ذلك الفعل، ومنهم من يعمل على إبلاغ وسائل الإعلام مسبقاً بنيته للقيام بـذلك الفعـل، مستثمراً الإعلام، لاسيما البصري منه لتحقيق مراده، من أجل التواجد في المكـان والزمان المحددين، وهؤلاء الأشخاص يمتـازون بالسـطحية، وسـهولة الإقنـاع، والعدول عن الفكرة الانتحارية ويستجيبون لذلك بسرعة.

فللمكان والزمان إذن دلالة تكوينية واضحة في الفعل الانتحاري، سواء أكان من حيث العزم والتصميم على الفعل، أم من حيث الوسـيلة المسـتخدمة، أم فـي مضمون الرسالة الموجهة للآخرين.

سُبل الوقاية من الانتحار:

الانتحار مشكلة اجتماعية وشخصية في آن واحد، فهي مشكلة اجتماعية مـن حيث إقبال الشباب على ذلك الفعل، وحرمان الأمة من بعض أفرادهـا المنتجـين، وهم في أوج قدرتهم على العمل والإنتاج(الردايده، 2006).

إن التصدي لهذه المشكلة، بقصد الوقاية منها والحد من انتشـارها، ليسـت مقصورة على فئة معينة، بل هي تحتاج إلى تظافر كل الجهود الرسمية والأهليـة،

الفردية والجماعية، فالأسرة، والمدرسة، والمسجد، ووسائل الإعلام، وعلماء الاجتماع، وعلماء النفس، وغيرهم، فكل من هؤلاء يجب أن يؤدي دوراً بارزاً في الوقاية من الانتحار والحد منه، إذ أصبحت هذه الظاهرة تقلق المجتمع الأردني، لذا لابد من السير بخطوات واضحة ومدروسة للحد منها، وتقليل أعداد المُنتحرين، التي أخذت تتزايد بشكل سريع وكبير في الأعوام الأخيرة في المجتمع الأردني، ولعل أبرز السُبل التي يمكن أن تكون فاعلة في الوقاية من الانتحار ما يلي:

تعزيز الجانب الديني:

لقد خلق الله تعالى الإنسان المسلم على فطرة الدين القويم، الذي يسعى إلى أن تكون تربيته وتنشئته على منهج الله تعالى، ليصل به إلى أعلى درجات الاستقامة والتوازن، وتعميق وغرس المبادئ الأخلاقية لديه، ليصبح تصرفه سليماً، وموافقاً للمنهج السليم، بعيدا عن الانحراف والضلال.

إن معرفة الإنسان بأوامر الله ونواهيه، هي من العوامل التي تعمل على تحقيق الضبط الذاتي لدى الفرد، فيصبح مميزا للصواب، ففيه نجاته وسعادته، والخطأ فيه هلاكه ودماره، وقد يكون دماراً لأهله وأسرته ومجتمعه من بعده.

العناية بالجانب الاجتماعي:

يقول ابن خلدون: الإنسان ابن بيئته (ابن خلدون، 1992)، فهذا الإنسان لا يستطيع العيش بمعزل عن الناس، وخاصة محيطة القريب منه، لذلك فالعناية بالجانب الاجتماعي المحيط بالفرد الذي يكون على تماس مباشر معه، فيؤثر فيه ويتأثر به، هو من أول الأولويات التي يجب مراعاتها والانتباه إليها، من أجل حماية هذا الفرد لئلا يكون ضحية لتداعيات انهيار قيم المجتمع، نتيجة للتفكك الذي يصيب الكيان المجتمعي إذ يمكن أن يتم معالجة ذلك من خلال العناية بالجوانب التالية:

العناية بالأسرة:

يشير (المحادين، 2002)، إلى أن الأسرة هي اللبنة الأساسية في أي مجتمع إنساني، بالمعنى المعلوم والمحدد في العلوم الاجتماعية، لذا فهي تؤثر وتتأثر به على حد سواء، لكونها نظاماً في النسق المجتمعي، بكل ما يجري في هذا النسق وأجزائه المترابطة الأخرى، من حراك أو تغيرات، مهما كانت درجتها، دون أن تكون درجة هذا التأثر متطابقة النسبة أو الاتجاه العام، مع درجة التغيرات الاقتصادية أو الحضرية، لدى كل أسرة في المجتمع بنفس المستوى.

لقد حثنا الدين الإسلامي القويم على الزواج، من خلال قول النبي عليه الصلاة والسلام " يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر، وأحفظ للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء "(البخاري، ص1079، رقم 5063).

ومن مقومات الترابط الأسري وعدم تفككه بر الوالدين وحُسن معاملتهما وقد نص على ذلك القرآن الكريم حيث يقول الله تعالى في بر الوالدين: {وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَو كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً } (الإسراء، آية 23) ، ويقول أيضاً {وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَاناً } (الأحقاف، آية 15)

لقد أكد الدين الإسلامي الحنيف على بر الوالدين، وجعل رضاهما من رضا الله عزوجل، وجعل سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة مرتبطاً برضاهما وبرهما، فبر الوالدين يزيد من اللحمة والتماسك الأسري، ويُشعرهما بالراحة النفسية والطمأنينة، مما يؤدي إلى مزيد من الوقاية ضد التفكك الأسري والاجتماعي (غنية،1995).

التنشئة الاجتماعية السليمة:

هي من الأولويات الواجبة على الآباء تجاه أبنائهم، فالتنشئة السليمة للأبناء هي الدرع الواقي لهم من الجريمة والتفكك، لذا لا بد من تنشئة الأبناء تنشئة صالحة، قائمة على التقوى والصلاح والقيم الفاضلة والخُلق الحسن، وهذا هو الضمان الذي يضمن للآباء الاطمئنان على أبنائهم، من الانحراف والسلوك الجرمي.

والتنشئة الاجتماعية هي مجموعة من التفاعلات الاجتماعية، التي يكتسب فيها الفرد شخصيته الاجتماعية، وتعكس ثقافة مجتمعه، وبذلك فهي تحتوي على كافة العمليات، التي يتم دمج الفرد الإنسان في الإطار العام للجماعة، التي يعيش فيها بدءً من الأسرة، فالمدرسة، ثم المجتمع الواسع وما يحويه من مفاهيم ومعارف وقيم واتجاهات، إلى أن يتشكل هذا الفرد بسمات وصفات الجماعة المحيطة به (ناصر،2004). إن المناخ الاجتماعي يسهم بما لا يدعو للشك، في تبني أساليب معينة في التنشئة الاجتماعية، تختلف من مكان لآخر باختلاف الثقافة الفرعية للمجتمع، إلى جانب المستوى التعليمي، وثقافة الوالدين داخل الأسرة، وقوة الوازع الديني فيها (عبدالحفيظ،2001).

والتنشئة الاجتماعية في الأردن ترسخ الفجوة بين الواقع والطموح، مما يؤدي إلى التيه وصعوبة الحكم على الأشياء، لذا يلجأ الشباب إلى خرق القيم الأسرية، في حالة تسلط الآباء في المعاملة، وتدخلهم في عملية اختيار الأصدقاء والمهنة والتعليم والعمل والزواج، أي مصادرة حقوقهم وتصرفاتهم بشكل مقنن، في سلوكهم وعلاقاتهم ورغباتهم وطموحهم وأهدافهم، فيؤدي كل هذا إلى اغتراب الشباب عن مجتمعهم، ويؤثر في التركيبة النفسية والاجتماعية لهم (الشرايعة، 2006).

التكافل الاجتماعي:

من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية للحفاظ على المجتمع الإسلامي وغير الإسلامي، هو التكافل الاجتماعي، الذي يأتي في عدة صور من أهمها؛ نظام الزكاة، الذي سيتحدث عنه الباحث في جانبه الاقتصادي، كأحد سُبل الوقاية من الانتحار، ويظهر التكافل الاجتماعي كذلك من خلال العناية بكبار السن، وتوفير المناخ الملائم لهم، فالإنسان لا يشعر بالحاجة الماسة إلى قُرب الناس من حوله، وخصوصاً الأبناء والأحفاد، إلا مع التقدم في السن، حتى لا يشعرون بالوحدة، ويتملك اليأس منهم، فيقدمون على الانتحار، ومن صور التكافل الاجتماعي كذلك، العناية بالأيتام وتوفير سُبل العيش الكريم لهم، ليشعروا بالأمان الاجتماعي، الذي يكون سداً منيعا بينهم وبين السلوك الانحرافي، والإقدام على الانتحار لا سيما عند فقدان الأم والأب، ولا يفوتني هنا أن أذكر: أن من صور التكافل الاجتماعي العناية بالأرامل، وتوفير الحياة الكريمة لهن، لمنعهن من الانحراف والوقوع في الرذيلة، وهذا ما يجعل الحياة في نظرهن ضيقة، فيصبن بالإحباط واليأس، ولا يجدن بديلا عن ذلك سوى التخلص من حياتهن، هروباً من ضغوط الحياة ومتاعبها.

إشغال أوقات الفراغ والعناية بالشباب:

إن من أهم الوسائل التي تعمل على تحصين الشباب من الجريمة والعزلة والاغتراب، هي إيجاد مؤسسات وبرامج تعنى بإشغال أوقاتهم وإكسابهم المعارف والمهارات المناسبة ، التي تساعدهم في تسيير حياتهم الشخصية ، فتنأى بهم بعيدا عن الجريمة، وكل ما من شأنه أن يجلب لهم المظاهر النفسية السيئة، التي تؤثر سلباً على حياتهم، كالاكتئاب والقلق والإحباط واليأس، المؤدية في النهاية إلى أن يقرر الشخص التخلص من حياته، بالإقدام على قتلها، والهروب من تلك المتاعب، خصوصاً في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها البناء الاجتماعي الأردني.

ويندرج تحت هذا المُسمى، الأندية الرياضية والثقافية، والمكتبات، والمتنزهات، ومراكز التدريب المهني، لما لهذه المؤسسات من أدوار مهمة، في فتح

القنوات المشروعة، لتفريغ طاقات الشباب وغيرهم من أفراد المجتمع، بشكل يُمكِّن من مراقبتهم والتحكم بهم وتوجيههم نحو خدمة الأغراض الأمنية والوقاية من الجريمة، فأوقات الفراغ لدى أفراد المجتمع، يمكن أن تقود إلى ممارسات سلوكية منحرفة، إذا لم يتم إيجاد القنوات الكفيلة بشغلها (الفوزان،2002).

العناية بالجانب الاقتصادي:

إن من أهم الدوافع وراء السلوك الانتحاري، هو العامل الاقتصادي، المتمثل في الفقر والبِطالة والإفلاس ورغد العيش أحيانا، لذلك لا بد من إيجاد الوسائل المناسبة للتعامل مع تلك العوامل، والحد منها وتحييدها، كي لا تكون عاملا أساسياً ومساعدا على زيادة معدلات الانتحار، وتتمثل تلك الوسائل فيما يلي:

محاربة الفقر والبِطالة:

لقد ذكرنا أن الفقر والبِطالة من أهم العوامل المؤدية إلى السلوك الانتحاري، إن لم يكن العامل الأساسي، عند كثير من المُنتحرين أو الذين حاولوا الانتحار، لذا لا بد من العمل على إيجاد الحلول المناسبة، للتعامل مع تلك المشاكل والتخفيف من آثارها السلبية على الأفراد، ومن أهم الوسائل التي تساعد على ذلك ما يلي:

إنشاء المؤسسات المهنية والتدريبية:

وهي تهدف إلى اكتساب الأفراد العاطلين عن العمل مهارات مهنية، تساعدهم على إيجاد فرص عمل لهم، وسد حاجاتهم ومتطلباتهم المالية، وكذلك فإن هذه المؤسسات تعمل أيضاً على إشغال أوقات الشباب بتلك المهن، مما يجعل لها دورا مهما في الحد من تأثير تلك العوامل على نفسياتهم، وبالتالي على سلوكياتهم التي قد تأخذ أشكالا عنيفة، قد تصل إلى حد العنف الموجه نحو الذات.

العمل بنظام الزكاة:

للزكاة عدة جوانب علاجية، فعلى المستوى الاجتماعي: تعمل على زيادة التكافل والترابط الاجتماعي، وذلك لشعور الأغنياء مع الفقراء، وعلى الجانب

الاقتصادي: فهي تعمل على سد حاجات الفقراء المالية، وتنأى بهم عن ارتكاب الجرائم عموما، وجريمة الانتحار خصوصاً، لأن الفقير إذا لم يجد ما يعول به نفسه وأولاده، فإنه سيلجأ إلى الجرائم مثل السرقة والقتل، وإذا تمكّن اليأس من أنفسهم، فإن بعضهم سيلجئون إلى التخلص من أنفسهم، هربا من الحياة ومشاكلها، وكذلك بالنسبة للأغنياء، فهي تعمل على تزكية مال الأغنياء وأنفسهم من الشح والبخل (غنية،1995).

دور الإعلام في الوقاية من الانتحار:

إن وسائل الإعلام تعتبر إحدى الوسائل التربوية ذات الأهمية الكبرى والدور الفعال، فهي تمثل سلطة قوية ومنظمة، لها تأثيرها على الأفراد والمجتمعات والدول، فهي تعمل على توجيههم وتوعيتهم، وتنقل المعلومات إليهم بكل نجاح وتوفيق، فهي قادرة على أن تضع في عقله المفاهيم المطلوبة، دينيا وتربويا ودراسيا، وتحصنه ضد كل ما يجعله يحيد عن طريق الاستقامة أو ينحرف عن سبيل الجادة (الفارس، 2004).

والحقيقة التي لا يجادل فيها أحد، وخاصة في هذه الأيام، التي يقال فيها: إن العالم أصبح قرية صغيرة، وهي أن لهذه الوسائل الإعلامية الأثر الكبير جداً في التأثير في نسبة ارتفاع ظاهرة الجريمة بشكل عام في المجتمع، خصوصاً في حالة عدم وجود وسائل الرقابة على بعض وسائل الإعلام، أو أن الرقابة ليست بالقدر الكافي، فالملاحظ في هذه الأيام انتشار أفلام ومسلسلات العنف، سواء أكانت من خلال التلفاز أم من أشرطة الفيديو أم من محطات التلفزة العالمية دون أي رقابة تذكر(ربيع، 2010).

إن الدور الإعلامي يجب أن ينصب على الدور التوجيهي والإرشادي، وتقديم الخدمة التوعوية، من خلال تسليط الضوء على المشاكل الاجتماعية التي تواجه الأفراد، وتدفع بهم إلى الانجراف وراء الجريمة والسلوك المنحرف.

إن تعامل وسائل الإعلام مع الجريمة بشكل عام، هو دور محدود ومقتصر على نشر الخبر، بطريقة تجعل المتلقي يندفع لمعرفة التفاصيل، دون أن يكون هناك أي دور توعوي، وقد يستغل بعضهم ذلك، لتعلم الأساليب الجرمية المطلوبة، من خلال وسائل الإعلام وما تبثه، سواء أكانت المرئية أم المسموعة أم المقروءة، لذلك لا بد من قيام وسائل الإعلام بتناول ظاهرة الانتحار بشكل دقيق ومفصل، دون التطرق إلى نشر الخبر بطريقة مثيرة، وإظهار المُقدمين عليه بمظهر الأبطال، لتفادي تقليدهم والاقتداء بهم، كما يجب أن ينصب دور وسائل الإعلام على تعريف الناس بخطرها، ومعرفة العوامل والدوافع التي تدفع هؤلاء الأشخاص إلى الإقدام على قتل أنفسهم، ومحاولة إيجاد الحلول لها مع أصحاب القرار وأصحاب الاختصاص، وإن انتشارها سيُحدث خللا في أنظمة المجتمع وقيمه.

ومن الوسائل الأخرى التي يمكن أن تساعد في الوقاية من الانتحار، هي محاربة الجهل والأمية، فقد ثبت أن بعض حالات الانتحار، تحدث نتيجة لجهل المُنتحر بعواقب الانتحار، سواء في الدنيا أم في الآخرة، لذلك لا بد من التوعية الشاملة لمختلف فئات المجتمع، والتركيز على إقامة البرامج التربوية والتعليمية، التي تساعد في القضاء على الأمية، وتضمن التنشئة الاجتماعية السليمة للأجيال القادمة، القائمة على المعرفة والعلم، والتنبيه بمخاطر السلوك الشاذ، المنحرف عن قيم المجتمع، النابعة من الدين، إذ هو العامل الأساسي، في الوقاية من الجريمة بشكل عام ومن خطر الانتحار بشكل خاص.

ولمواجهة هذه الظاهرة فإن هناك نوعا من المسؤولية يقع على عاتق العلماء وبخاصة علماء النفس، والاجتماع، والجريمة، والأطباء، والدعاة، بإقامة الندوات والمؤتمرات، التي من شأنها توضيح خطورة الانتحار، سواء على المستوى الفردي من تدمير لذاته، وفقدان طاقة من الطاقات المنتجة والعاملة في المجتمع، أو على مستوى المجتمع بشكل عام، من تدمير لقيم المجتمع السليمة، وإيجاد الفرصة لخلخلة تماسك المجتمع وتضامنه، لهذا لا بد من إجراء الدراسات الفاعلة لتقف على هذه

الظاهرة، وعلى العوامل الفعلية والحقيقية، التي تؤدي إلى ارتكـاب هـذا الجـرم الشنيع بحق الذات وتدميرها، للتوصل إلى نتائج وتوصيات، تساعد أصحاب القرار في التوصل إلى حلول، لمنع هذه الظاهرة أو الحد منها على الأقل، وذلك من خلال معالجة مشكلة الفقر والبطالة، وتوفير فرص العمل، وتوفير أماكن علاج المرضـى النفسيين، وتوفير أماكن الترويح للشباب، مع مراقبة تلك الأماكن؛ لعدم تحولها إلى أماكن لتعلم السلوك المنحرف، ولابد من تفعيل القـوانين والتشـريعات؛ لمعاقبـة الأشخاص الذين يقدمون على الانتحار للحد من هذه الظاهرة.

يقول جون ديفز(Davis): إن الأشخاص المعرضين للانتحـار، غالبـاً مـا يشعرون بفقدان الأمل واليأس مع الشعور بعدم القيمة، وأنه لا يوجد شيء قد تركوه ليعيشوا عليه، وهو من بين الخبراء الذين ينصحون بالسؤال، فيما إذا كان الشخص ينوي إلحاق الأذى بنفسه، ويقول: ربما يكون سؤالك كافيا لتدع الشخص يعرف أنه يوجد شخص ما يهتم به، حاول أن تزرع الإرباك في عقولهم، وإن استطعت منـع الشخص من الانتحار، فسيقدم لك الشكر، لأنه لم ينجح في الانتحار، ويقترح (جون ديفيز) وبعض الخبراء، بعض الأمور عند مواجهة شخص يظهر عليه أنه سـيقدم على الانتحار، أو أنه يخطط له، وهذه الأمور كما وردت عند (خليل، 2009) هـي على النحو التالي:

أ- استمع، فالشخص في المآسي العقلية يحتاج لشخص مـا، ليسـتمع إليـه ولفرصة ليتحدث عن مشاكله أو مشاكلها.

ب- خذ مشكلة التهديد بالانتحار بشكل جدي.

ج- لا تتردد لتسأل: إن كان الشخص يعتبـر شخصـا مرشـحا للانتحـار؟ فالسؤال لن يحث الشخص نحو الفعل، ومقابل ذلك فالشخص غالبـاً مـا يرتاح عندما يسمع السؤال، لأنه يسمح له أو لها ليتحدث عن الانتحـار، وليسأل عن المساعدة.

د- كن حذرا جدا إن حاول الشخص الانتحار، وقل له: أن لا يقدم على هذا العمل مرة ثانية، ومن خلال المعاملة الحسنة فإنه لن يحاول مرة أخرى.

هـ- اعمل شيئا ملموسا، أعط الشخص المعرض للانتحار شيئا ليتمسك بـه، مثل خطط لمقابلة قادمة، أو أن تتصل مع شخص يمكن تقديم المساعدة، أو لدائرة متخصصة بالمساعدة.

و- لا تترك الشخص وحيدا أبدا خلال المآسي القاسية.

ز- ابحث عن المساعدة ولا تحاول أن تعالج الحالة لوحدك.

حجم المشكلة عالمياً وعربياً ومحلياً:

تشير التقارير الصادرة عن (منظمة الصحة العالمية عام، 2008)، إلـى أن ما بين (20-60) مليون شخص يحاولون الانتحـار، وأن نحـو مليـون شـخص ينجحون في الانتحار سنويا في مختلف أنحاء العالم، إذ يتم تسجيل (3000) حالـة وفاة يوميا، ومقابل كل حالة انتحار هناك(20) محاولة انتحار أو أكثر، وأن شخصا واحدا ينتحر كل 40 ثانية، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العـدد إلـى (5.1) ملايـين شخص بحلول عام 2020. وقد شهدت معدلات الانتحار في شتى أنحـاء العـالم، زيادة بنسبة (60%) خلال السنوات الخمسين الماضية، وبخاصة في البلدان النامية، وأن الانتحار المبلغ عنه، بات من العوامل الثلاثة الرئيسة، المؤديـة إلـى وفـاة الشباب من الفئة العمرية (15-34 عاما) في جميع أنحاء العالم، وأن معظم عمليات الانتحار المبلغ عنها، تتعلق بالبالغين والفئة الأكبر سـنا (60 عامـا ومـا فـوق) (WHO,2008).

حجم المشكلة عالمياً:

أشارت التقارير الصادرة عن منظمة الصحة العالمية لعام (2009) إلـى أن الهند والصين واليابان، يوجد بها أعلى نسب للانتحار في العـالم، حيـث وصـلت النسبة في الصين حوالي (99) حالة، ينتحرون سنويا لكل 100.000، أما في الهند فبلغت النسبة حوالي(98) حالة، ينتحرون سنويا لكل 100.000، وفي اليابان بلغت

النسبة حوالي (91) حالة لكل 100,000، وأشارت تلك التقارير إلى أن حوالي(40%) من نسب الانتحار عالميا، توجد في الهند والصين واليابان.

أما في أوروبا، فأشارت التقارير إلى أن أعلى معدلات الانتحار، قد سجلت في أوروبا الشرقية مثل: ليتوانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان، تليها بلجيكا والدنمارك وفنلندا وسويسرا، وفي فرنسا ينتحر سنوياً ما يقارب خمسة عشر ألف شخص، في بلد يبلغ عدد سكانه حوالي ستين مليون نسمة، وترتفع معدلات الانتحار في دول مثل: أستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، التي يبلغ عدد المُنتحرين فيها سنوياً ثلاثين ألف شخص تقريباً، في بلد يبلغ عدد سكانه حوالي (280) مليون نسمة بينما تقل حوادث الانتحار في أمريكا اللاتينية والدول الإسلامية، وتشير التقارير الدولية إلى أن الانتحار، هو أحد أكبر مشكلات الصحة العامة، التي تودي بحياة كثير من الناس في العالم، بصورة أكبر من الحوادث والحروب والقتل العمد، وأن ملايين الأشخاص يلجئون إلى محاولات انتحار شديدة، قد تتطلب في كثير من الأحيان، العلاج الطبي والنفسي، وأن هناك كثير من الطرق والوسائل، التي تساعد في منع هذه الحوادث.

وتدعم منظمة الصحة العالمية مبادرات منع الانتحار في جميع أنحاء العالم، التي تعالج ظاهرة الانتحار لدى أناس من جميع الأعمار، وتتعاون مع الحكومات وسائر الهيئات الشريكة مثل: الرابطة الدولية لمنع الانتحار، من أجل ضمان ألا ينظر إلى الانتحار بعد الآن، كأمر محظور مجتمعيا، بل كحالة مرضية تؤثر فيها العوامل النفسية والثقافية والاجتماعية والبيئية.

وكان من أهم برامجها عام (2009)، هو "منع الانتحار في الثقافات المختلفة"، بمبادرة من الرابطة الدولية لمنع الانتحار، وبرعاية مشتركة من منظمة الصحة العالمية، حيث تم تخصيص اليوم العاشر من سبتمبر، يوماً عالمياً للوقاية من الانتحار، ويعتبر هذا اليوم العالمي، فرصة لتذكير الناس، بأن المُنتحر يتأثر

بالعوامل الثقافية، والدينية، والقانونية، والتاريخية، والفلسفية، والعوامل التقليدية، وهذه السياقات هي المعايير التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند النظر في الوقاية من الانتحار، كذلك يمكن منع جميع أشكال الانتحار، عن طريق التدابير الوقائية، كالحد من فرص الحصول على وسائل الانتحار المختلفة.

وشهدت اليابان مؤخراً ظاهرة غريبة، ألا وهي انتشار معاهدات الانتحار الجماعي، التي يتم الاتفاق عليها عبر الانترنت، فلقد تضاعف عدد اليابانيين الذين قتلوا أنفسهم، بعد الاتفاق مع غيرهم عبر الانترنت، على الانتحار الجماعي إلى الضعف تقريبا خلال عام 2006، حيث بلغ عدد الأفراد الذين انتحروا بعد التعرف على الانترنت خلال عام 2005 (91) شخصا، وفي عام 2004 كان عدد المُنتحرين بهذه الطريقة (55) شخصا، وفي عام 2003 بلغ العدد حوالي (34) شخصا، وذلك عندما بدأت الشرطة اليابانية في تسجيل عدد المشتركين بهذه الظاهرة المثيرة للقلق، وأشارت التقارير إلى أن أغلب المُنتحرين، كانوا ممن لم يتخطوا مرحلة الشباب، حيث بلغت نسبة من هم في الثلاثينيات من عمرهم حوالي (39%)، بينما بلغت نسبة من هم في العشرينيات حوالي (40%)، وبلغت نسبة النساء منهم حوالي (37%) مقارنة بحوالي (91%) من الرجال (WHO,2009).

حجم المشكلة عربياً:

تزايدت نسب الانتحار في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة، بشكل يدعو إلى القلق، بعدما كانت هذه الظاهرة أكثر تفشياً في الدول الغربية، وكان بعض المحللين العرب، يعتزون بتواجد الوازع الديني، الذي يثني المسلم عن فكرة الانتحار، أما الآن فقد بدأت التساؤلات تطرح عن هذا الوازع، والعوامل التي تفضي إلى هذه الظاهرة، بعد تزايد أعداد المُنتحرين من مختلف الفئات في الدول العربية.

ففي المغرب هناك حوالي(3) ملايين مغربي يريدون الموت، وأغلب الحالات مصابة بالاكتئاب وفصام الشخصية، بالإضافة إلى تواجد العاطلين عن العمل، أما في مصر فتشير الأرقام إلى ما بين (750 – 1200) حادثة انتحار تقع كل عـام، نسبتها العظمى من الشباب، وفي السعودية وصلت حالات ومحاولة الانتحار إلـى (700) حالة، وفي الكويت ارتفعت حالات ومحاولات الانتحار من (27) حالة عام (1991)، إلى المئات بعد عام (2002) ، وفي الجزائر وصل العدد الإجمالي سـنة (2008) إلى (33) حالة انتحـار، و(48) محاولـة وفـق إحصـاءات للشـرطة الجزائرية، معظمهم من الذكور الذين يعانون من البِطالة، أو من المصابين بأمراض عقلية، وفي تونس فإن نسب الانتحار ارتفعت بشكل هائل، إذ تقدر عدد محـاولات الانتحار سنويا، بواحد في الألف أي حوالي عشرة آلاف تونسي يحاولون الانتحـار كل عام.

أما في اليمن فتشير الإحصائيات الرسمية لعام(2007)، عن ارتفاع حـالات الانتحار في أوساط اليمنيين بنسبة (52%) عن الأعوام السـابقة، بسـبب تـردي الأوضاع المعيشية، وانتشار الفساد وارتفاع الأسعار، بالإضـافة إلـى الخلافـات الأسرية، وسجلت أجهزة الأمن اليمنية (465) حالة خلال العام (2007)، وأظهـر تقرير صادر عن وزارة الداخلية، أن عدد حالات الانتحار ومحـاولات الانتحـار، المسجلة لدى سلطات الأمن في مختلف محافظات اليمن خلال الأعـوام الماضـية (2004 – 2005 – 2006) بلغ (1401) حالة، وأوضح التقرير أن عدد الوفيـات من المُنتحرين في تلك الأعوام، بلغ (765) شخصا من الجنسين، من بينهم (624) شخصا انتحروا بواسطة أسلحة نارية، و(141) شخصا استخدموا وسائل أخـرى، كالسموم والشنق وغيرهما، وقال علماء النفس اليمنيون: إن تفشي هـذه الظـاهرة يرجع إلى الظروف المعيشية الصعبة والاجتماعية المعقدة، إضافة إلـى الخلافـات الأسرية.

وفي السودان كشفت الإحصائيات والتقارير الرسمية، الصادرة عن الإدارة العامة للمباحث والتحقيقات الجنائية لعام (2009)، عن تزايد جريمة الشروع في الانتحار، حيث أوضحت أن نحو (1905) شخص شرعوا في الانتحار خلال العامين الماضيين، حيث سجل في العام 2007 (910) حالة، كما سجل في العام (2008) (995) حالة، بزيادة بلغت (85) حالة بنسبة (9.3%)، وكانت أكثر الحالات في ولاية الخرطوم، حيث بلغ عدد الحالات خلال عامي (2005-2006) (991) حالة، بنسبة (52%) من جملة البلاغات المدونة في هذه الفترة، وأكد التقرير أن نسبة ارتكاب الجريمة وسط النساء أكبر من الرجال، حيث شرعت في الانتحار في العام (2007) (632) أنثى، بينما شرع من الذكور (238) حيث بلغت النسبة (69.4%) إناث و(26.1%) ذكور، كما شهد العام (2008) ، زيادة في نسبة الانتحار، إذ حاولت الانتحار (784) أنثى و(211) من الذكور، بنسبة بلغت (78.7%) إناث و(21.2%) ذكور، وبين التقرير أن أكثر الوسائل المستخدمة في ارتكاب الجريمة صبغة الشعر، حيث بلغ عدد الحالات (1369) حالة، بنسبة (71.8%) وتلتها وسائل أخرى (227) حالة، بنسبة (11.9%) اكتشفت (74) حالة بنسبة (3.8%)، حريق (52) حالة، بنسبة (2.7%)، غرق (40) بنسبة (2%) بينما سجل السم اقل الحالات (4) فقط بنسبة (.2%).

حجم المشكلة محليا:

تشير التقارير الرسمية الصادرة عن (مديرية الأمن العام للأعوام،2000-2009)، إلى أن معدلات الانتحار التام في ارتفاع مستمر خلال السنوات الأخيرة، بل تضاعفت عما كانت علية في السنوات الأولى من هذا العِقد، فقد سجل عام (2000) (27) حالة، مقابل (172) محاولة انتحار، وفي عام (2001)، شهد زيادة في عدد المنتحرين إذ بلغ (35) حالة انتحار تام و(302) محاولة انتحار، وهي أعلى نسبة سجلت خلال العشر سنوات، وفي عام (2002) سجلت (31) حالة انتحار تام، و(210) محاولات، ثم انخفضت النسبة خلال الأعوام من عام

اليهود الانفعالية الدورية المتقلبة، والراجح أن السبب الثاني أقوى في انتشار الانتحار فيما بينهم (الجيوش، 1990).

المسيحية والانتحار:

النظرة المسيحية للانتحار شأنها شأن باقي الديانات، فقد حرموا الانتحار واعتبروه خطيئة، مستندين في ذلك من وصايا السيد المسيح، التي كانت تحضهم على عدم قتل النفس، وإن النظرة المسيحية للانتحار كانت ذات اتجاهين:

الاتجاه الأول: يرى أنه سلوك شخصي يأتيه الفرد بكل سلطاته على ذاته، فلا عقاب عليه، وإنما تقوم السلطات بالتحقيق، للتأكد من أنه ليس هناك من يحرض عليه أو يساعد فيه.

الاتجاه الثاني: يرى أنه فعل غير أخلاقي وغير ديني لسببين هما:

أ- أن شخصية الإنسان مقدسة

ب- أن النفس البشرية واحدة من طاقات الدولة (الفارس،2004).

من هنا نستنتج أن هناك تطابقا وتشابها في النظرة إلى الانتحار، ما بين الديانة المسيحية وبعض القوانين الجنائية التي لا تُجرم الانتحار، إنما تُجرم التحريض والمساعدة على فعله وارتكابه.

إن الدين مهما كان يهودياً، أو مسيحياً، أو إسلامياً جاء من مصدر واحد، وهو من عند رب العزة تبارك وتعالى، لإرشاد الناس إلى طريق الحق والعبادة، والمحافظة على النفس البشرية ورفعة شأنها، فهي أسمى غاية، لذلك فقد جاءت كل الديانات لتُحرم قتل النفس وإزهاقها بغير وجه حق، لهذا نجد أن الكنيسة كانت تُحرم الانتحار وقتل النفس، إلا في بعض الحالات الاستثنائية، منها: الاستشهاد تجنبا للارتداد عن العقيدة والدين، وحماية البكر لبكارتها وصون عرضها، عندما تتعرض للأذى والاعتداء عليها، ودفاع الفرد عن نفسه وماله، شأنها شأن باقي الأديان الأخرى، وفي أوائل القرن الخامس الميلادي استند القديس (أوغسطين) إلى بعض

الأدلة العقلية والنقلية لتحريم الانتحار ومنها كما أوردها (الجيوش، 1990):

1- الوصية السادسة للسيد المسيح بقولة (لا تقتل).

2- لا يجوز قتل الإنسان المذنب، فكيف بقتل الإنسان البريء.

3- إن عظمة الروح تكون في الحياة وليس في الممات.

4- إن ارتكاب الانتحار من أجل تجنب الخطيئة، هو أعظم خطيئة، لأنه لا يمكن التكفير عنها أو إزالتها.

ويشير (الفارس، 2004)، إلا أنه وبعد قرنين من الزمان، وفي عام (692) ميلادية، تبنى المجلس الكنائسي تلك المواد ووضعها في النقاط التالية:

1- أن الانتحار جريمة وخطيئة، لأن الإنسان لا يستطيع أن يهب لنفسه الحياة، وكذلك فليس له الحق في انتزاعها.

2- المُنتحر لم يبقِ لنفسه مجالا للتوبة والغفران، كما فعل (يهوذا الاسخريوطي) حين انتحر، عندما سلم المسيح لليهود ليصلبوه (وهذا طبعا افتراء عظيم منهم على الله تعالى وعلى السيد المسيح عليه السلام)، حيث يقول تعالى {وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَـكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِيناً }(النساء، آية 157).

قالوا إن يهوذا لم يترك لنفسه مجالا للتوبة لأنه انتحر، ولو أنه لم ينتحر لكان له حظ في الغفران.

3- ليس هناك مجالا في سلك الرهبنة لمن حاول الانتحار.

4- تُحرم طقوس الدفن الجنائزية على المُنتحر، باستثناء المجنون، ومن انتحر لأجل تفادي فضيحة اجتماعية.

وفي ضوء ما تقدم، ندرك أن الديانة المسيحية قد حرمت قتل النفس البشرية على وجه العموم، فقتل نفس إنسان ما مُحرّم، فما بالنا بقتل الإنسان نفسه، كما

أكدت على أن النفس البشرية، وإن أذنبت، فلا يجوز قتلها، بل يجب أن تُمنح فرصة للاستغفار والتوبة، وأن النفس البشرية عظيمة عند الله لأن لها قدسية خاصة، لـــذا فالواجب المحافظة عليها وليس قتلها.

موقف الدين الإسلامي من الانتحار:

لقد خلق الله عزوجل الإنسان وميزه على سائر المخلوقات، حيث قال تعـــالى {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً} (الإسراء آية 70).

لهذا لم يخلق الله الإنسان عبثا، بل خلقه لمقصد عظيم هو عبادة الله عزوجل وإعمار الأرض، وفق منهج الله تعالى، وقد ميزه الله على سائر خلقه، وسخر له ما في السماوات والأرض، من أجل تلك الغاية، حيث يقول تعالى: {وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ} (النحل، آية12).

وقال أيضاً: {وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ }.(الجاثية، آية13).

إن النفس البشرية مصونة ومُحرم قتلها والاعتداء عليها إلا فيما يرضـــي الله عزوجل، في المواضع المشروعة بالحق، حيث يقول تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً} (النساء، آية 29).

ويقول النبي عليه الصلاة والسلام " كان برجل جراح فقتل نفســه فقـال الله تعالى بادرني عبدي بنفسه فحرمت عليه الجنـــة " (صـــحيح البخـاري، ص218، رقم1364).

لقد جعل الإسلام حماية النفس من أهدافه ومقاصده الضرورية، بتأكيد حـق الحياة، وحق الإنسان في عدم الاعتداء على جسمه أو نفسه بأي طريق دون وجـه حق، سواء أكان اعتداء الإنسان على نفسه هو، أو على نفس غيـره، بـل ذهبـت الشريعة الإسلامية إلى غاية التحذير ومنتهى الوقاية والمنع لهذه الجريمـة، حيـث نهى الإسلام عن تمني الموت، ولم يكتفِ بذلك فقط، بل أرشد إلى العـلاج النـاجع لهذه الحالة، وكيف يكون التعامل معها(الفارس، 2004).

فيقول ﷺ " لا يتمنين أحدكم الموت من ضُرٍ أصابه فإن كان لا بـد فـاعلاً فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني إذا كانـت الوفـاة خيـراً لـي" (البخاري، رقم5671، ص1191).

والحاصل أن من مقاصد الشريعة الإسلامية، هو الحفاظ على النفس البشرية، وحرصت بمجملها على حفظ نفوس العباد، وتعطيل كل ما من شأنه أن يفسدها، أو يلحق الضرر بها (الغطيمل، 2000).

حُكم الانتحار في الشريعة الإسلامية:

لقد شدد الإسلام من خلال الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة علـى حرمة قتل النفس، لأنها ملك لله تعالى، فلا يجوز لأحد أن يتعدى عليها، ولم يجعـل الله عزوجل أعظم منها قدسية، وحظيت النفس البشرية على تشريف رباني عظيم، فاق تقديس أماكن العبادة، حتى أطهرها وأقدسها علـى الإطـلاق وهـي الكعبـة المُشرفة، حيث يقول النبي ﷺ " لئن تهدم الكعبة حجراً حجرا أهون على الله مـن أن يراق دم إمرىء مسلم " (النسائي،(1988) ج7، ص82).

ويقول أيضاً " قتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الـدنيا "(النسـائي، ج7، ص18).

فالفكر الإسلامي والمسيحي يؤمنان بأن الله هو المحيي والمميـت، ولهـذا لا يحق للمخلوق أن يقوم بدور الخالق، ومن ثم على الإنسـان أن يتحلـى بالصـبر

والتضحية، والعمل الدؤوب، بانتظار ترحيله عن هـذا العـالم، بواسـطة ملائكـة مختصين بآلية عمل الموت(عياش،2003).

لذلك فالأدلة على تحريم الانتحار في الشريعة الإسلامية كثيـرة ومتعـددة، وسأذكر بعضا من الأدلة الواردة في ذلك، من القرآن الكريم، ومن السـنة النبويـة الشريفة.

أولا: أدلة تحريم الانتحار من القرآن الكريم:

يقول الله تعالى { قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلاَّ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلاَ تَقْرَبُواْ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ}(الأنعام، آية151).

وقد ورد في تفسير هذه الآية كما يقول (القرطبي، 1986)، إشارة ودلاله إلى تحريم قتل النفس البشرية، سواءً كان قتل شخص لنفسه، أم قتل غيره، بنـاءً علـى ذلك يدخل الانتحار ضمن هذا اللفظ، والنهي هنا للتحريم مطلقا، سواء أكانت النفس مؤمنة أم معاهدة، وقوله تعالى:"إلا بالحق"، أي قتلها فيما أمر به الله تعـالى، وبمـا يخدم مصلحة المجتمع الإسلامي، وضمان أمنه واستقراره وتماسكه، ومن صـور قتل النفس بالحق ما جاء في قوله ﷺ " لا يحل دم امريء مسلم يشهد أن لا اله إلا الله واني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمارق مـن الدين التارك للجماعة "(البخاري، ص1185، رقم 5671).

ومن الأدلة على تحريم قتل النفس أيضاً، قوله تعالى { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً} (النساء، آية 29).

والنهي هنا إنما هو عن قتل الإنسان لنفسه وهو الانتحار، ويدخل ضمن ذلك قتلها بارتكاب المعاصي وفعل المحرمات، كالإدمان على شرب الخمـر وتعـاطي

المخدرات، وتكليف النفس ما لا تطيق وكذلك عدم رعايتها والإهمال بها فهو كالمُنتحر.

وأيضاً من الأدلة على تحريم قتل النفس قوله تعالى{ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوَاْ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ}(البقرة، آية 195).

والهلاك هو قتل النفس وإزهاق الروح بأي صورة كانت، سواء أكان بتناول المخدرات والمسكرات، أم بتناول السم، أم بإطلاق النار على نفسه، أم بحرق نفسه، أم بغيرها من أساليب قتل النفس الكثيرة والمتعددة، وكذلك ما أدرجه العلماء مثل التدخين، وقيادة السيارة بطريقة متهورة.

ثانيا: الأدلة على تحريم الانتحار من السنة النبوية:

ذُكرت جريمة الانتحار في السنة المطهرة على صور متعددة، منها ما هو قولي شديد التهديد، صريح التحريم، دقيق التصوير والوصف، بليغ الردع والزجر، ومنها ما هو يمثل تصويرا واقعيا عمليا لحوادث وقعت في أشرف المواطن وأفضل الأعمال، وهو الجهاد في سبيل الله، وكان ﷺ له في ذلك بيان شافٍ وتحذير شديد من هذا العمل وسوء مآله وعاقبة أمره (الفارس، 2004).

ومن الأدلة على حرمة هذا الفعل من السنة النبوية الشريفة ما يلي:

قوله ﷺ "مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا وَمَنْ تَحَسَّى سُمًّا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسُمُّهُ فِي يَدِهِ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَجَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا" (النيسابوري، ص37، رقم 175).

من الواضح في هذا الحديث، أن النبي عليه الصلاة والسلام، بين عقوبة المُنتحر وسوء عاقبته، ففيه من الوعيد الشديد، وبيَّن أن المُنتحر سيعاقب بنفس المصير في الآخرة، وسيعذب بنفس الأداة التي قتل نفسه بها، وهذا الحديث يدل على أن الانتحار وقتل النفس محرم قطعاً، وأنه كبيرة من الكبائر.

قوله ﷺ أيضاً "من حلف بغير ملة الإسلام فهو كما قال، ومن قتل نفسه بشيء عُذب به في نار جهنم، ولعنُ المؤمن كقتله، ومن رمى مؤمنا بكفر فهو كقتله(البخاري، ص 1342، رقم 6652).

وورد عن النبي ﷺ ما رواه الإمام مسلم عن أبي هريرة أنه قال: شَهِدْنَا حُنيناً فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِرَجُلٍ مِمَّنْ مَعَهُ يَدَّعِي الْإِسْلَامَ هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَلَمَّا حَضَرَ الْقِتَالُ قَاتَلَ الرَّجُلُ أَشَدَّ الْقِتَالِ حَتَّى كَثُرَتْ بِهِ الْجِرَاحَةُ فَكَادَ بَعْضُ النَّاسِ يَرْتَابُ فَوَجَدَ الرَّجُلُ أَلَمَ الْجِرَاحَةِ فَأَهْوَى بِيَدِهِ إلى كِنَانَتِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهَا أَسْهُمًا فَنَحَرَ بِهَا نَفْسَهُ فَاشْتَدَّ رِجَالٌ مِنْ الْمُسْلِمِينَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ صَدَّقَ اللَّهُ حَدِيثَكَ انْتَحَرَ فُلَانٌ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَقَالَ قُمْ يَا فُلَانُ فَأَذِّنْ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ إِنَّ اللَّهَ يُؤَيِّدُ الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ. (صحيح مسلم، رقم 178، ص 37).

ففي هذا الحديث الشريف دِلالة واضحة، على أن النفس البشرية مقدسة عند الله، وأن قدسيتها تفوق الجهاد في سبيل الله، فقتل النفس البشرية تورد صاحبها النار خالدا مُخلدا فيها، فعلى الرغم من قتال ذلك الرجل قتالا شديدا، إلا أن ذلك لم يشفع له، لأنه أنهى حياته بنفسه، ولم يصبر على ما أصابه.

ومن الأدلة على تحريم قتل الإنسان نفسه أو الانتحار، أن النبي ﷺ، لم يصلِ على المُنتحر، لبشاعة وقباحة هذه الجريمة، فقد روي عن جابر بن سمرة أنه قال: مرض رجل فصيح عليه، فجاء جاره إلى رسول الله ﷺ، فقال: إنه قد مات، فقال: " ما يدريك ؟ " قال: أنا رأيته يا رسول الله، فقال النبي ﷺ: " إنه لم يمت " فرجع الرجل فصيح عليه، فقالت امرأته: انطلق إلى رسول الله ﷺ فأخبره، فقال الرجل: اللهم العنه، قال: ثم انطلق الرجل فراه قد نحر نفسه بمشاقص معه، فانطلق إلى رسول الله ﷺ فأخبره أنه قد مات، قال: " ما يدريك ؟ " قال: رأيته نحر نفسه بمشاقص معه، قال: " أنت رأيته ؟ " قال: نعم، قال: " إذا لا أصلي عليه."(السجستاني، ص 359، رقم 3185).

نظريات الدراسة:

هناك الكثير من النظريات التي تناولت الانتحار من زوايا مختلفة، الاجتماعية، والنفسية، والبيولوجية، وغيرها، لذا فقد تم اختيار مجموعة من النظريات التي يمكن أنها تخدم وتثري الدراسة منها:

أولا: النظريات الاجتماعية:

إميل دوركايم:

صنف دوركايم(Durkheim) الانتحار في أربعة أنواع، يُمثل كل نوع منها حالة الشخص المُنتحر، وعلاقته مع مجتمعه الذي يعيش فيه، وهذه الأنواع هي:

1- الانتحار الأناني:

هو الانتحار الذي يحدث نتيجة لتغلب أهداف الفرد الشخصية وغاياته الذاتية على الأهداف المجتمعية، ويقول دوركايم إن الانتحار يتناسب تناسبا عكسيا مع درجة تماسك الجماعات الاجتماعية، أي إذا كان التماسك الاجتماعي ضعيفا فإن معدلات الانتحار تكون عالية، وإذا كان التماسك الاجتماعي قويا فإن معدل الانتحار يكون أقل، فالمجتمعات التي تكون فيها مشاركة الفرد ضعيفة، وتعتمد على العلاقة الرسمية بين أفرادها، فإن الانتحار الايثاري تكون نسبته ضعيفة إن لم تكن معدومةً أصلا، وهذه المجتمعات يسودها الانتحار الفردي لا الاجتماعي، أي عندما يرى الشخص العالم من حوله بعين سوداوية، وأنه يواجه صعوبات وأزمات حادة، فيعيش في شقاء وبؤس، مثل فشل علاقة عاطفية، قسوة الأب في المعاملة، الفشل في الامتحانات أو التحصيل الدراسي، وبالتالي يكون قرار الانتحار قرارا فرديا لا اجتماعياً، وهذا النوع من التفكك الشخصي وليس الإيثاري (العمر،2004).

إن العلاقة السطحية بين الفرد والمجتمع القائمة على عدم الاهتمام من قبل الفرد لقيم المجتمع، تجعل هذا الفرد يعيش فيه معزولا عن الآخرين على الرغم من عيشه بينهم، مما يدفع به للوصول إلى مرحلة التفكك الشخصي، الذي يؤدي به إلى

تدمير ذاته عندما يواجه أية أزمة ما، سواء أكانت مالية، أم عاطفية أم اجتماعيــة، وهذا النوع من الانتحار يعتبر تعبيرا عن رؤية الفرد لمــا يواجهــه مــن أزمــات وصعوبات.

2- الانتحار الإيثاري:

هو الانتحار الذي تكون فيه قيم المجتمع مُقدمة على قيم الشخص المُنتحر.

ويُعرّف على أنه الانتحار في سبيل محبة غيره، أو الولاء له والتفــاني فــي سبيله (العمر، 2004). وهو عادة ما يحدث خلال عمليــات التغيــر الاجتمــاعي السريعة والمفاجئة، وذلك عندما يشعر الناس أن معاييرهم مهددة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الارتباك واللامعيارية (الوريكات، 2008).

فبينما يكون المنتحر الأناني سعيداً وهو لا يرى في العالم شيئاً غيــر نفســه، فإن حزن المنتحر الغيري أو الايثاري ينبع من أنه لا يرى لنفسه قيمة ذاتية منعزلة ومنفصلة عن جماعته ومجتمعه(الساري، 2004).

صفات المُنتحرين وفقا لهذا النوع:

يشير (الصالح، 2000)، إلى بعض الصفات الخاصة بالمُنتحرين والمجتمــع الذي يسوده هذا النوع من الانتحار وهي كما يلي:

أ- لديهم وعي عالي بالمسؤولية الجماعية.

ب- الالتزام بمعايير الجماعة الأخلاقية وتكون المعايير لديهم مقدسة.

ج- الالتزام الديني والحزبي عالي.

د- الشعور بالوطنية والتفاني من أجلها.

صفات المجتمع الذي يسوده هذا النوع من الانتحار:

أ- التماسك والتضامن الاجتماعي عالي بين الأفــراد، ويكــون ذلــك فــي المجتمعات البدائية، ذات التماسك والترابط العائلي.

ب- تعرض المجتمع إلى اعتداء يهدف إلى تغيير نظم وقيم وثقافة المجتمــع،

والسيطرة الاقتصادية والثقافية عليه، مثل المجتمعات التي تتعرض للاحتلال العسكري، كما هو الحال في العراق وفلسطين وأفغانستان وغيرها.

أمثلة على الانتحار الإيثاري في المجتمعات المختلفة:

في اليابان: انتحار الجنود اليابانيين أثناء اندلاع الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال ربط الجنود أنفسهم بالصواريخ الموجهة باتجاه الهدف الأمريكي.

انتحار قائد القوات اليابانية عند هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية.

في الهند:

انتحار النساء عند وفاة الأزواج وفاءً منهن لهم.

انتحار العبيد عندما يموت أسيادهم، ويعد هذا النوع من الانتحار في المجتمع الهندي، واجبا ملزما وانضباطا اجتماعياً، لوسائل الضبط الطائفي والمجتمعي (العمر،2004).

في المجتمع العربي:

على الرغم من أن كثيراً من العلماء منهم الشيخ (يوسف القرضاوي) في فتوى له بعنوان: (شرعية العمليات الاستشهادية في الأراضي المحتلة)، حيث اعتبر تسمية تلك العمليات بالانتحارية تسمية خاطئة ومضللة، لأنها عمليات فدائية بطولية استشهادية، أبعد ما تكون عن الانتحار، ومن يقوم بها أبعد ما يكون عن نفسية المُنتحر، وأوضح أن الذين يموتون في تلك العمليات يعدون شهداء في سبيل الله، بذلوا أرواحهم وهم راضون ما دامت نياتهم لله، وماداموا مضطرين للشهادة لإرهاب أعداء الله، وذكر أن عمل هؤلاء الأبطال، لا يعد من الإلقاء باليد إلى التهلكة، وإنما هو من أعمال المخاطرة المشروعة والمحمودة في الجهاد، بقصد النكاية في العدو، وقتل بعض أفراده، وقذف الرعب في قلوب الآخرين وتجرئة

المسلمين عليهم(القرضاوي،2001)، إلا أنه ليس هناك دليل أكبر على هذا النوع من الانتحار، سوى العمليات الاستشهادية والفدائية، التي يقوم بها الأفراد في سبيل أوطانهم ضد الاحتلال العسكري الهمجي للبلاد العربية، المتمثل بالاحتلال الأمريكي للعراق وفلسطين، وما يحدث في الصومال ولبنان وغيرها، وما يقدمه هؤلاء الانتحاريون هو خير شاهد على هذا النوع من الانتحار.

3- الانتحار اللامعياري:

اللامعيارية أو الأنوميا (Anomie)، هي حالة مجتمعية حزينة في حياة أي مجتمع، وهي فترة تراخٍ اجتماعي، وترهل أخلاقي، وتسيب معياري، تفقد فيها المعايير الضابطة الموجهة لفكر الأفراد وسلوكهم قوتها وضبطها، وتفقد المؤسسات الاجتماعية سطوتها وتأثيرها، وتفقد الأخلاقيات المقبولة لونها ومذاقها، وهي حالة فوضى دينية، وفكرية، وأخلاقية(الساري، 2004).

وعندما يعجز المجتمع عن ضبط سلوك أفراده، وتركه بدون عقوبات وجزاءات تقليدية، عندها يصل الفرد نتيجة ذلك، إلى العيش بحالة يسودها الاضطراب، لأن المعايير التي تربط الفرد وتشعره بالولاء للجماعة، وتعزز الضمير الاجتماعي له تصبح ضعيفة، وغير قادرة على أداء مهامها الاجتماعية تجاه الأفراد، ففي هذه الحالة يكون الانتحار اختياريا، يختاره الفرد دون ضوابط، فيسبب الإرباك وعدم التوازن في الضوابط الاجتماعية، ويحصل التحلل من الضوابط الاجتماعية في حالات الكساد الاقتصادي والطفرة الاقتصادية أو التضخم المالي، عندها يحدث خلل في المعايير الاجتماعية، فيصل الفرد إلى مرحلة التحرر من القيود الاجتماعية، التي تضبط السلوك الاجتماعي للفرد، ويصبح لديه عدم القدرة على التكيف مع تلك المعايير، والوقوف في وجه هذه الأحداث القوية، التي كسرت التوازن أو التي أخلت بالتوازن الذي كان سائدا قبل ذلك(العمر،2004).

5- الانتحار القدري:

هذا النوع من الانتحار يمثل حالة معاكسة للانتحار اللامعياري، الذي يكــون نتيجة لضعف الضوابط الاجتماعية السائدة، بينما الانتحار القدري يكــون نتيجــة التشدد والمبالغة في عمليات الضبط الاجتماعي.

يشير هذا النوع إلى حالة التنظيم المفرط والقيــود المتشــددة التــي تُنــتج الانتحار، فيقدم فالأفراد على وضع حد لحياتهم، بسبب شعورهم بضياع مستقبلهم بلا شفقة، بعدما اصطدمت مشاعرهم بعنف المعاملــة القاســية وتســلط الأنظمــة القهرية، وهذا النوع أكثر انتشارا في مجتمعات الرق والعبودية، لما تتضمنه مــن ضبط اجتماعي مرتفع وقمعي، فيشعر الأفراد بأن مستقبلهم مهــدد بســبب تلــك المعايير الاجتماعية والقوانين الصارمة، وخير مثال على ذلك الانتحار الذي يتم في السجون(الوريكات،2008).

الانتقادات التي وجهت لدراسة دوركايم حول الانتحار:

وعلـــى الـــرغم مـــن بعـــض الانتقـــادات التـــي وجهـــت لدراســـة دوركايم(Durkheim) حول الانتحار، التي سأتناولها كما طرحها منتقــدوه، إلا أن دراسته تعتبر من أهم الدراسات التي تناولت الانتحار بشكل مفصل.

أشار (الصالح، 2000)، إلى بعض الانتقادات التي وجهــت إلــى دراســة دوركايم (Durkheim) فمنها:

أ- إن الإحصائيات الرسمية التي استند إليها (دوركايم)، تعتمد على الأحكام الذاتية والتخمين للموظفين، الذين يعملون في التحقيق بالوفيات، من خلال التكييف للحالات المتوفية على أنها انتحار أو حوادث عادية، لا علاقــة لها بالانتحار.

ب- اقتصار تحليله على جريمة الانتحار وعلاقتهــا باللامعياريــة، دون أن يبحث الأنواع الأخرى من الجريمة، التي تختلف في أبعادهــا وأســبابها وتصنيفها.

ج- الإفراط في التركيز على العوامل الاجتماعية في تفسير ظاهرة الانتحار، وإهمال العوامل الأخرى من: نفسية، بيولوجية، اقتصادية، وكان الأحرى به، أن يتناول الجوانب الاجتماعية كجزء من تفسير شامل للانتحار ومعدلاته.

د- على الرغم من أن دوركايم ميز بين أنواع الانتحار، من خلال التمييز بين عوامل السببية، إلا أن هذا التمييز بقي غير واضح.

وأشار مارشال (Marshall.B,1964)، في كتاب (الأنوميا والسلوك المنحرف) إلى بعض الانتقادات لدراسة دوركايم في الانتحار، كان من أبرزها ما يلي:

أ- الانتحار في نظر دوركايم (Durkheim) لم يكن فكرة فردية، بل مسألة تتعلق بالتنظيم الاجتماعي، فالمجتمع المنظم والموحد تقل فيه حوادث الانتحار الأناني واللامعياري، أما حالات الانتحار التي تنشأ عن وضع اللامعيارية، فهي نتاج للفشل في الكوابح الاجتماعية، التي يمكن أن نطلق عليها الطموح المفرط، بمعنى أن هناك رغبات فطرية لدى الأفراد الذين يرغبون بتحقيقها، لكن المجتمع يكبحها أو يشجعها.

ب- ذكر دوركايم (Durkheim) أن هناك أعداداً كبيرة من الناس رفضوا فجأة أن يكيفوا طرقهم النمطية في الحياة، حيث كان يمثل لهم الرخاء الاقتصادي المفاجئ كخسارة مفاجئة وكارثة، وفي كلتا الحالتين هناك إحساس بالارتباك، حيث يصبح الناس منفصلين عن عالمهم، وبالتالي يشعرون بأنهم لم يبلغوا أي شيء في تحقيق رغباتهم.

نظرية ميرتون في اللامعيارية:(Merton,1967)

وهي نظرية عامة عالجت موضوع الانحراف الاجتماعي، وترى أن المجتمع يؤكد على أهداف ثقافية بنائية من جهة، ومن جهة أخرى يضع الوسائل

المقبولة والمشروعة لتحقيق أهداف المجتمع، مثل: التعليم، العمل، وجمع المال، وبالتالي فإن أي سلوك لا يحترم هذه القيم الثقافة هو سلوك منحرف، وعندما يواجه الشخص ضغوط البناء الاجتماعي وضغوط النجاح وتحقيق الأهداف ، تظهر مرحلة الأنوميا(Anomie)، فمفهوم الأنومي عند ميرتون هو: أن الانهيار في البناء الثقافي، يحدث عندما يوجد انفصال في المعايير والقيم، وبين قدرات الأفراد على التوافق معها(جوده، 2006).

ويشير ميرتون (Merton) إلى أن عدم التناسق بين الأهداف والوسائل، وهما مكونات البناء الاجتماعي، يؤدي إلى اللامعيارية، ويترتب عليه عدم القدرة على التنبؤ بالسلوك الاجتماعي وانتظامه، وعندما تصل الأمور إلى هذا الحد، تظهر اللامعيارية أو التشوش الثقافي (Merton,1967).

ويرى ميرتون(Merton) أن الربط بين اللامعيارية والسلوك الانحرافي، يتطلب النظر إلى ظهور اللامعيارية ونموها، كنتيجة لعملية اجتماعية مستمرة، وليست مجرد حالة طارئة، ويصفها بالعملية التالية: يتعرض بعض الأفراد بسبب إهمالهم من قبل الجماعة، ولخصائص معينة في شخصياتهم، أكثر من غيرهم إلى التوترات الناشئة عن التعارض بين الأهداف والوسائل الفعالة لتحقيقها، ويكون هؤلاء الأفراد عرضة للسلوك الانحرافي، ولتحقيق الأهداف المشروعة بالوسائل المشروعة فلا بد للمجتمع من أن يسوده التماسك والترابط، أما إذا كان المجتمع مفككاً، فسوف تسوده درجات مختلفة من للوصول إلى الأهداف والوسائل، وهذا يعني أن الوسائل غير موزعة بشكل عادل في مثل هذا المجتمع، وعندما لا تتوافر الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف قد يلجأ بعض أفراده إلى استخدام الوسائل غير المشروعة لتحقيق الأهداف.

نظرية الضبط الذاتي:

خرج هيرشي وجوتفردسـون (Hirschi & Gottfredson,1990)، بهـذه النظرية لتفسير الفروق الفردية الكلية، التي تدفع أو تمنع الناس مـن الانحـراف، وتقول النظرية (إن الأفراد الذين يتمتعون بضبط مرتفع للذات، اقل مـيلاً وبكافـة الفئات العمرية من الانخراط في السلوك المنحرف، بينما أولئك الـذين يتمتعـون بضبط منخفض للذات، أكثر ميلاً لارتكاب الجريمة، فالضبط الذاتي المتدني مقترناً بوجود الفرص، ويؤدي إلى الجريمة، إلا إذا كانت هنالك ظروف مانعة لذلك.

إن المصدر الرئيسي للضبط الذاتي المتدني، هو التنشئة الاجتماعيـة غيـر الفاعلة والمؤثرة، فالأسرة التي ترعى أبنائها، وتُشرف عليهم بشكل مستمر، تـدرك تدني الضبط الذاتي، وتقوم بمعاقبة أبنائها، في حالة ارتكابهم لأفعـال وسـلوكيات منحرفة، فتعمل على تنشئتهم في ضبط الذات، وبالتالي لن يقوموا بارتكاب الجرائم سواءً في طفولتهم أو عندما يصبحون راشدين.

نظرية الضبط الخارجي:

خرج بهذه النظرية هنـري وشـورت (Henry & Short,1954) والتـي مؤداها: أن الفرد يرتبط بقوتين اجتماعيتين:

أولهما: أفقية؛ وتمثل العلاقات الاجتماعية.

والثانية: تمثل موقع الفرد في التدرج الاجتماعي والمركز والمسؤولية.

وتمارس كلتا القوتين الضغط أو الضبط الخارجي على الفرد، فكلما زاد هـذا القيد، اكتسب الفرد مناعة أكثر ضد الانتحار، كما نجـدها مـثلا عنـد الشـخص الاجتماعي المتزوج، الذي يعيش في الضواحي وبين صحبته وجيرانه وأقربائـه أو في الريف، الذي يشغل فيه منصباً اجتماعياً بسيطاً، محكوماً أو مسؤولاً أمام رؤساء متعددين، فكلما خف القيد الاجتماعي على الفرد، وأصبح أكثر ممارسـة للحريـة والتصرف الشخصي، فإن مناعته تقل، وزاد معهـا احتمـال ارتكـاب الانتحـار،

كالشخص الغني من الطبقة الارستقراطية، أو الذي يشغل منصباً عالياً، ويتخذ خلاله القرارات، ويُسيّر من هم دونه من المرؤوسين، أو الأعزب أو المطلق الوحيد.

ويقول الباحثان: إن الفرد الذي يتعرض لهذا القيد، يضطر إلى مراعاة ومسايرة تصرفاته، وفق متطلبات الناس والارتباط بهم، بمعنى أن يلقي على جماعته مسؤولية تصرفاته ومن ضمنها الانتحار، أي أن الجماعة مقابل ضغطها على الفرد تجعله يتحمل مسؤولية أعماله، فهي تحميه قبل كل شيء، وتمنعه من الإتيان بسلوك غير مستحسن، إذ أن سلوكه يمثل سلوك الجماعة، فهي الملومة عليه، لذلك ينخفض الانتحار كلما زادت العلاقات الاجتماعية تماسكاً وضبطاً.

نظرية الوصم لبيكر(Becker):

يوضح بيكر (Becker,1963)، أن الجماعات تساعد على خلق الانحراف؛ بوضعها القواعد التي يمثل الخروج عنها انحرافاً، وتطبيقها لهذه القواعد الاجتماعية على بعض الأشخاص، ومن ثم وصمهم بالخارجين (Outsiders) عن القواعد الاجتماعية، ووفقا لذلك يصبح تعريف الانحراف بعيداً عن واقع وخصائص الفعل الذي يخالفه الفرد، وإنما هو نتاج مباشر لما قد يترتب على تطبيق القواعد الجزائية ضد المخالف من آثار سلبية، ومن ثم فالمنحرف هو الشخص الذي يتم إلصاق الوصمة به، أو السلوك الذي يوصم به الفرد من قبل الجماعة أو المجتمع.

أما عن كيفية حدوث عملية الوصم، فيذهب بيكر(Becker) إلى أن المضمون الرئيسي لهذه العملية، يتركز على التأثيرات المهمة التي يحدثها إلصاق صفة الانحراف بأفراد معينين مثل: كيف يُنظر إلى هؤلاء الأفراد من قبل بقية أفراد المجتمع؟ وكيف ينظرون لأنفسهم ؟ وأخيراً أثر هذا الوصم على أنماط التفاعل بين هؤلاء الأفراد وبين الآخرين، لأن وصف فرد ما بصفة الانحراف، يعني أن هذا الفرد والجماعة المحيطة به، ينبغي أن يكيفوا أنفسهم على التعامل معاً، بوصف أن هذا الفرد ذو شخصية غير سوية، ومن ثم تحدث عملية الوصم.

البيت المحطم:

أشار (الدوري، 1985)، إلى استخدامات كثيرة لهذا المفهوم، فقد استخدم بعض الباحثين مفهوم (البيت المحطم) وأحيانا (البيت المتصدع)، ضمن مفاهيم متعددة وتعريفات مختلفة، واستخدم بعضهم هذا المصطلح بمعناه الاجتماعي (السوسيولوجي)، الذي يفيد غياب الأبوين أو أحدهما، لأسباب متعددة كالطلاق، والافتراق، والهجران، أو الوفاة، أو زواج الأب من زوجة أخرى، أو زواج الأم بعد طلاقها، أو وفاة زوجها الأول.

ويعرف العالمان الأمريكيان شيلدون واليونورجلوك (Sheldon & Glueck) (البيت السوي غير المحطم)، أنه البيت الذي يتواجد فيه أحد الأبوين على الأقل، بصورة واقعية دائمة، وفي إطار علاقات عاطفية حميمة مع الأطفال، كما يؤكدان أن غياب الأبوين عن البيت، يُحدث شرخا كبيرا في جدران التماسك العائلي، حيث يفقد الطفل الشعور بالأمن، والحماية، والاستقرار(غنية، 1995).

وأشارت دراسات كثيرة إلى أن هناك علاقة ما بين البيت المحطم وبين الانتحار أو الشروع فيه، والسلوك الإجرام ي المنحرف بشكل عام، فقد وجد كرير (Greer,1966)، بعد دراسة (81) شخصا حاولوا الانتحار، ومقارنتهم مع (385) شخصا سويا، إن فقدان الأبوين قبل سن الخامسة عشر من العمر، كان أكثر بكثير لدى الشارعين في الانتحار، وإن فقدان كلا الأبوين أكثر مفعولا وأشد ضررا من فقد أحدهما، ووجد أن الذين فقدوا والديهم قبل سن الخامسة عشر، كانوا هم الغالبية من بين المُنتحرين.

كما لاحظت آنديك (Andik,1947)، وجود تاريخ بيت محطم في (67%) من المُنتحرين في مدينة فينا، ويشمل ذلك موت أحد الأبوين ، أو طلاقهما، أو افتراقهما، تربية في ملجأ أو ميتم، أباً أو أماً سكيرة، قسوة الآباء أو التمييز بين الأبناء.

ويبدو مما سبق أن هذا الكلام ينطبق على حالات محددة، قد تظهـــر علـــى السطح على أنها مشاكل، ويعلم بها الناس، فهي قليلة ولا تشكل قلقاً، إذا ما قورنت هذه الحالات بأعداد الأسر التي فقدت الأب أو الأم بسبب الوفاة أو الطـــلاق، ولـــم يحدث فيها التفكك والانحراف، بل زادت مـــن التماســـك، واســـتطاع الأب أو الأم بمفردهما، من أن يعملوا على تماسك أسرهم، والسير بهم إلى طريق النجاح بكفاءة وقدرة عالية، وبطريقة أفضل من الطريقة التي سيكون عليها الوضع فيما لو كـــان الأبوين معا، لذا فإن البيت المحطم هو عامل من العوامل التي تؤدي بالأبناء إلـــى السلوك الانحرافي، وإلى التفكير بالانتحار، ولكن لا يمكننا تعميم ذلك علـــى كـــل الأسر التي فقدت أحد الوالدين، لأيٍّ من العوامل المذكورة آنفاً.

النظريات النفسية المفسرة للانتحار:

1- مدرسة التحليل النفسي:

بدأت هذه المدرسة على يد العالم النمســـاوي(ســـيجموند فرويـــد Sigmond Frued)، الذي استطاع الكشف عن جانب اللاشعور من النفس، خلال مراجعـــات المرضى له للعلاج، حيث كان يعمل طبيب عصبي يعمل في تشريح الأدمغة، ثـــم انظم إليه مجموعة من العلماء، كان منهم (كارل جوستاف يونغ (Yang)، والفـــرد إدلر (Edler)، وغيرهم (أبو دلو،2009).

تذهب مدرسة التحليل النفسي إلى تقسيم النفس البشرية إلى قسمين أساسيين هما:

1- الشعور: وهو مجموعة من الاستجابات العقلية التي نشعر بها وقت حدوثها، فندركها ونعرف ماهيتها، مثل: الحب، الغضب، الفرح، الحـــزن، الألـــم، الكراهية....الخ.
2- اللاشعور: وهو مجموعة الاستجابات العقلية الباطنية المخفية، التي لا ندرك نشاطها، وتشغل مساحة كبرى من حياة الإنسان النفسية، ولها تأثير عميـــق في أفكارنا وسلوكنا وعواطفنا، وغيرها من الرغبات والمثيرات والمشاعر

والميول، التي لا تتوافق مع قواعد المجتمع، ولا تتوافق مع سلوك الشخص نفسه (الجميلي،2001).

ويلخص (الدباغ، 1986)، نظرية (فرويد) في بناء الشخصية وكيفية نضجها، أن الإنسان يولد وهو مجموعة غرائز وميول غير مصقولة وغير اجتماعية، سمّاها (ألهو) أو(ID)، وباحتكاك الطفل بمحيطة وواقعه، بما فيه من عقبات والآم ورفاه، يدرك واقعه شيئا فشيئا، ويعي نفسه بالنسبة لغيره، وحينذاك تتكون لـــه شخصـــيته العاقلة والواقعة وهي الأنا (Ego)، وفي نفس الوقت وبعد مرور بضع سنين مـــن عمر الطفولة، تتعلق أفكار وعواطف الإنسان بمُثل عليا وشخصيات مرموقة، يتطلع إليها باحترام وإكبار، وهي شخصيات أبوية قد تكون مصدر محبته أو مصدر ألمه، ومن ثم يخضع لتقاليد وتعاليم مجتمعه ودينه، فيتكون قسمه الخيالي المثـــالي وهـــو الأنا الأعلى Super Ego ، ويصبح الأنا الأعلى بمثابة ضمير أو حاكم، يتطلع إلى الكمال ويتقمص شخوص آماله، ويرى (فرويد) في النهاية: أن المُنتحر يقع فريســـة لغريزة أو لانفعال عدائي، أخفق في التعبير عن نفسه، فانعكس علـــى الـــداخل، أي على الذات نفسها ليقتلها، وعندما يصل الفرد إلى مرحلة الاكتئاب واليأس، يصـــبح الموت عنده مقبولا، وقد ينتحر الفرد وهو يهدف إلى قتل غيره، أو يريد المـــوت لنفسه، وهو يعني الحياة السعيدة التي يمكن أن يحياها.

ويقول أوين(Ewen,1988): إن العمليات الميكانيكيـــة التـــي تـــؤدي إلـــى ارتكاب سلوك الإجرام، هي ناتجة عن شدة كبت الرغبات والشهوات الكامنـــة فـــي أعماق النفس، فتجد لها فرصة في ضعف الأنا أو الأنا العليا، فتظهر بشكل ســـلوك مضطرب، نتيجة لاختلاف توازن هذه المركبات، وسيطرة اللاشعور على بعـــض نواحي الحياة، وهذا يؤدي إلى سلوك إجرامي أو غير اجتماعي، ومنـــه الســـلوك الانتحاري، وهذه الحالات هي عبارة عن: تعبير غير مباشر لما يعانيه الفرد مـــن أزمات نفسية، ينشط بموجبها اللاشعور ويؤثر على حياة الإنسان.

أما زيلبورك (Zelbork,1936) فيقول: إن المنتحر يرى أن الانتحار هو الخلاص الوحيد لكي يتخلص من قوى خارجية مؤثرة على نمط معيشته، بحيث تجعله يرى العيش بات مستحيلاً، وغالباً ما يرتبط ذلك بعدم قدرة الشخص على حب الآخرين، وفي الوقت ذاته يرى أنه يحصل على شهرة بين الناس من جميع ذلك.

تفسير كارل مننجر (Menninger,1948)

ساهم (كارل مننجر)، مساهمة فاعلة في تطور وتقدم تفسير (فرويد)، إذ قام بتنمية الفروض الفرويدية الأساسية، وإثرائها من خبرته العيادية الواسعة، وتحديد عناصر النظرية، ويُعد هو المحلل النفسي الوحيد، الذي احتفظ بمفهوم غريزة الموت الفرويدية، محييا إياها في التحليل النفسي من جديد.

ويخلُص في تفسيره للانتحار، إلى أنه نوع خاص من الموت، يتضمن ثلاثة عناصر، تشتق وجودها وديناميكيتها من الافتراض الثلاثي لجهاز الشخصية عند (فرويد)، ويصف (مننجر) مضموناً خاصاً من الرغبات والنزعات والوجدانيات، لكل عنصر من عناصر الفعل الانتحاري الثلاثة، التي تميز مضمون كل عنصر عن لآخر، ويؤدي هذا التحديد للمضمون، وظيفة التعريف العلمي (الإجرائي)، فالفعل الانتحاري، إذن هو فعل مركب قوامه رغبة أو أكثر من ثلاث رغبات هي:

1- رغبة في أن أقتل (Wish To Kill)، وهي تصدر عن الأنا، لأنها إحدى جوانب نشاطه، ومضمون هذه الرغبة نزعة عدوانية، ووجدان مشحون بالكراهية، ورغبات في اتهام الآخر وتوبيخه، وعزله، والتخلص منه، وإبادته والانتقام منه.

2 – رغبة في أن أُقتل (Wish To Be Killed): وهي رغبة تشتق وجودها من طبيعة تكوين الأنا الأعلى، فإن شدة وجدان الإثم، وما يتبعه من توبيخ واتهام ذاتي، يكشفان عن حاجة ملحة إلى العقاب، لذلك فهي تتضمن

النزعات المازوشية، بما تتضمنه من استمتاع بالخضوع والانهــزام وتلــذذ بمعاناة الألم.

3- رغبة في أن أموت (Wish To Die) وترحيب بالموت، وهي تتولد فــي (الهو ID) بوجه عام، وغريزة الموت والتدمير بوجه خاص، ومضمون هذه الرغبة، يعود إلى الشعور الأساسي باليأس والضياع، يسانده وجدان الخوف وتثبيط الهمة، والخيبة، وإحساس عام بالتعب، وقد يتضمن السلوك الانتحاري هذه الديناميكيات كلها أو بعضاً منها، لكن وجودها وفاعليتها لا تكون بدرجة واحدة، إنما تظهر مع تغاير الشدة في كل منها، ويستفاد من كتابات (مننجر) أن هذه العوامل أو النزعات، تتفاعل معاً في الشخصية تفــاعلا ديناميكيــا، تحت وطأة شروط معينة، يسود أحدها فيؤدي بصاحبة إلى الانتحار.

نظرية الإحباط:

تستند هذه النظرية من مسلمة أساسية، مفادها أن العدوان هو دائمــا نتيجــة للإحباط، وحتى يحدث السلوك العدواني (الانتحار)، فلا بد من أن يسبقه الإحبــاط، وقد يكون مصدر الإحباط كامناً في الشخصية ذاتها، أو فــي البيئــة المحيطــة، أو الطريقة التي يعبّر فيها الإحباط عن ذاته، فهو يعتمد على الضوابط القائمــة، فــإذا كانت قوية وقادرة على منع التعبير عن العدوان، فإنه سوف يوجه ضد الــذات، أي ضد صاحبه (جابر، 1984).

وقد أشار كلٌ من هنري وشورت (Henry & Short,1954)، إلى أهميــة الإحباط في تفسير معدلات الانتحار بين الفئات الاجتماعيــة المختلفــة، فالعــدوان الانتحاري موجه ضد الذات، وقد ذهب العالمان إلى تحديد اتجاه العدوان بواســطة قوة نسق العلاقات؛ أي الدرجة التي يتقيد عندها الفاعل في فعله، بواسطة علاقاتــه بالآخرين، فكلما قل هذا القيد، زاد لوم الذات ،واتجه الشخص إلى تحويل العــدوان إلى ذاته، فالعلاقة عكسية بين الانتحار وقوة النسق.

وتقوم هذه النظرية على تفسير تأثير العوامل الاجتماعية على شخصية الفرد، وبالتالي على معدلات الانتحار، إلا أن الواقع الحالي يخالف ما ذهبت إليه هذه النظرية، إذ أن الأفراد في المجتمع، يعانون من إحباطات كثيرة، وخاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة والسياسية المضطربة والاجتماعية المفككة، وبناءً على ذلك، فمن المفترض في ظل هذه النظرية، أن تكون معدلات الانتحار عالية، إذا ما أردنا الأخذ بهذه النظرية، لكن كثيراً ممن يعانون من الإحباط، لا يتجهون إلى الانتحار كوسيلة حل لهذه المشكلة كما تفترض هذه النظرية، ولو طبق الأفراد الذين يعانون من الإحباط هذه النظرية على أرض الواقع الماثل أمامنا لشهدنا أضعافاً مضاعفةً في معدلات الانتحار في الأردن، لكن والحمد لله كان للوازع الديني عند أفراد المجتمع الأردني، الدور الأساسي في الوقاية من عمليات قتل النفس، لعلمهم وإدراكهم بعواقب الانتحار في الدنيا والآخرة.

وهناك مجموعة من العلماء الذين تناولوا الانتحار والعوامل المؤدية إلى ارتكابه كما أوردهم (العمر،2005) منهم:

1. ديفيدسون (Davidson,1986) يقول: إن الفرد عندما يقدم على تنفيذ الانتحار، فإن هذا مؤشر على أن هذا الفرد متسلط عليه ومهيمن عليه، من خلال قوى صارمة أفقدته الأمل بالعيش، وأن اللحظة التي أقدم فيها على الانتحار، تعني أنه استنفذ جميع وسائله ومصادره في البقاء على قيد الحياة، ولم يبقَ أمامه سوء أن يتخلص من قساوة الضغوط عليه، ووضعه في دوامة مكتئبة لا يقدر على الخلاص منها، فيُقدِم على الانتحار.
2. كراجتون ميللر(Miller) قال: إن فشل الفرد في تكيفه مع الحياة الاجتماعية السائدة والقائمة، يدفعه للرجوع إلى الماضي السحيق والعيش فيه، أي يحصل عنده ارتداد ونكوص للماضي، وذلك لعدم قدرته على التكيف مع الظروف الاجتماعية، الأمر الذي تتبلور عنه معاناة مليئة

بالخوف والشكوك والفزع، والمزيد من الأوجاع الجسدية، و المبالغة في التعبير عنها، فيقدم على الفعل الانتحاري.

3. كلارك (Clark) يقول: إننا إذا تتبعنا جذور الانتحار، فإننا سنجدها تبدأ من قاعدة واحدة، وهي الاضطراب السلوكي، والفزع والتوتر النفسي، وجميعها تدفعه إلى ممارسة سلوكيات شاذة؛ كممارسة اللواط، والاتصال الجنسي مع المحارم، الذين تحرمهم الشريعة، فيمارس الجنس معهم، والتصرف بالتصرفات الصبيانية، وهذه السلوكيات هي التي تسبق حالة الانتحار لدى المنتحرين.

4. تيجر(Tiger) وجد سببا آخر للانتحار، يكمن في الشعور بعدم الأمان الداخلي، الذي يثير القلق والتوتر والفزع، مما يجعله يقدم على التخلص من هذا الشعور، بممارسة سلوكاً عدوانياً ضد نفسه؛ ليحصل على الأمان الدائم حسب تفكيره.

2.2 **الدراسات السابقة**:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الانتحار من جوانب كثيرة ومتعددة، الاجتماعية، والنفسية، والبيولوجية، وغيرها، وقد تم الرجوع إلى بعض تلك الدراسات للإستفادة منها في هذه الدراسة، ولوحظ أن هناك ندرة في الدراسات المحلية المتوفرة حول موضوع الانتحار، إلا أن الباحث حاول توظيف ما جاء في تلك الدراسات قدر الإمكان:

الدراسات المحليّة:

دراسة (البداينة،1995أ)، بعنوان "اختبار نظرية دوركايم في الانتحار" وتطبيقها على حالات قتل النفس في المجتمع الأردني، إذ أظهرت دعماً لنظرية دوركايم، حيث تبين أن متوسط جرائم قتل النفس، كان متبايناً عكسياً مع التضامن العائلي، وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط حالات قتل النفس بين المتزوجين والعزاب، وبين المتزوجين والأرامل، وبين المطلقين والأرامل، وبين

المطلقين والعزاب، وبين الذكور والإناث، وين الشباب والشيوخ، وأظهرت نتائج الدراسة، وجود علاقة ايجابية بين عدد جرائم قتل النفس وكل من معدلات البطالة، وعدد حالات الطلاق، والزواج، والمواليد كذلك.

وتختلف الدارسة عما انتهى إليه دوركايم في دراسته عن قتل النفس، التي تذهب إلى أن كبار السن أكثر ارتكاباً لقتل النفس، بسبب ضعف التكافل الاجتماعي، الذي يزداد مع التقدم في العمر، وهذا الاختلاف يعود إلى وجود فروق ثقافية واجتماعية، بين المجتمع الأردني والمجتمع الغربي، وهو ما أظهرته نظرية دوركايم، من أن فئة كبار السن من الفئات الأقل تضامناً في المجتمع الغربي، بسبب ضعف الروابط الأسرية والاجتماعية، إلا أن هذه الفئة أكثر تضامناً في المجتمع الأردني، فالنظام الأردني نظام يملك فيه كبار السن القوة الاجتماعية، ويمارسون فيه أساليب الضبط الاجتماعي على سلوكيات الجيل الناشئ، التي تعزز مكانة الكبار الاجتماعية، وبالتالي فإن قتل الشباب لأنفسهم هي أكبر من احتمالية قتل كبار السن لأنفسهم.

دراسة (البداينة،1995ب)، بعنوان" جريمة قتل النفس في المجتمع الأردني" هدفت إلى تحليل حالات قتل النفس في المجتمع الأردني، ووصفها وتوزيعها وفقاً للمناطق، وبيان العوامل والأساليب المستخدمة في قتل النفس، والوقوف على الخصائص الشخصية والاجتماعية للمنتحرين في المجتمع الأردني كذلك، كالجنس، والعمر، والمهنة، والحالة الاجتماعية، إضافة إلى ذلك، فقد سعت الدراسة إلى بيان العلاقة بين بعض متغيرات الإنسان العامة وقتل النفس، وتحقيقاً لتلك الأهداف، فقد طرحت الدارسة عدداً من التساؤلات، التي تناولت أبرز المتغيرات التي اهتمت بها، وهي المنطقة الجغرافية، والجنس، والعمر، والمهنة، والحالة الاجتماعية، فضلاً على تساؤلات أخرى، ارتبطت بتوزيع المُنتحرين تبعاً للسنة، ونوع قتل النفس، وسببه، والطرق التي استخدمت فيه، كذلك اهتمت الدراسة بالتحري عن العلاقة بين حجم الظاهرة في المجتمع الأردني وبعض متغيرات الإنسان العامة، التي حددتها

الدراسة، مثل البِطالة والجريمة والطلاق، وقد اعتمدت الدراسة في رصدها لمعدلات قتل النفس وعلاقته بالمتغيرات التي طرحتها، على السجلات الرسمية الصادرة عن مديرية الأمن العام، في الفترة ما بين 1980- 1991، وقد أظهرت أن حالات قتل النفس، تسود بين الإناث أكثر منها عند الذكور، وبين الشباب أكثر من كبار السن، وبين العزاب أكثر من المتزوجين، وبين الطلاب وربات البيوت والعاطلين عن العمل، أكثر من أي مهنة أخرى، وقد احتلت الأسباب العائلية المرتبة الأولى، من حيث مسؤوليتها عن قتل النفس، كما أوضحت العلاقة بين البِطالة والجريمة والطلاق.

دراسة (العقيلي،2001)، بعنوان "الانتحار في المجتمع الأردني -رؤية سوسيولوجية" وهدفت إلى التعرف على ظاهرة الانتحار في المجتمع الأردني، ومحاولة وصف وتحليل هذه الظاهرة، من حيث العوامل المؤدية إلى الانتحار، والتعرف على عدد حالات الانتحار في المجتمع الأردني، خلال الفترة 1982- 1999، والتعرف على الخصائص الاجتماعية للمنتحرين، وبيان العلاقة ما بين الانتحار وما بين الأحداث السياسية والاقتصادية المختلفة في المجتمع الأردني، والتعرف على الوسائل المستعملة في الانتحار كذلك، وقد استخدمت الدراسة أسلوبين في التعرف على حالات الانتحار هما:

استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في دراسة حالات الانتحار، كما أظهرتها السجلات الرسمية الصادرة عن مديرية الأمن العام، وتحليل مضمون الوثائق الشخصية التي يتركها المُنتحرون، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: ارتفاع نسبة حالات الانتحار عند سكان الريف عنها في المدن الكبيرة، وارتفاع حالات الانتحار بين الذكور عن الإناث، في حين أن محاولة الانتحار لدى الإناث أغلى منها لدى الذكور، كذلك ارتفاع نسبة الانتحار لدى المتعلمين تعليماً جامعياً من الفئة العمرية 17-38 عاماً، وانخفاض نسبة الانتحار لدى المتقدمين في السن، وإن غالبية حالات الانتحار كانت ممن هم خارج قوة العمل، وممن لا مهنة لديهم، وإن

المُنتحرين يستخدمون وسائل فعالة تؤدي إلى الموت مباشرة، وذلك على العكس من المحاولين، الذين يستخدمون وسائل اقل فاعلية، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة مباشرة ما بين الانتحار وما بين الأحداث السياسية والاقتصادية في المجتمع الأردني والمنطقة.

وأجرت (الصرايره، 2006)، دراسة بعنوان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمنتحرين، هدفت إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمنتحرين في المجتمع الأردني، في الفترة ما بين (1995-2004)، وشملت كل من: الإقليم، والعمر، والعمل، وسبب الانتحار، والوسيلة المستخدمة في الانتحار، كما هدفت إلى كشف العلاقة ما بين معدلات جرائم الانتحار، وما بين مجموعة من العوامل المتمثلة في: (معدلات الجريمة بشكل عام، ومعدلات الزواج، ومعدلات الطلاق، ومعدلات الكثافة السكانية، ومعدلات البِطالة، ومعدلات جرائم القتل العمد، ومعدلات السرقة)، حيث تم الاعتماد على التقارير الإحصائية الجنائية للفترة المذكورة، من مديرية الأمن العام في المملكة الأردنية الهاشمية.

وأظهرت نتائج الدراسة، أن حالات الانتحار قد تمركزت في إقليم الوسط، ثم في الشمال، وأخيراً في الجنوب، وأن أغلب حالات الانتحار كانت ضمن فئة الشباب، من عمر 18-28 سنة، وعمر (28-37) سنه، كما أظهرت أن معظم حالات الانتحار، تعود للعوامل الاجتماعية، ثم للعوامل الأخرى، وأخيراً إلى العوامل النفسية، وبينت أن أكثر الوسائل المستخدمة في الانتحار، هي وسيلة السلاح الناري، ثم تناول المواد السامة، وأن أكثر المُنتحرين من فئة غير العاملين، وتبيّن عدم وجود علاقة ذات دِلالة إحصائية ما بين معدلات الانتحار، وما بين معدلات الجريمة بشكل عام، ومعدلات الطلاق، ومعدلات البِطالة، ومعدلات جرائم القتل العمد، ومعدلات السرقة، في حين تبين وجود علاقة ذات دِلالة إحصائية، ما بين معدلات الانتحار وكل من: معدلات الزواج، ومعدلات الكثافة السكانية.

الدراسات العربية:

دراسة (غنية، 1995) بعنوان "محاولة الانتحار لدى الإناث وعلاقتها بالعوامل النفسية والأسرية في الجزائر" حيث أُخذت عينة من مائة شابة تتراوح أعمارهن ما بين(15-20) سنة، حيث قسمت العينة إلى (50 فتاة) كعينة تجريبية، كن ممن حاولن الانتحار، و(50 فتاة) عينة ضابطة لم يحاولن الانتحار، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن علاقة الجوانب النفسية والاجتماعية بمحاولة الانتحار لدى الشابات، بالإضافة إلى التعرف على بعض العوامل الأسرية التي تسهم في محاولات الانتحار لدى الشابات، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- إن الشابات المحاولات للانتحار، أكثر اضطراباً في الصحة النفسية مقارنة بالشابات غير المحاولات.

2- عند اضطراب المحيط الأسري، تلجأ الشابات غالباً إلى محاولة الانتحار إذا تميز بما يلي:

أ- التفكك الأسري بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجر، وإن العامل الرئيسي لمحاولة الانتحار يرجع إلى كثرة الشجار والنزاع بين الوالدين.

ب- أثر القسوة والشدة في معاملة الشابات، وكيف أنها كانت العامل المميز لأسر الفتيات المحاولات للانتحار.

ج- وجود سوابق مرضية كالإدمان على الكحول، والإصابة بالأمراض العقلية، والقيام بمحاولات انتحار أو الانتحار الفعلي في الأسرة.

د- وتخلص الدراسة إلى أنه يمكن تفسير محاولة انتحار الشابات، على أساس مجموعة من عوامل متشابكة ومتداخلة ومتفاعلة بعضها مع بعض، ويصعب عزل إحداها عن العوامل الأخرى.

دراسة (كلثوم، 1995)، بعنوان "الانتحار في المجتمع الجزائري" حيث هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن العوامل والدوافع التي تقف وراء هذه النوع من

السلوك، ودراسة الخصائص الشخصية والاجتماعية للأشخاص الذين قاموا بمحاولة الانتحار، وقد أخذت عينة من مختلف الفئات العمرية، مكونة من (150) شخص، وبلغ متوسط أعمار العينة (23.98) سنة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن الاستعداد للانتحار في الجزائر، يظهر عند فئة الشباب بشكل أكبر، مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، أي كلما تقدم السن انخفضت نسبة الانتحار.
2. وجدت الدراسة أن أعلى نسبة الانتحار هي عند العزاب.
3. إن ظاهرة الانتحار في الجزائر، ما هي إلا وسيلة للهروب من واقع متناقض، فهي تعبير عن رفض الإنسان لما يجري في مجتمعه وفي أسرته على الخصوص.
4. تتميز أسر المُنتحرين بعدم الاستقرار، فهذه الأسر تعاني من الاحتياج المادي حيث أن (42.15%) من العينة آباؤهم لا يعملون.
5. احتلت العوامل العائلية المرتبة الأولى، ثم العاطفية، ثم المشاكل المهنية، ثم المشاكل الدراسية وغيرها.
6. هنالك عوامل خاصة بكل جنس، أي أنها تظهر عند جنس وتختفي عند آخر، فمثلاً المشاكل الجنسية والعاطفية والخلافات الزوجية، نجدها تظهر عند الإناث، بينما قام الذكور بالانتحار لوجود مشاكل مهنية في الغالب.

دراسة (الجهني، 1999)، بعنوان "خصائص مرتكبي جريمة قتل النفس في منطقة المدينة المنورة (1985-1996)" وهدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص مرتكبي جرائم قتل النفس في المدينة المنورة، والكشف عن العوامل الدافعة لارتكابها، وتحديد الوسائل المستخدمة فيها، وأظهرت نتائج الدراسة، أن المتزوجين أكثر ارتكاباً لجريمة قتل النفس من العزاب، والعزاب أكثر من المطلقين، والمطلقين أكثر من الأرامل، وأن الأميين أكثر ارتكاباً للانتحار من

المتعلمين، وتبين أن الشباب أكثر ارتكاباً لجريمة قتل النفس من الشيوخ، كما تبين عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية في معدلات الانتحار تعزى للجنسية.

دراسة (الرشود، 2006)، بعنوان" ظاهرة الانتحار التشخيص والعلاج" تناول الباحث فيها ظاهرة الانتحار من جميع جوانبها، وتطرق إلى العوامل المؤدية إلى انتشارها، والآثار الناجمة عنها على المستوى الفردي والجماعي، وقام ببيان معدلات الانتحار على المستوى العالمي والعربي وفي المجتمع السعودي (مجتمع الدراسة)، وقد بينت الدراسة أن هناك زيادة في معدلات الانتحار في المجتمع السعودي في الفترة ما بين عامي (1998- 2002)، حيث كانت الزيادة في تلك الفترة حوالي (100,8%)، أي أكثر من الضعف، كما زادت محاولات الانتحار في تلك الفترة أيضاً من (44) محاولة انتحار إلى (404) محاولة بنسبة زيادة (918,2%).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- إن نسبة الأجانب المُنتحرين أكبر من السعوديين، حيث بلغت حوالي(61,2%)

ب- أما محاولات الانتحار، فقد كانت بين السعوديين أكثر من الأجانب بنسبة (52,9%) من إجمالي محاولات الانتحار عام 2002.

ج- إن الذكور أكثر من الإناث، فيما يتعلق بحوادث الانتحار في المجتمع السعودي بنسبة حوالي (80%) من إجمالي حالات الانتحار.

د- إن نسبة المنتحرين من البالغين(الكبار)، أكثر من الأحداث (الصغار) حيث بلغت نسبة البالغين حوالي (96,1%) من إجمالي حالات الانتحار التي وقعت عام 2002.

ه- إن العامل الأهم في السلوك الانتحاري، هو ضعف الوازع الديني، لذا فقد أكدت الدراسة على ضرورة تقوية الوازع الديني عند الشباب تحديدا، والاستناد إليه كعامل وقائي ضد السلوك الانتحاري وقتل النفس.

و- إن العوامل الاجتماعية والنفسية والسياسية، هي عوامل ثانوية تدفع الإنسان إلى السلوك الانتحاري.

دراسة (الفارس، 2006)، بعنوان جريمة الانتحار والشروع فيه بين الشريعة والقانون وتطبيقاتها في مدينة الرياض.

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الانتحار، وبيان موقف الأديان السماوية منها، وتحديد الأحكام المترتبة على الانتحار، وبيان الوسائل الانتحارية، والعوامل المؤدية إلى انتشار تلك الظاهرة، وطرق الوقاية منها، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- إن السلوك الانتحاري يختلف باختلاف المجتمعات والأديان.

ب- إن للانتحار عوامل داخلية تتعلق بذات المُنتحر، كضعف الوازع الديني، ولعوامل خارجية كالأزمات الخارجية.

ج- إن العامل الرئيسي لدفع الأشخاص للانتحار، هو البعد عن منهج الله والحياد عن طريقه المستقيم، وإن العامل الثانوي الدافع للانتحار، هو ضعف الجانب الاقتصادي، والتفكك الاجتماعي والأسري.

د- قصور الدور التربوي للمؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات، فيما يتعلق بالتوعية التربوية والثقافية بخطر الانتحار وقلة الدراسات والأبحاث، التي توضح خطر تلك الظاهرة والوقاية منها.

ه- الدور السلبي لوسائل الإعلام، سواء على مستوى التوعية أو النقل للحقائق، حيث تؤثر وسائل الإعلام سلباً في بعض الحالات على انتشار ظاهرة الانتحار بين الأفراد وخاصة الشباب.

وقام (هلال، 2009)، بدراسة بعنوان "الانتحار في السجون بين التحليل النظري والدارسات الامبريقية" ،وهدفت الدراسة إلى التعرف على الدوافع

الأساسية للإقدام على الانتحار بين السجناء داخل السجون، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- إن معاناة الأسرة من التصدع المادي، المتمثل في الهجر والانفصال بين الوالدين باستمرار، يدفع الفرد إلى السلوك المنحرف، الذي يقوده إلى السجن، وبالتالي إلى السلوك الانتحاري داخل السجون الذي قد يؤدي عدم تكيف الفرد مع الحياة داخله إلى الانتحار.

ب- تدني المستوى الاجتماعي والاقتصادي للوالدين، حيث يتضح ذلك في أمية الوالدين وتدني وهامشية مهنة الأب.

ج- الإدمان على المخدرات وتعاطيها، يؤدي بالفرد إلى السلوك المنحرف، الذي يقوده إلى الفشل في الحياة الأسرية والزواجية، وبالتالي دخول السجن ومن ثم الإقدام على الانتحار.

د- عدم التكيف مع الآخرين داخل السجن، يؤدي به إلى اللجوء إلى العنف أو الانطواء، مما يدفعه إلى التفكير بالانتحار، خاصة في ظل عدم توفر المخدرات داخل السجون.

ه- الفشل الأسري في التعامل مع النزيل، والنظر إليه كشخص منبوذ بينهم، يؤدي به إلى التفكير بالانتحار والتخلص من حياته.

الدراسات الأجنبية:

لقد أجرى دوركايم (Durkheim,1897)، دراسة في قتل النفس، قدم من خلالها تفسيراً لقتل النفس كظاهرة اجتماعية، في ضوء مجموعة من المتغيرات الاجتماعية، فضلاً عن سعيه إلى الكشف عن العلاقة السببية بين قتل النفس والمتغيرات الاجتماعية المختلفة، وقد انطلق دوركايم في تحقيق هدف دراسته، من إطار تصوري نظري، يقوم على المجتمع وثقافته، وهو سبب قتل النفس وأنه كلما ضعف تكامل المجتمع وضعف توحد أعضائه مع مجتمعهم، كلما ساد في المجتمع اختلاط المعايير، واهتزاز القيم، بما يخلق ظروفاً تشجع على قتل النفس، بغض

النظر عن الظروف المناخية، أو الحالة النفسية لأفراد المجتمع، وقد اعتبر دوركايم قتل النفس هو المتغير التابع لمتغيرات اجتماعية، والتي حددها في ثلاثة أمور هي المتغير الأسري، والمتغير الديني، والمتغير السياسي، وقد انطلق دوركايم في دراسته لقتل النفس، من فرضية أنْ معدلات قتل النفس تزداد كلما ضعف التكامل الديني، والتكامل الاجتماعي والسياسي، وقد انتهت الدراسة دوركايم إلى إثبات فرضيات نظريته، والتأكيد على الدور المحوري الذي يمارسه التنظيم الاجتماعي بمكوناته المختلفة لظاهرة قتل النفس.

وقد بينت الدراسة أن نسب قتل النفس ترتفع كلما انخفض التضامن الديني والعائلي، والسياسي، والمحلي، وأكد على أن الدين يمارس دوراً في الحد من قتل النفس والوقاية منه، وبخاصة من حيث منعه لفقدان المعايير، وزيادة التضامن، وأنه كلما كبر حجم العائلة كلما زادت كمية التفاعل داخلها، مما يؤدي إلى تقليل احتمالية الإقدام على قتل النفس، كذلك أوضحت الدراسة أن قتل النفس (الايثاري) يتضح لدى ثلاث حالات أكثر من غيرها، هي قتل النفس عند كبار السن، وقتل النساء لأنفسهن بسبب موت أزواجهن، وقتل نفس التابع بسبب موت قائده، ومن ثم فالفرد مستعد للتضحية بنفسه، من أجل بقاء الجماعة واستمرارها إذا تعرضت للخطر.

وقام كل من حسين وظفري(Hussain & Zafri,1997) بدراسة في ماليزيا، حيث أجريت هذه الدراسة على (146) زوجاً، أدخلوا لمستشفى الجامعة في كوالالمبور لمحاولات انتحارية، وكانت معظم العينة من الشابات اللواتي عانين من ضغوط نفسية حادة تتعلق بالزواج، وقد كانت الجنسية الهندية ممثلة بشكل زائد (46.4 %) بينما كان الماليزيون يمثلون نسباً أقل، وقد كانت أداة المحاولة في (51 %) من العينة تناول جرعة زائدة من العقاقير، كما أن(17.1 %) منهم كانت المحاولة عن طريق إيذاء الذات وكان(60 %) من العينة متزوجين مدة عشر

سنوات أو أكثر، كما أن(60 %) منهم لديهم طفلان أو اقل، وكما أن الزواج تم عن طريق الحب وليس الزواج التقليدي.

وأجرى كل من كاثرين و جورج (Kathryne & George,2000)، دراسة في الولايات المتحدة حول عنف المدارس وانتحار المراهقين، حيث يؤكد الباحثان أن هناك ظاهرتين برزتا في السنوات العشرين الأخيرة في المجتمع الأمريكي، وأثرتا بشكل سلبي على خبرة الطلاب التربوية ونوعية الحياة، وهما ظاهرة العنف وظاهرة الانتحار، وذلك نتيجة للفوضى التي عمت المجتمع الأمريكي في تلك الفترة. إن عنف الأحداث والانتحار أصبحت ظاهرة عامة وازدادت في الولايات المتحدة حيث أثبتت الدراسات أنه في عام (1994)، كان معدل الانتحار بين الشباب في عمر 24 سنة، هو حالة انتحار لكل ساعة و (39) دقيقة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ازدياداً سريعاً في معدلات الانتحار، الناتج عن وجود علاقة ما بين العنف والانتحار بين طلاب المدارس وخلصت الدراسة إلى اقتراح بعض الحلول الفعالة لمشكلة العنف والانتحار، تتطلب الحذر والحرص الشديدين من جانب أصحاب المهن، ومزيد من البحث المكثف الوثيق من جانب الجامعات والباحثين والتربويين كذلك.

دراسة كل من ليو شير، وأوكيندو جيه، وجون مان(Sher,& et.al,2001) بعنوان "خطر الانتحار في حالة الاضطرابات المزاجية"، حيث هدفت إلى التعرف على مدى ارتباط الانتحار عموما بالاضطرابات المزاجية، وهل يمكن أن تُنظَّم عوامل خطر الانتحار في حالات الاضطرابات المزاجية، حسب مدى أو ما إذا كان تأثرهم بهذه الاضطرابات قد وصل بهم إلى البداية، أو إلى استهداف الأعمال الانتحارية، أو إذا ما كانت تلك الاضطرابات، تعمل وبشكل أساسي كحوافز أو مسببات للإعمال الانتحارية، وخلصت الدراسة إلى ما يلي:

إن النزعة للسلوك الانتحاري أو الاستهداف، هي عنصر الحل الرئيسي، الذي يساعد في التمييز بين المرضى الذين هم في مستوى عالي من الخطر مقابل أولئك الذين من هم في مستوى اقل الخطر.

إن شدة الدرجة المنشودة من حالة الاضطراب المزاجي لا تُعرِّف المرضى ذوي الاكتئاب الذين هم في مستوى مرتفع من خطر محاولة الانتحار، إلا أن هناك اختلاف في الآراء على أن خطر حدوث الانتحار المرتبط بخواص الاكتئاب، كملامح الاضطرابات النفسية، أو التهيج المستمر، أو القلق، أو المزاج الممزوج والتي تُصنف على أنها جزء من الاضطراب غير المنتظم (ثنائي القطبية).

إن عوامل الخطر التي تؤثر في السلوك الانتحاري، تتضمن الماضي للحالة الانتحارية في العائلة، كتناول الكحول، أو الإفراط في تعاطي المواد المخدرة، أو الشخصية المضطربة ذو الماضي الحاد والمندفع للنزوات والعداء، أو يعاني من مرض جسدي مزمن مرتبط بالدماغ تحديدا، أو من العزلة الزوجية، أو من فقدان أحد الأبوين أو كلاهما قبل سن الحادية عشر، أو من ماضي الطفولة من اعتداءات جنسية أو جسدية، أو شدة درجة اليأس، وعدم العيش مع أطفال تحت الثامنة عشر.

معظم الأشخاص المشاركين الذين خاضوا تجربة الأفعال الانتحارية (قتل أنفسهم) كان جراء الاضطرابات المزاجية، والتي تتضمن خسائر وتضارب في العلاقات الشخصية، ومشاكل مادية، ومصاعب متعلقة بالعمل، وتتطلب الوقاية من الانتحار، التعرف على المرضى ممن هم في مستوى مرتفع من الخطر، وتقديم العلاج الفعال لهم لتقليل الحالة المرضية الخبيثة (الآفة) والموت الناتج عن حالات الاضطرابات المؤثرة بهذا الشأن.

وأجرى كل من ستيفان فروهوالد، وباتريك فروتير، وتيريزا ماتشينج، ورينهارد إهر(Fruehwald & et.al,2003)، دراسة بعنوان (العلاقة بين العلامات الانتحارية وحالات الانتحار في السجون)، حيث اشتملت الدراسة على

الملفات الشخصية للسجناء (نزلاء السجن)، الذين قاموا بالانتحار في تسعة وعشرون سجناً نمساوياً، خلال خمسة وعشرين عاماً من عام (1975-1999)، وتمت الدراسة على (220) ملف شخصي من مجموع (250) حالة انتحار في تلك الفترة، واشتملت الدراسة على معرفة خواص السلوك الشخصي للمنتحرين، من خلال بياناتهم وملفاتهم، التي اشتملت على نوع الجرائم المرتكبة من قبلهم، وظروف اعتقالهم كذلك، وعن الحالة النفسية لهم خلال فترة وجودهم، وطرق العلاج التي كانوا يتلقونها، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- العلامات الانتحارية التي تسبق عملية الانتحار كان لها دوراً مهماً في كشف ملامح الانتحار في السجن.

ب- يجب التعامل مع كل العلامات الانتحارية بشكل جدي، من قبل أشخاص متخصصين.

ج- التأكيد على أهمية العلاج النفسي لهؤلاء الأشخاص، للحد من وصولهم إلى مرحلة الانتحار الفعلي.

دراسة دبراء ونادين، وثومسون (Debra & et.al 2005)، وكانت عبارة عن دراسة مقارنة للمرأة الأمريكية من أصل أفريقي التي تعرضت للعنف من قبل شريكها المقرّب، وقدمت إلى إدارة الطوارئ سواءً للرعاية الطبية أو للرعاية النفسية، بعد محاولتها الانتحار، ومقارنتها مع امرأة أخرى من أصل أفريقي، تحمل نفس الخصائص الديموغرافية، وتعرضت للعنف أيضاً، لكنها لم تحاول الانتحار، وقدمت للعلاج لوضع آخر، وتم مقابلة هؤلاء النساء وجها لوجه، من خلال عدة مقاييس، من ضمنها قائمة الديموغرافيات وقائمة بك للكآبة (Beck Depression)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- لا يوجد اختلافات ديموغرافية بين الحالات، إلا أن النساء المحاولات للانتحار، سجلن أعلى الأرقام الإحصائية، في واحد وعشرين بنداً من بنود

اختبار بك للكآبة، مقارنة مع اللواتي لم يحاولن الانتحار.

ب- كان للحزن، وكره النفس، والشعور بعدم الأهمية، وأفكار الانتحار، أعلى متوسط حسابي، كعوامل مؤثرة ودافعة للسلوك العالي لمحاولة الانتحار.

ج- التركيز على أهمية العلاج النفسي للنساء المعنفات، من أجلْ تقليل ميولهن للسلوك الانتحاري.

دراسة اليزابيث، وروبرت، ودوغلاس، وجلانوفسك (Elizabeth, et.al 2008)، حول العلاقة بين استخدام الكحول ومحاولات الانتحار عند المراهقين، وكانت عينة الدراسة مجموعة من الطلاب تراوح عددهم (31,953) طالباً، من طلاب المدارس في أمريكا، وكانت الدراسة تُعنى بدراسة نوعين من المراهقين الذين يتناولون الكحول، النوع الأول: الذي يشرب الكحول بكميات كبيرة، والنوع الثاني: الذين يشربون الكحول بكميات قليلة، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك ارتباط ما بين تعاطي الكحول بكميات كبيرة، ومحاولات الانتحار بين المراهقين الذين لم يُسجل عليهم محاولات انتحار سابقة، مقارنة بحالات اقل عند المراهقين الذين يتعاطون الكحول بكميات قليلة، وكذلك كان من نتائج الدراسة، وجود علاقة ما بين شرب الكحول بكميات كبيرة في حالات الحزن والكآبة الحادة، وما بين الانتحار ومحاولاته، عند المراهقين الذين لم تُسجل عليهم أي تقارير سابقة بخصوص محاولتهم الانتحار.

وفي دراسة كل من يانج وتشانج (Yung & Chang,2009)، حيث اعتبرا أن موضوع الانتحار- ومنذ فترة طويلة - قضية اجتماعية اقتصادية مهمة في العديد من البلدان، ويترك الانتحار جوا من الاضطراب في المجتمع، وأن الانتحار من وجهة نظر الاقتصاديين والإداريين هو هدر للموارد البشرية، حيث إنه يؤدي إلى انخفاض في القوة العاملة في المجتمع، وتدهور رأس المال البشري، وقد قام الباحثان بجمع بيانات من سبعة بلدان مختلفة، من فئات عمرية متفاوتة، وعلى الرغم من أن قضية الانتحار قد تم مناقشتها بشكل واسع في الماضي، إلا أن تطور

أدوات الاقتصاد القياسي مؤخراً، وتطبيقها على هذه القضية، قد أظهر علاقة بين العوامل الاقتصادية ومعدلات الانتحار.

وفيما يتعلق بالضغط النفسي الناتج عن البِطالة، فقد كانت معدلات الانتحار بالنسبة للرجال أكثر من النساء، مما يعني أن البِطالة بالنسبة للسيدات المتوسطات والمتقدمات في السن، تعتبر شيئا ايجابيا للعائلة كلها، حيث أن المرأة بمشاركتها في العمل تمارس ضغوطا على نظيرها الرجل، مما يؤدي إلى رفع معدلات الانتحار، وهذا يعني أن دخل الأسرة المنخفض مع وجود رجل عاطل عن العمل وامرأة عاملة، قد يؤدي إلى فرصة كبيرة لانتحار الرجل.

دراسة ديفيد لستر وكارولينا كريسنسكا (Lester & Krysinska, 2008)، وكانت بعنوان (الانتحار وأعمال العنف الأخرى تجاه النفس)، حيث تناولت الدراسة الأنواع المختلفة للسلوك الانتحار، وتم توفير بيانات بسيطة تتعلق بمعدلات الانتحار، وذلك من خلال: الدول، والجنس، والعمر ، وتوصلت الدراسة إلى أن معدلات الانتحار لدى الرجال أعلى منها عند النساء، باستثناء دولة واحدة وهي الصين، حيث أن معدل الانتحار فيها عند النساء أعلى منه عند الرجال، وكذلك توصلت الدراسة إلى أن معدلات الانتحار بين الشباب من كلا الجنسين، من الفئة التي تقع بين سن (17-32) سنة، هي أعلى نسبة بين المُنتحرين، وكذلك تمت دراسة العلاقة بين معدلات الانتحار وحالات القتل وتبين أن هناك علاقة بينهما، فالقتل في أغلب الأحيان يليه انتحار القاتل، وكذلك بينت الدراسة أن هناك علاقة بين الانتحار والاضطرابات النفسية، واليأس، وعوامل الإجهاد التي يتعرض لها المُنتحرون.

دراسة كل من شاه، وبات، وماكينزا، وكون (Shah, et.al,2009) بعنوان (أثر العَوامل الاجتماعية الاقتصادية على نسب الانتحار)، وهدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين الانتحار والجنس، في الأعمار التي تتراوح ما بين (65-74)

عاماً، وكذلك دراسة علاقة الانتحار بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تم دراستها باستخدام المعلومات والبيانات، الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- وجود علاقة ايجابية بين الجنس ونسبة الانتحار للأعمار بين سن (65-74) سنة.

ب- وجود علاقة ايجابية ما بين الجنس والانتحار للأعمار فوق 75 سنة، وكانت النتائج تشير إلى زيادة في أعداد الإناث المحاولات للانتحار.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو مايلي:

1- تناولت دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية ودورها في تفسير ظاهرة الانتحار في الأردن .

2- أول دراسة تتناول (الزمكار) الزمان والمكان والفكرة/ الرسالة التي أراد إرسالها المنتحر أو الشارع به، إذ لم يسبق من قبل – بما في ذلك دراسة دوركايم – أن تناولت بالتحليل والترابط بين هذه الأبعاد والانتحار.

3- اتبعت الدراسة أسلوب المقابلة، للوقوف على العوامل الحقيقية التي تقف وراء الإقدام على الانتحار.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الفصل وصف المنهجية المتبعة في الدراسة،[1] ومجتمعها، وعينتها، والإجراءات المتبعة فيها، وأداة الدراسة وإسلوب معالجة البيانات، وهي كما يلي:

1.3 منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لمعرفة دور العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية في تفسير ظاهرة الانتحار في الأردن، من خلال الإحصائيات الرسمية الصادرة عن إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام، للفترة ما بين عام (2000-2009)، وكذلك تحليل المعلومات التي حصل عليها الباحث من الأشخاص الذين تم مقابلتهم، وشملت الأشخاص المحاولين للانتحار.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع حالات الانتحار، ومحاولة الانتحار في المملكة الأردنية الهاشمية، المسجلة رسميا في التقارير الإحصائية الجنائية لدى إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام، في الفترة ما بين عامي(2000-2009).

3.3 عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من:

1- جميع حالات الانتحار التام ومحاولة الانتحار(ذكوراً وإناثاً)، كما وردت في التقارير الإحصائية الجنائية للأعوام (2000-2009)، والتي تكونت من(206)حالة انتحار تام، و(1907) محاولة انتحار خلال عشر سنوات.

2- تم اختيار عينة قصدية مكونة من ثلاثين شخصاً، من الأشخاص المحاولين للانتحار للأعوام (2008-2009)، حيث تم إجراء مقابلات معهم، وتم تسجيل بعض تلك المقابلات بواسطة آلة تسجيل بعد أخذ موافقتهم على ذلك.

4.3 **الإجراءات**:

1- تم مقابلة مدير المركز الوطني للطب الشرعي، للحصول على المعلومات والإحصائيات اللازمة للدراسة، علماً بأنه لا يتوفر فعلياً أي سجل إحصائي رسمي لدى المركز الوطني للطب الشرعي بخصوص حالات الانتحار.

2- تم مراجعة إدارة المعلومات الجنائية، للحصول على الإحصائيات اللازمة لإجراء الدراسة، وتم أخذ الموافقة للاطلاع على المعلومات الشخصية للأشخاص المنتحرين، والموثقة رسمياً لدى أقسام الشرطة المختلفة، مع التزام الباحث بسرية وخصوصية تلك المعلومات، وعدم نشر الأسماء أو أي معلومة تشير إلى الشخص المنتحر بشكلٍ شخصي، إلا في حدود المعلومات الضرورية واللازمة للدراسة، واشتملت التقارير التي تم الوصول إليها على جميع حالات الانتحار بشكل مفصل، بعد اعتمادها وتوثيقها رسميا، حال صدور التكييف القضائي النهائي، ووصفها بأنها حالات انتحار.

3- دراسة كافة المتغيرات الواردة في تلك التقارير، كالحالة الاجتماعية، والجنس، والفئة العمرية، وتوزيع الانتحار حسب المدينة، وحسب الوسيلة المستخدمة في الانتحار، وكافة المتغيرات الأخرى الواردة في الدراسة.

4- الحصول على المعلومات الإحصائية اللازمة للدراسة من دائرة الإحصاءات العامة؛ كمعدلات السكان، والبطالة وحالات الطلاق، والكثافة السكانية، للفترة الواقعة بين عام(2000-2009)، لدارستها كمتغيرات ذات علاقة بحالات الانتحار.

5- إجراء المقابلات مع عينة الدراسة، التي تكونت من (30) ثلاثون شخصاً ممن حاولوا الانتحار، واختصرت العينة على السنتين الأخيرتين من

الدراسة، حيث بلغ مجموع الذين حاولوا الانتحار- كما تشير السجلات الرسمية- (420) شخصاً، وبذلك تكون العينة لمجموع مجتمع الدراسة هي (30) ثلاثون شخصاً.

6- تم تدريب باحثين اثنين على أسلوب المقابلة، للوصول إلى الهدف المنشود، وطُلب منهم إخبار الأشخاص الذين تم إجراء البحث عليهم، أن هذه الأسئلة ستكون لغايات البحث العلمي فقط، ونظراً لأن جزء من العينة التي تم إجراء الدراسة عليها كانت من الإناث، ويعشن في مجتمعات محلية لا تحبذ الالتقاء بالرجال بحُكم العُرف والتقاليد، فقد تم تدريب إحدى الفتيات لإجراء مثل هذه المقابلات.

7- تم إجراء بعض المقابلات بواسطة الهاتف وعددها (3) ثلاث مقابلات، بعد التأكد من هوية الشخص الذي تمت مكالمته هاتفياً، وكذلك تم تسجيل بعض المقابلات بواسطة آلة تسجيل بعد أخذ موافقة المبحوث على ذلك، حيث تم تسجيل (12) مقابلة مع الأشخاص المبحوثين، أما باقي المقابلات فتمت بطريقة المواجهة الشفوية معهم وعددها(15) خمسة عشر مقابلة، لاعتذارهم عن التسجيل لاعتبارات شخصية.

5.3 أداة الدراسة:

1- استخدمت الدراسة البيانات الجاهزة، التي أظهرتها السجلات الرسمية، الصادرة عن إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام، لحوادث الانتحار التي وقعت خلال الفترة من عام (2000-2009).

2- تم استخدام المقابلة الشخصية كأداة دراسة رئيسية، حيث تم تصميم دليل المقابلة وعرضه على أربعة أساتذة من علم الاجتماع وعلم النفس في جامعة مؤتة، فاستقر على هذا الشكل بعد الأخذ بملاحظاتهم.

اتسمت أسئلة المقابلة بالمرونة والحوار، بما يخدم الوصــول إلــى جميــع المعلومات الدقيقة من قبل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم كعينة.

6.3 أسلوب تحليل البيانات:

تم تفريغ البيانات الواردة في التقارير الإحصائية الجنائية للأعـوام (2000-2009)، والمعلومات الواردة في مقابلات الأشخاص الذين تمــت مقــابلتهم، فــي برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعيــة Statistical Package (SPSS) For Social Sciences، وتم حساب النســبة المئويــة، والمتوســط الحســابي، والانحراف المعياري، للجداول الواردة في الدراسة، وقــد تــم اســتخدام معامــل الارتباط بيرسون (Pearson)، وتحديد مستوى الدلالة (الفا) اقل أو يساوي (0.05) كمستوى دلالة.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 أسئلة الدراسة

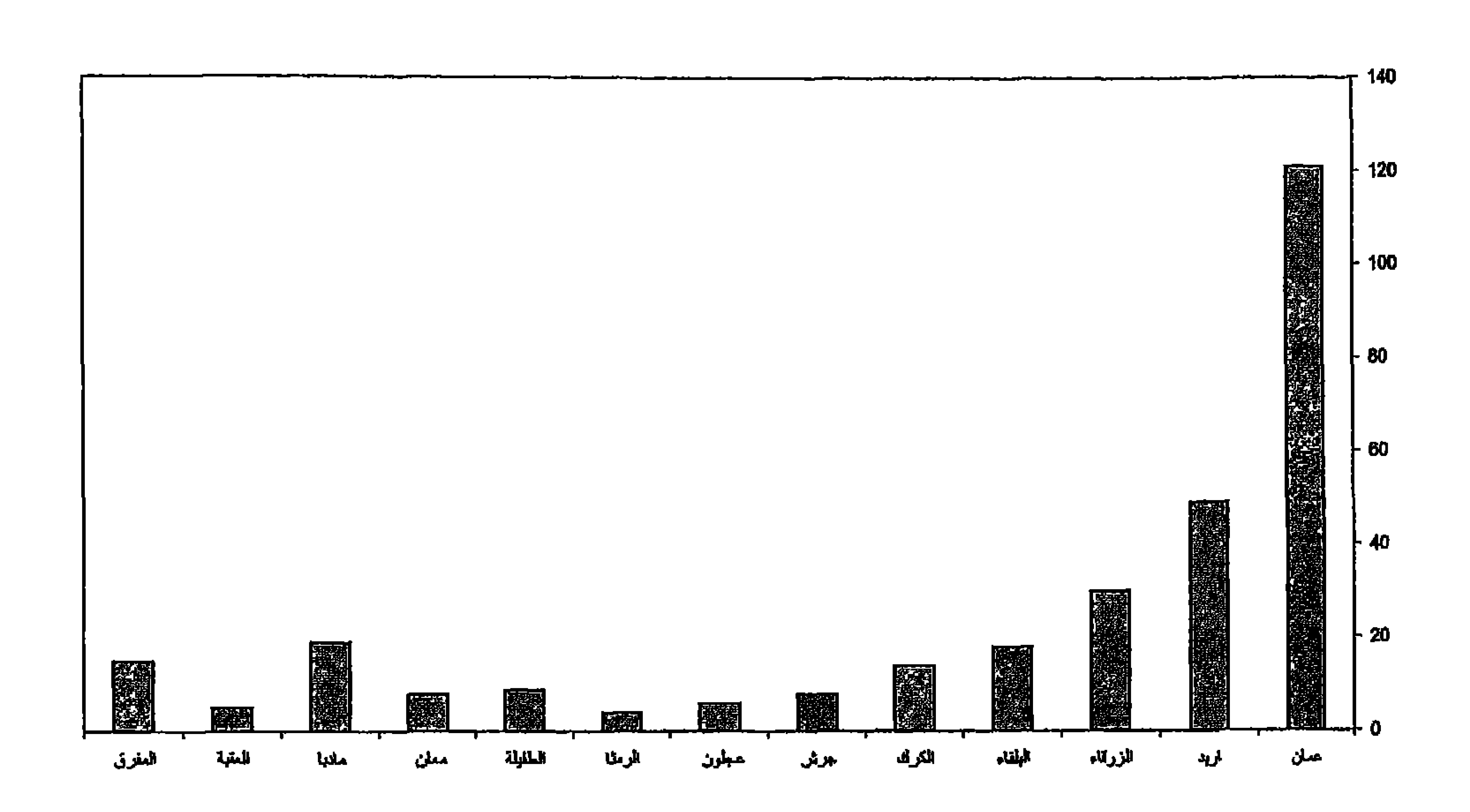
السؤال الأول: ما توزيع المنتحرين وفقاً للمحافظات في الأردن؟

جدول رقم(1)

توزيع عدد حالات الانتحار وفقاً لعدد السكان والمدن

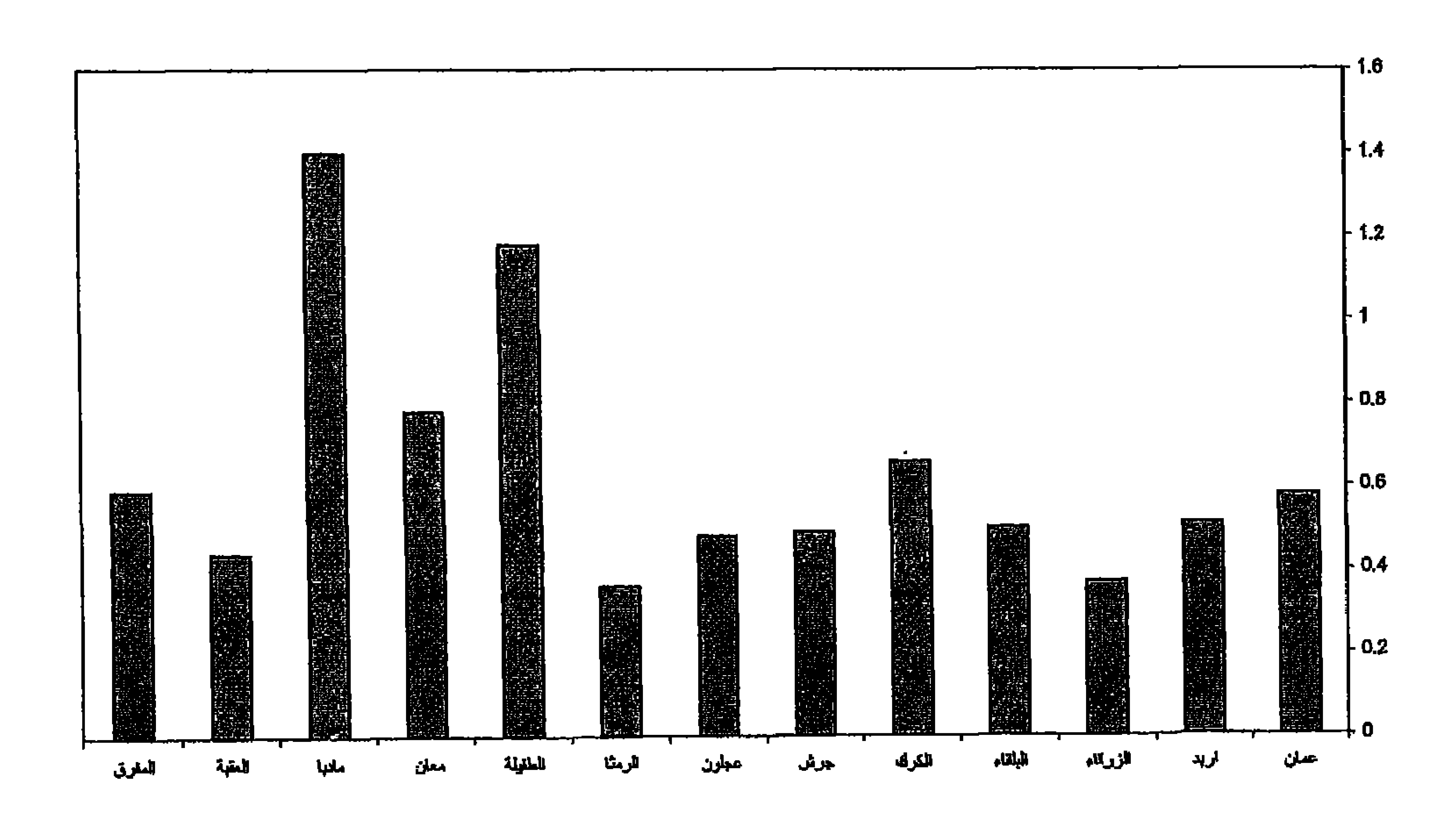
للفترة الواقعة من 2000-2009

المدينة	عدد السكان	عدد حالات الانتحار خلال عشر سنوات	متوسط حالات الانتحار خلال عشر سنوات	متوسط حالات الانتحار لكل 100الف نسمة	النسبة إلى المجموع الكلي لكل 100الف نسمة
عمان	2099660	121	12.10	0.58	%6.74
اربد	963700	49	4.90	0.51	%5.93
الزرقاء	806350	30	3.00	0.37	%4.30
البلقاء	362520	18	1.80	0.50	%5.81
الكرك	211440	14	1.40	0.66	%7.67
جرش	162470	8	0.80	0.49	%5.70
عجلون	124530	6	0.60	0.48	%5.58
الرمثا	109803	4	0.40	0.36	%4.19
الطفيلة	76050	9	0.90	1.18	%13.72
معان	102940	8	0.80	0.78	%9.07
مادبا	135510	19	1.90	1.40	%16.28
العقبة	114410	5	0.50	0.44	%5.12
المفرق	254320	15	1.50	0.59	%6.40
المجموع	5523703	166	16.60	0.30	%3.49
					%100



الشكل رقم (1)

يبين توزيع المنتحرين وفقاً للمدن للفترة من 2000 – 2009



الشكل رقم (2)

يبين توزيع المنتحرين وفقاً للمدن لكل 100.000 من السكان

للفترة من 2000 – 2009

يتضح من الجدول رقم (1)، أن العاصمة عمان قد احتلت أعلى معدلات للانتحار خلال عشر سنوات بمجموع بلغ (121) حالة انتحار تام، بمتوسط حسابي (12.1)، ونسبة مئوية (6.74%)، تلتها مدينة إربد بمجموع بلغ (49) حالة، بمتوسط حسابي (4.90)، ونسبة مئوية (5.93%) ثم مدينة الزرقاء بمجموع (30) حالة، بمتوسط حسابي (3.0)، ونسبة مئوية (4.30%)، في حين أن أدنى متوسط لحالات الانتحار، كان في مدينة الرمثا بمجموع (4) حالات، بمتوسط حسابي (0.4)، تلتها مدينة العقبة بمجموع (5) حالات، بمتوسط حسابي (0.5) ثم مدينة جرش(6) حالات، بمتوسط حسابي (0.6).

نستنتج من هذه النتائج، أن نسبة الانتحار في المدن الكبرى أكثر منها في المدن الصغيرة، وهذا مؤشر على أن هناك علاقة ما بين الكثافة السكانية ومعدلات الانتحار(ظاهرياً)، وهذا ما ذهب إلية كل من: (البداينة، 1995ب)، (والصرايره، 2006)، من أن نسب الانتحار في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية، ويُعزى ذلك إلى ضعف الترابط الاجتماعي، وضعف العادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية التي تحكم تلك المناطق، حيث تعتبر تلك المناطق أكثر حداثة و تعقيدا وسرعة في التغير الاجتماعي، نتيجة الكثافة السكانية والتغيرات الكبيرة التي تطرأ على تلك المجتمعات، مما يتطلب منهم قدرة عالية على التكيف والتوازن مع تلك التغيرات (الصرايره، 2006).

وهذه النتيجة تتفق مع ما ذهب إليه كل من دوركايم (Durkheim,1952) (والبداينة، 1995أ)، عندما أكدا على أن معدلات الانتحار تتباين عكسياً مع التضامن الاجتماعي.

أما وجه الاختلاف في هذه النتيجة مع ما ذهب إليه الباحثان، فيتضح عندما تم احتساب نسب الانتجار لكل 100 ألف نسمة من السكان، فتبين أن مدينة مأدبا قد احتلت المرتبة الأولى بمجموع (19) حالة، بمتوسط (1.40) لكل 100 ألف نسمة

من السكان، ونسبة مئوية (16.28%) تلتها مدينة الطفيلة (9) حـــالات وبمتوســـط (1.18) لكل 100 ألف، ونسبة مئوية (13.72%) ثـــم مدينـــة معـــان (8) حالـــة، بمتوسط (0.78) لكل 100 ألف نسمة، ونسبة مئوية (9.07%).

السؤال الثاني: ما أهم العوامل المؤدية إلى الانتحار في الأردن؟

جدول رقم(2)

توزيع مجموع حالات الانتحار(التام والمحاولة)

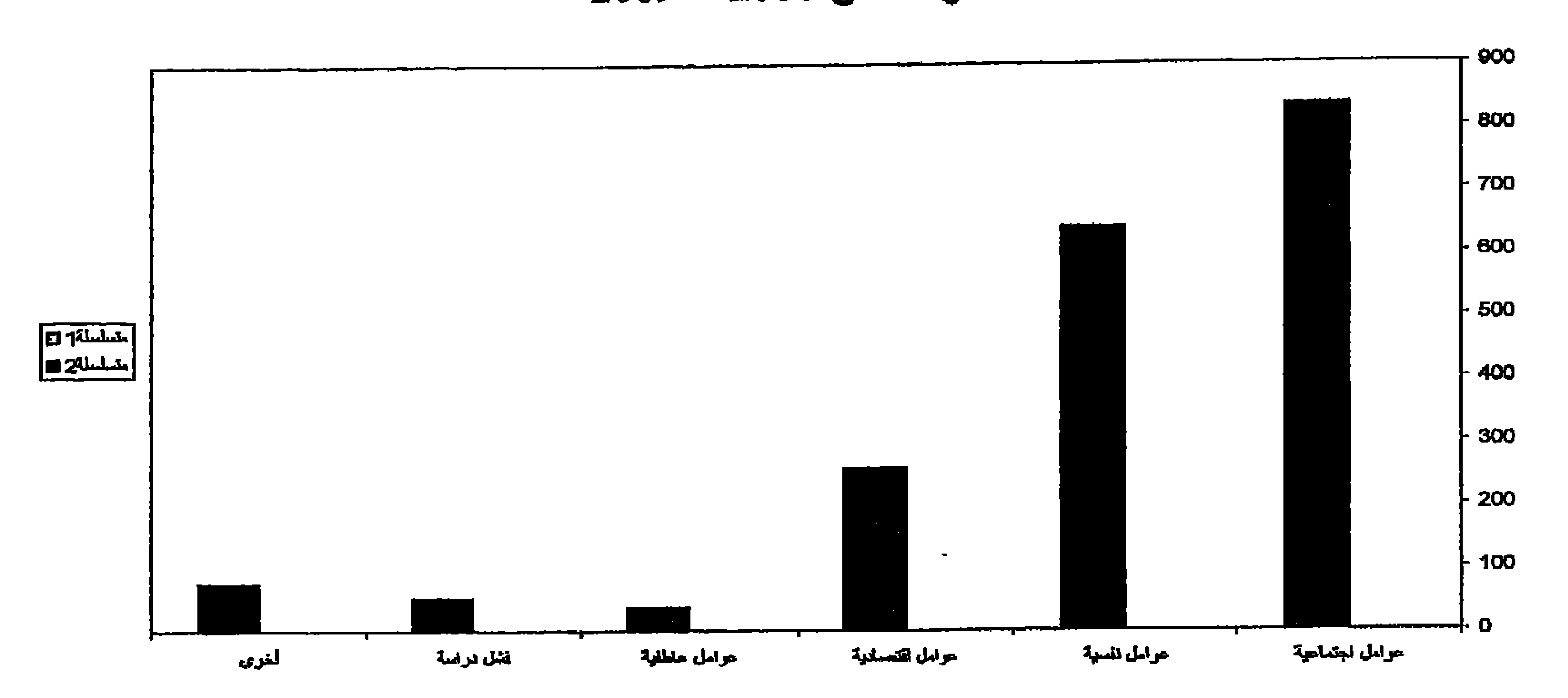
وفقاً للعوامل المؤدية إلى الانتحار للفترة الواقعة من 2000–2009

العوامل المؤدية للانتحار	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة
عوامل اجتماعية	تام	12	17	12	8	11	8	10	15	14	17	124	12.4	3.31	%5.65
	محاولة	77	135	92	68	72	60	54	76	96	104	834	83.4	24.02	%37.97
	المجموع	89	152	104	76	83	68	64	91	110	121	948	94.8	27.28	%43.17
عوامل نفسية	تام	7	10	9	8	4	5	8	11	11	11	84	8.4	2.50	%3.83
	محاولة	62	98	72	68	51	60	36	57	71	65	640	64.0	16.01	%29.14
	المجموع	69	108	81	76	55	65	44	68	82	76	724	72.4	17.17	%32.97

أخرى			فشل دراسة			عوامل عاطفية			عوامل اقتصادية		
المجموع	محاولة	تام	المجموع	محاولة	تام	المجموع	محاولة	تام	المجموع	محاولة	تام
7	5	2	7	5	2	8	7	1	19	16	3
8	3	5	5	4	1	7	6	1	48	46	2
12	9	3	6	5	1	5	3	2	33	29	4
11	7	4	3	2	1	3	2	1	59	56	3
13	8	5	4	4	0	4	4	0	24	22	2
13	11	2	4	3	1	2	1	1	17	14	3
10	7	3	7	7	0	6	4	2	15	12	3
15	9	6	8	5	3	3	2	1	24	21	3
12	8	4	13	8	5	4	3	1	28	24	4
14	9	5	13	9	4	10	6	4	20	19	1
115	76	39	70	52	18	52	38	14	287	259	28
11.5	7.6	3.9	7.0	5.2	1.8	5.2	3.8	1.4	28.7	-25.9	2.8
2.55	2.27	1.37	3.53	2.20	1.67	2.53	1.99	1.08	14.33	14.31	0.92
%5.23	%3.46	%1.77	%3.19	%2.37	%0.82	%2.36	%1.73	%0.63	%13.06	%11.79	%1.27

يبين الجدول رقم(2) أن العوامل الاجتماعية، قد احتلت أعلى معدل بمجموع (948) حالة، بنسبه مئوية بلغت(43,17%)، ومتوسط حسابي بلغ (94,8)، من مجمل حالات الانتحار، إذ كان منها (124)، حالة انتحار تام خلال عشر سنوات، بنسبة مئوية (5.65%)، ومتوسط حسابي بلغ (12,4)، وبانحراف معياري مقداره (3,31) وبلغ معدل المحاولات الانتحارية الناتجة عن العوامل الاجتماعية(834) بنسبة مئوية (37.97%) ومتوسط حسابي بلغ (83,4). ثم حلت العوامل النفسية بمجموع (724) حالة، بنسبه مئوية بلغت (32,97%)، ومتوسط حسابي بلغ (72.4)، كان منها (84) حالة انتحار تام، و(640) محاولة انتحار، ثم جاءت العوامل الاقتصادية بمجموع (287) حالة، بمتوسط حسابي (28.7) ونسبة مئوية(13.06%)، كان منها (28) حالة انتحار تام، و(259) محاولة انتحار، ثم حلت العوامل العاطفية بمجموع (52) حالة بمتوسط (5.2) ونسبة مئوية (2.36%)، كان منها (14)حالة انتحار تام، و(38) محاولة انتحار، وجاءت العوامل الناتجة عن الفشل الدراسي بمجوع(70) حالة، بمتوسط (7.0) ونسبة مئوية (3.19%)، كان منها (18) حالة انتحار تام، و (52) محاولة انتحار، وجاءت العوامل الأخرى التي تشتمل على الحالات المجهولة، الخوف من الشرطة وغيرها بمجموع (115) حالة، بمتوسط (11.5) ونسبة مئوية (5.24%)، كان منها (39) حالة انتحار تام، و (76) محاولة انتحار.

الشكل رقم (3)
توزيع مجموع حالات الانتحار وفقاً للعوامل المؤدية له للفترة الواقعة من 2000 – 2009



السؤال الثالث: ما الوسائل المتبعة في الانتحار في المجتمع الأردني ؟

جدول رقم(3)
توزيع مجموع حالات الانتحار(التام والمحاولة) وفقاً للوسائل المستخدمة للانتحار للفترة الواقعة من 2000–2009

الوسائل المستخدمة في الانتحار	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة
سلاح ناري	تام	8	8	7	11	9	7	7	11	14	13	95	9.5	2.59	%4.27
	محاولة	6	14	28	31	16	18	9	13	13	8	156	15.6	8.21	%7.02
	المجموع	14	22	35	42	25	25	16	24	27	21	251	25.1	8.31	%11.29

%0.0	%9.94	%8.64	%1.30	%55.06	%51.96	%3.10	%13.55	%9.95	%3.60	%4.90	%3.60	%1.30
0.0	10.35	9.91	1.19	38.07	36.16	2.72	9.9	10.67	2.58	3.6	4.08	1.19
0.0	22.1	19.2	2.9	122.4	115.5	6.9	30.1	22.1	8.0	10.9	8.0	2.9
0	221	192	29	1224	1155	69	301	221	80	109	80	29
0	36	32	4	164	156	8	21	8	13	7	3	4
0	38	36	2	126	118	8	29	19	10	8	3	5
0	20	15	5	121	112	9	22	12	10	6	5	1
0	14	12	2	91	85	6	19	11	8	10	8	2
0	13	11	2	74	71	3	33	27	6	15	13	2
0	8	7	1	105	101	4	23	18	5	10	7	3
0	14	11	3	111	107	4	33	28	5	16	14	2
0	20	17	3	112	102	10	41	33	8	15	12	3
0	30	26	4	108	197	11	51	42	9	13	10	3
0	28	25	3	112	106	6	29	23	6	9	5	4
تام	المجموع	محاولة	تام	المجموع	محاولة	تام	المجموع	محاولة	تام	المجموع	محاولة	تام
أداه حادة	إلقاء النفس من مرتفع			مواد سامة			شنق			حريق		

غرق				
المجموع	محاولة	تام	المجموع	محاولة
%0.23	%0.05	%0.18	%5.04	%5.04
1.27	0.32	0.96	4.54	4.54
0.5	0.1	0.4	11.2	11.2
5	1	4	112	112
0	0	0	6	6
0	0	0	18	18
4	1	3	12	12
1	0	1	5	5
0	0	0	9	9
0	0	0	12	12
0	0	0	12	12
0	0	0	18	18
0	0	0	13	13
0	0	0	7	7

يتضح من الجدول رقم (3) إلى أن أكثر الوسائل المستخدمة في الانتحار- بالمجموع العام – هي (المواد السامة) إذ احتلت المرتبة الأولى بمجموع (1224) حالة، بمتوسط بلغ (122.4) ونسبة مئوية بلغت(55.06%)، وانحراف معياري مقداره (38،7)، وتلتها في المرتبة الثانية وسيلة (الشنق) من حيث المجموع العام، بمجموع مقداره (301) حالة، بمتوسط حسابي (30,60)، ونسبه مئوية (13.55%)، ثم جاءت وسيلة السلاح الناري في المرتبة الثالثة، بمجموع كلي(251) حالة، بمتوسط حسابي(25,1)، بنسبة مئوية(11,29%)، ثم وسيلة (إلقاء النفس من مرتفع) بمجموع (221) حالة، وبمتوسط (22,1) بنسبه مئوية مقدارها (9,94%)، ثم جاءت وسيلة الحريق بمجموع (109) حالات، ومتوسط (10.9)، ونسبة مئوية (4.90%)، ثم حلت وسيلة الأداة الحادة بمجموع(112) حالة، بمتوسط(11.2)، ونسبة مئوية (5.04%)، وأخيراً حلت وسيلة الغرق بمجموع (5) حالات، بمتوسط (0.5)، ونسبة مئوية (0.23%).

وبالنظر إلى النتائج الموجودة للانتحار التام، تبين لنا أن وسيلة السلاح الناري، هي أكثر الوسائل المستخدمة، فاحتلت المرتبة الأولى بمجموع بلغ (95)

حالة، مقابل (156) محاولة انتحار بواسطة هذه الأداة، ثم الشـنق إذ بلغـت (80) حالة، مقابل (221) محاولة انتحار، ثم المواد السامة (69) حالة، مقابـل (1155) محاولة انتحار بواسطة المواد السامة وهي الأداة الأكثر استخداماً في المحـاولات الانتحارية، ثم الحريق وإلقاء النفس من مرتفع (29) حالـة، ولا يوجـد أي حالـة بواسطة الأداة الحادة، وكان هناك (5) حالات انتحار بواسطة الغـرق، ومحاولـة انتحارية واحدة بواسطة هذه الأداة.

شكل رقم (4)

توزيع مجموع حالات الانتحار وفقاً للوسائل المستخدمة للانتحار

للفترة الواقعة من 2000 – 2009

السؤال الرابع: ما أكثر الفئات العمرية التي يظهر فيها أعلى نسب للانتحار في الأردن؟

جدول رقم (4)

يمثل مجموع حالات الانتحار وفقاً للفئة العمرية للفترة الواقعة من 2000-2009

الفئة العمرية	أقل من 18 سنة			18 - 27 سنة			28 - 37 سنة	
السنة	تام	محاولة	المجموع	تام	محاولة	المجموع	تام	محاولة
2000	0	22	22	5	75	80	9	85
2001	1	49	50	11	101	112	4	108
2002	2	23	25	12	89	101	6	72
2003	0	20	20	7	85	92	9	74
2004	1	21	22	7	71	78	6	48
2005	0	18	18	7	67	74	4	46
2006	0	15	15	11	55	66	6	33
2007	0	21	21	20	79	99	6	52
2008	4	26	30	17	86	103	9	67
2009	6	23	29	11	94	105	11	69
المجموع	14	328	252	108	802	910	70	627
المتوسط	1.4	23.8	25.2	10.8	80.2	91.0	7.0	62.7
الانحراف المعياري	2.07	9.34	9.85	4.73	13.66	15.4	2.36	20.65
النسبة	%0.64	%10.77	%11.41	%4.88	%36.29	%41.17	%3.17	%28.37

	38– 47 سنة			48 سنة فما فوق		
المجموع	تام	محاولة	المجموع	تام	محاولة	المجموع
67	8	15	23	5	9	14
112	13	26	39	6	18	24
78	5	17	22	6	9	15
83	5	16	21	4	8	12
54	4	13	17	4	8	12
50	5	12	17	4	6	10
39	4	11	15	5	6	11
85	4	12	16	9	6	15
76	3	17	20	6	12	18
80	6	15	21	8	11	19
697	57	154	211	57	93	150
69.7	5.7	15.4	12.1	5.7	9.3	15.0
20.8	2.91	4.29	6.85	1.7	3.68	5.34
%31.54	%2.58	%6.97	%9.55	%2.58	%4.21	%6.79

يتضح من الجدول رقم (4)، أن أكثر حالات الانتحار قد وقعت في الفئة العمرية من (18–27) سنة، بمجموع(910) حالة خلال عشر سنوات، بمتوسط حسابي(91.0) ونسبة مئوية مقدارها (41.17%)، كان منها (108) حالة انتحار تام، و (802) محاولة انتحار، وهذه النتيجة تتفق مع دراسات كل من: (البداينه،1995ب)، (والعقيلي، 2001)، (والصرايره، 2006)، (والجهني، 1999)، حيث خلصت نتائج تلك الدراسات، إلى أن الفئة العمرية من(18–27) هي الأكثر ارتكاباً للانتحار.

ثم حلّت الفئة العمرية من(28–37)، في المرتبة الثانية بمجموع (697) حالة ومتوسط (69,7)، بنسبة مئوية بلغت (31.54%)كان منها (70) حالة انتحار تام، و (627) محاولة انتحار، فيما حلّت الفئة العمرية اقل من(18) سنة، في المرتبة

الثالثة، بمجموع (252) حالة، بمتوسط (25.2)، ونسبة مئويـــة (11.41%)، كـــان منها (14) حالة انتحار تام و (238) محاولة انتحار، وهذه النتيجة تعني أن الشباب في هذه المرحلة، بحاجة إلى نوع خاص من المعاملة، خصوصـــاً علـــى مستوى الأسرة، تقوم على تعزيز الجانب الديني والتنشئة السليمة، وتقوية وتعزيز الضـــبط الذاتي لديهم، لتجاوز تلك المرحلة العمرية، وما فيهـــا مـــن تغيـــرات فســـيولوجية وانفعالية وعاطفية.

أما الفئة العمرية من (48) سنة فما فوق، فقـــد احتلـــت المرتبـــة الأخيـــرة، بمجموع (150) حالة، بمتوسط (15.0)، بنسبة مئوية (6.79%)كـــان منهـــا (57) حالة، انتحار تام و(93) محاولة انتحار، وهذا يعني أن هذه الفئة لهـــا مكانـــةً مـــن الاحترام والتقدير في المجتمع، وأن الترابط والتكافل الاجتماعي، لا يزال لـــه دور فاعل في تماسك الأفراد، وخصوصاً في التعامل مع كبار السن، وهذا عائـــد إلـــى دور الدين، في الحث على حسن معاملة كبار السن ورعـــايتهم، وتقـــديم كـــل مـــا يحتاجون، بالإضافة إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية، التي تربى عليها أفراد المجتمع الأردني، التي تعمل على وضع كبار السن في المكانة والمنزلة ذات التقدير العالي.

السؤال الخامس: ما توزيع المُنتحرين وفقا للعمل في الأردن ؟

جدول رقم(5)

توزيع مجموع حالات الانتحار (التام والمحاولة)

وفقاً للعمل للفترة الواقعة من 2000-2009

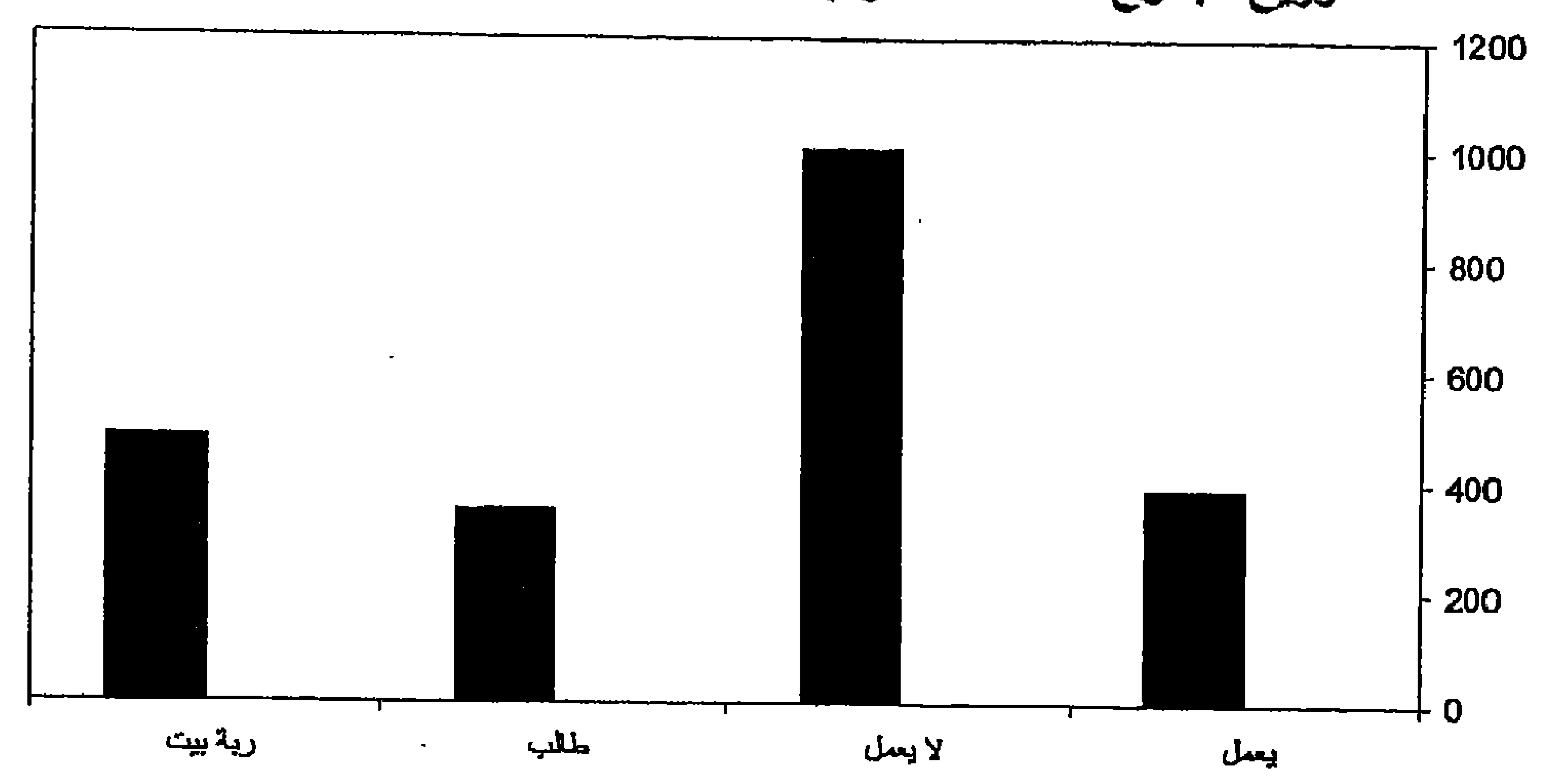
توزيع المنتحرين وفقاً للعمل	يعمل			لا يعمل			طالب	
السنة	تام	محاولة	المجموع	تام	محاولة	المجموع	تام	محاولة
2000	7	26	33	11	69	80	3	38
2001	7	54	61	12	147	159	8	44
2002	15	28	43	14	107	121	1	36
2003	6	30	36	18	98	115	1	32
2004	8	28	36	8	78	86	1	26
2005	14	23	37	5	61	66	0	32
2006	9	18	27	4	44	48	3	21
2007	4	41	45	35	56	91	0	31
2008	9	26	35	23	86	109	2	34
2009	9	25	34	24	102	126	2	32
المجموع	88	299	387	153	848	1001	21	326
المتوسط	8.8	29.9	38.7	5.30	84.8	100.1	2.1	32.6
الانحراف المعياري	3.39	10.30	9.29	2.68	30.16	32.39	1.61	6.27
النسبة	%3.98	%13.52	%17.50	%6.92	%38.33	%45.25	%0.95	%14.74

	ربة بيت		
المجموع	تام	محاولة	المجموع
41	6	39	45
52	7	57	64
37	1	39	40
33	1	43	44
27	5	29	34
32	1	33	34
24	10	37	47
31	0	42	42
36	5	62	67
34	7	53	60
347	43	434	477
34.7	- 4.3	43.4	47.7
7.77	2.36	10.64	11.92
%15.69	%1.95	%19.63	%21.85

يبين الجدول رقم (5) أن فئة غير العاملين، احتلت المرتبة الأولى بمجموع بلغ (1001) حالة، ومتوسط (100.1) ونسبة مئوية (45،25%)، وبلغ عدد حالات الانتحار التام عند هذه الفئة(153) حالة، بنسبة وصلت إلى (6.92%)، مقابل (848) محاولة انتحار، تلتها فئة ربات البيوت، بمجموع(477) حالة، بمتوسط (47.7)، ونسبة مئوية (21.85%)، كان منها(43) حالة انتحار تام، و(434) محاولة انتحار، ثم جاءت فئة الطلاب، بمجموع كلي بلغ (347) حالة، ومتوسط بلغ (34.7) وبنسبه مئوية(15.69%)، كان منها(21) حالة انتحار تام، و(326) محاولة انتحار، وأخيرا حلّت فئات العاملين، وشملت فئة العاملين بأعمال حرة وفئة العسكريين وفئة الموظفين الحكوميين، بمجموع(387) حالة، بمتوسط(38.7)، ونسبة مئوية (17.50%)، كان منها (88) حالة انتحار تام، و(299) محاولة انتحار.

الشكل رقم (5)

توزيع مجموع حالات الانتحار وفقاً للعمل للفترة الواقعة من 2000 – 2009



السؤال السادس: ما توزيع المنتحرين وفقاً للحالة الاجتماعية في الأردن؟

جدول رقم(6)

توزيع مجموع حالات الانتحار وفقاً للحالة الاجتماعية

للفترة الواقعة من 2000–2009

الحالة الاجتماعية	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة
أعزب	تام	15	19	23	10	9	8	12	17	20	21	154	15.4	5.39	%6.97
	محاولة	109	198	136	113	78	84	74	94	117	124	1127	112.7	36.29	%50.98
	المجموع	124	217	159	123	87	92	86	111	137	145	1281	128.1	39.89	%57.95

متزوج			أرمل			مطلق		
تام	محاولة	المجموع	تام	محاولة	المجموع	تام	محاولة	المجموع
11	56	67	0	0	0	1	8	9
15	86	101	0	1	1	1	17	18
7	58	65	1	2	3	0	14	14
13	62	75	0	4	4	2	24	26
10	62	72	0	6	6	3	15	18
11	51	62	0	3	3	1	11	12
14	43	57	0	1	1	0	2	2
18	65	83	1	3	4	3	8	11
17	75	92	1	4	5	1	12	13
18	74	92	0	3	3	3	9	12
134	632	766	3	27	30	15	120	134
13.4	63.2	76.6	0.3	2.7	3.0	1.5	12.0	13.5
3.68	12.55	14.75	0.21	1.76	1.88	0.97	6.0	6.32
%6.06	%28.58	%34.64	0.13	%1.22	%1.35	%0.68	%5.43	%6.11

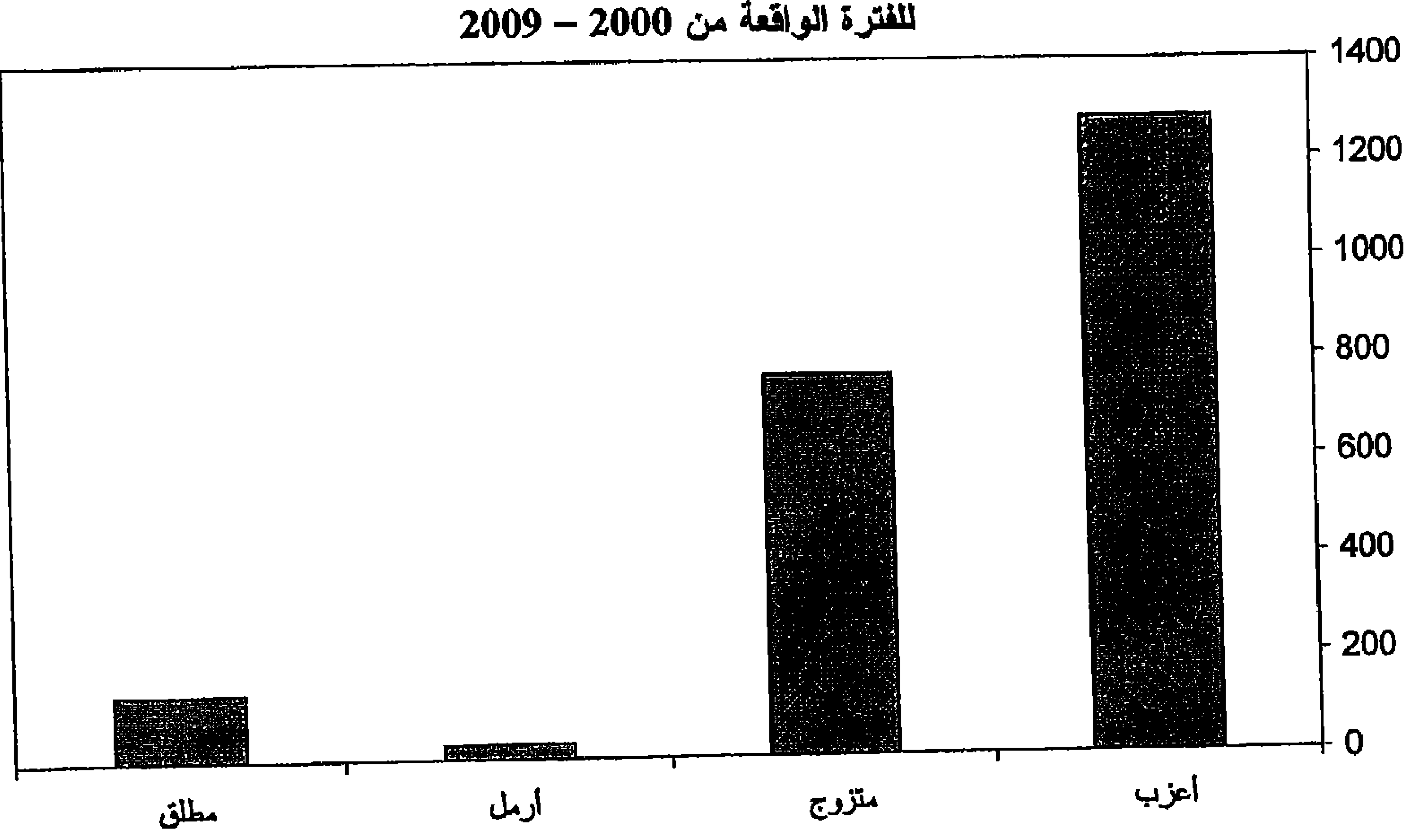
يوضح الجدول رقم (6) أن أكثر الحالات الانتحارية سواءً التامة أم غير التامة (المحاولة)، هي الأكثر عند فئة العزّاب بمجموع(1281) حالة، بمتوسط (128.1)، وبنسبة مئوية بلغت (95-57%)، منها(154) حالة انتحار تام، و (1127) محاولة انتحار، وهي نسبة عالية جدا، وإذا علمنا من خلال الجداول رقم (4) والجدول رقم(5)، حيث أشارت تلك الجداول إلى أن النسبة العالية لحالات الانتحار هي عند فئة غير العاملين، وعند فئة الشباب من سن (18-37) سنة، لذلك عند ربط هذه النتيجة بنتائج تلك الجداول، نجد أن العوامل الدافعة للانتحار عند تلك

الفئات، هي العوامل الدافعة لهم في هذه الحالة، فغالبية هذه الفئات هم من الشـــباب العزّاب، ثم حلت فئة المتزوجين بمجموع (766) حالة، ومتوسط حســـابي (76.6) ونسبة مئوية (34.64%)، كان منها (134) حالة انتحار تـــام، و(632) محاولـــة انتحار، ثم حلت فئة المطلقين بالمرتبة الثالثة بمجموع كلي للحـــالات (135) حالـــة بمتوسط (13.5) ونسبة مئوية (6.11)، كان منها (15) حالة انتحار تام خلال عشر سنوات، و(120) محاولة انتحار لنفس الفترة، وأخيراً حلت فئة الأرامل حيث كـــان مجموع الحالات (30) حالة بمتوسط (3.0) ونسبة مئوية (1.36%)، كان منها (3) حالات انتحار تام خلال عشر سنوات، و(27) محاولة انتحار لنفس الفترة.

الشكل رقم (6)

توزيع مجموع حالات الانتحار وفقاً للحالة الاجتماعية

للفترة الواقعة من 2000 – 2009



جدول رقم (7)

جدول يبين أعداد المنتحرين وفقاً لجنسياتهم

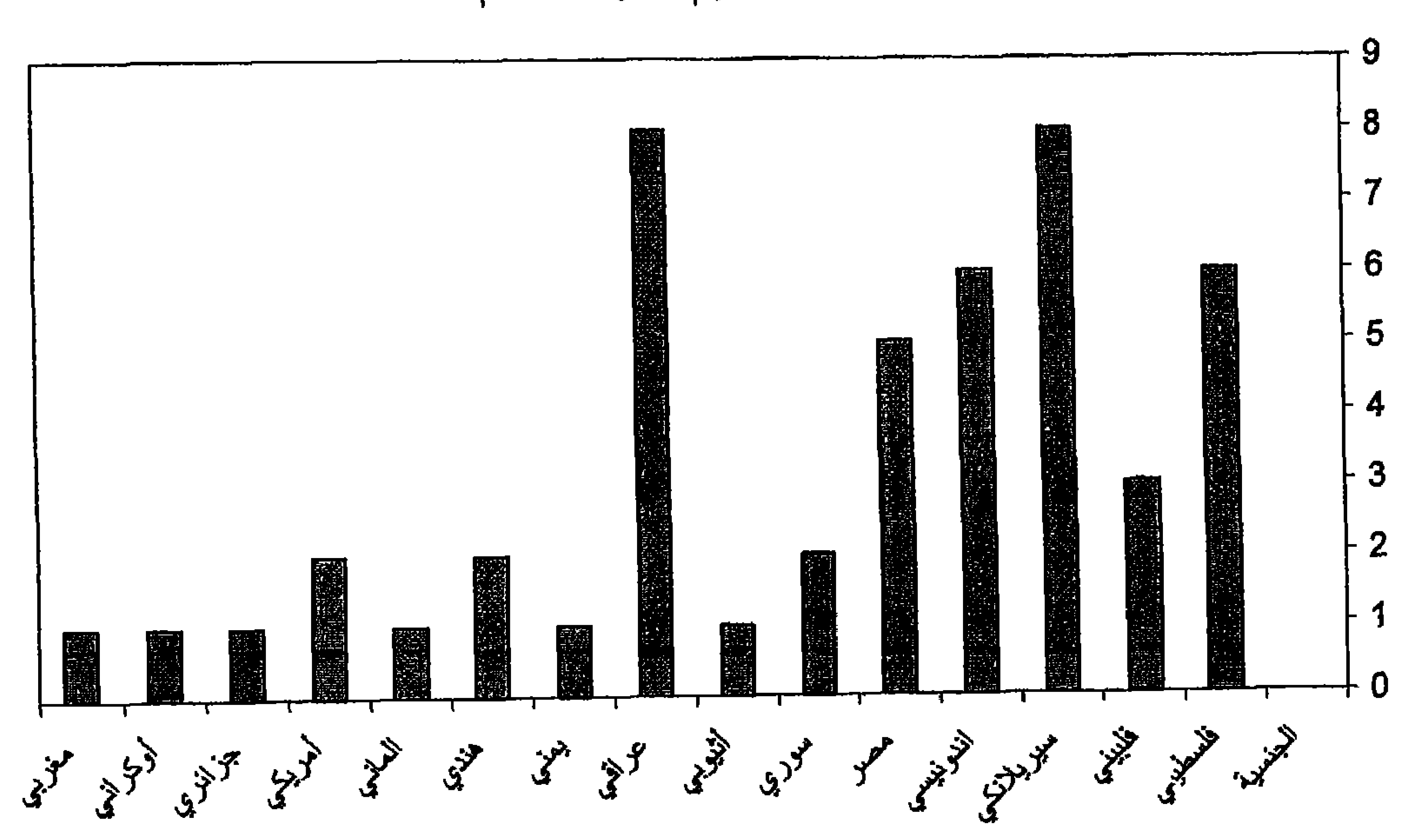
للفترة من عام 2000-2009

الجنسية / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع
فلسطيني	1	0	0	0	0	2	0	0	2	1	6
فلبيني	0	0	0	0	0	0	1	0	0	2	3
سيريلانكي	0	0	1	0	1	0	2	2	2	0	8
اندونيسي	0	2	0	0	0	2	1	0	0	1	6
مصر	0	0	1	0	0	0	1	2	0	1	5
سوري	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	2
أثيوبي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1
عراقي	2	3	1	0	0	0	1	1	0	0	8
يمني	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1
هندي	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	2
ألماني	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1

أمريكي	جزائري	أوكراني	مغربي	المجموع
0	1	0	0	4
1	0	0	0	6
0	0	0	0	4
0	0	0	0	2
0	0	0	0	3
0	0	0	0	4
0	0	0	0	7
0	0	0	0	5
1	0	0	0	5
0	0	1	1	8
2	1	1	1	48

الشكل رقم (7)

أعداد المنحرفين وفقاً لجنسياتهم للفترة من عام 2000 – 2009



يتضح من الجدول (7) الذي يمثل حالات الانتحار وفقا للجنسية، أن نسبة الانتحار بين العراقيين والسيرلانكيين هي الأعلى، حيث كانت النتائج تشير إلى (8) حالات لكل منها خلال عشر سنوات، وهذا يُعزى بالنسبة للعراقيين إلى سوء الأحوال الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي يعيشونها في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، وتشريد الملايين من أبنائه، واغترابهم عن أهلهم ووطنهم وما يتعرض له أهلهم من ظلم وعدوان.

أما بالنسبة للسيريلانكيين، فقد يُعزى إلى سوء المعاملة من قبل مخدوميهم، وسوء الأوضاع الاقتصادية والنفسية التي يعيشونها بعيدا عن أهلهم ووطنهم.

وتختلف هذه الدراسة مع دراسة (الرشود،2006)، الذي توصل فيها إلى أن الانتحار عند الأجانب أكثر منه عند السعوديين.

السؤال السابع: ما توزيع المُنتحرين وفقا للسنوات والجنس في الأردن ؟

جدول رقم(8)

توزيع مجموع حالات الانتحار(التام والمحاولة)

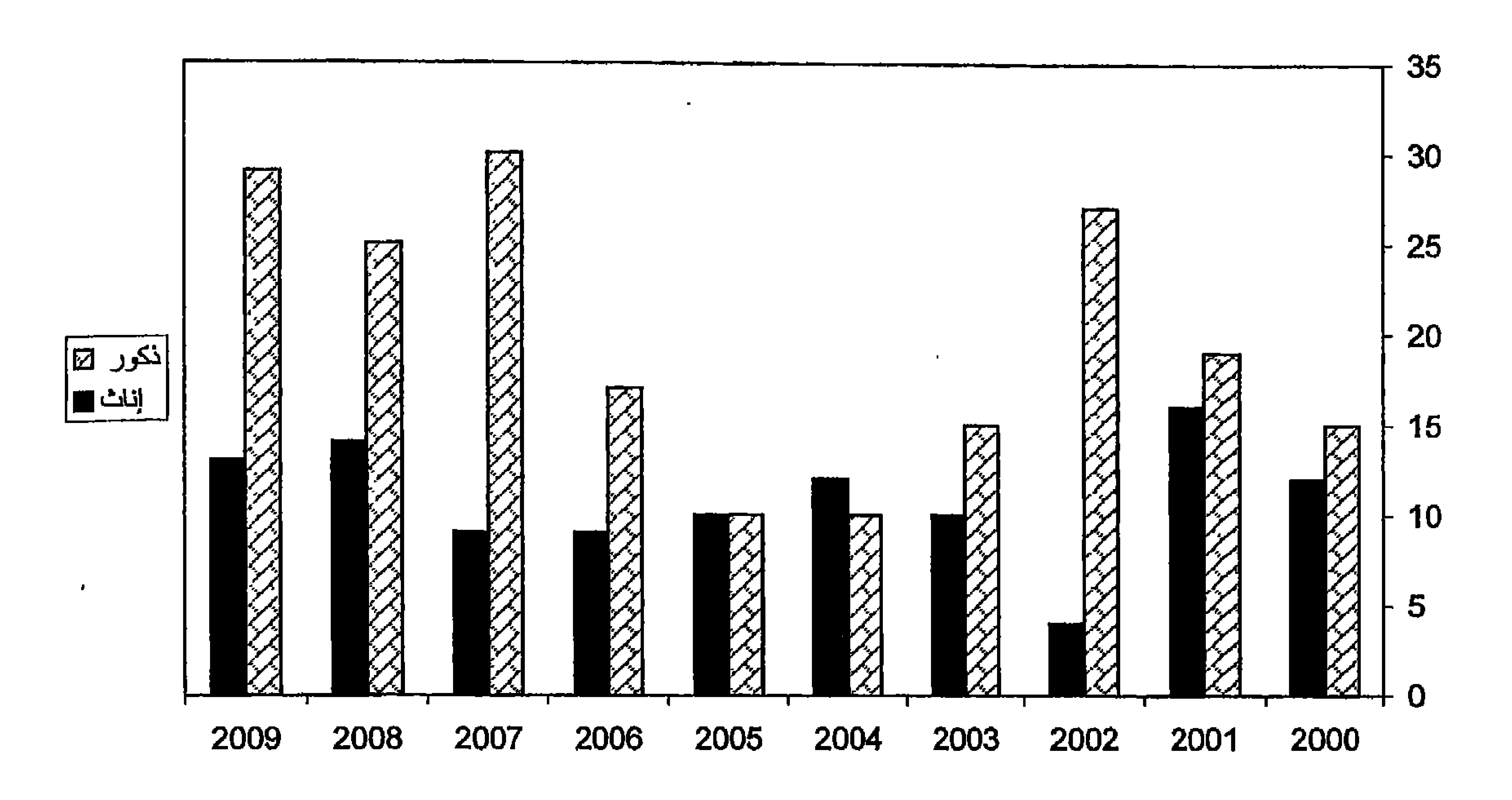
وفقاً للسنوات والجنس للفترة الواقعة من 2000-2009

السنة	ذكور		أنثى		المجموع للسنوات	
	تام	محاولة	تام	محاولة	تام	محاولة
2000	15	104	12	68	27	172
2001	19	182	16	120	35	302
2002	27	143	4	67	31	210
2003	15	119	10	84	25	203
2004	10	92	12	69	22	161
2005	10	89	10	60	20	149
2006	17	72	9	48	26	120
2007	30	102	9	68	39	170
2008	25	132	14	76	39	208
2009	29	124	13	88	42	212
المجموع	197	1159	109	748	306	1907
المتوسط	19.7	115.9	10.9	74.8	30.6	190.7
الانحراف المعياري	7.56	31.61	3.31	19.51	7.76	49.5
النسبة المئوية	%4.45	%26.19	%2.46	%16.90	%6.91	%43.09

الشكل رقم (8)

توزيع عدد حالات الانتحار التام وفقاً للجنس

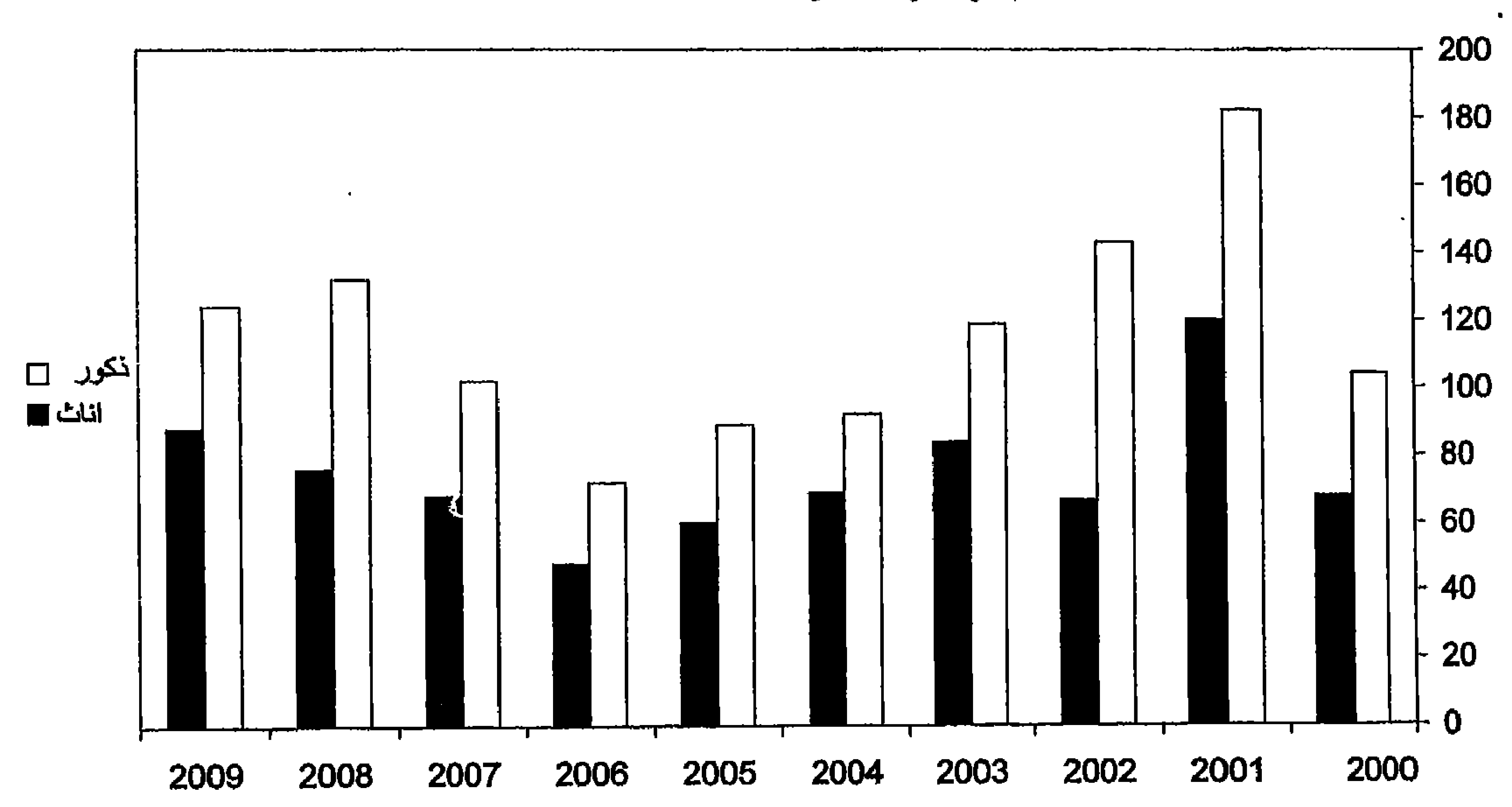
للفترة الواقعة من 2000 – 2009



الشكل رقم (9)

توزيع عدد حالات محاولة الانتحار وفقاً للسنوات والجنس

للفترة الواقعة من 2000 – 2009



يتضح من الجدول رقم (8) أن نسب الانتحار في الأردن متفاوتة من عام لآخر، حيث شهد عام (2001) أعلى نسب للانتحار، مجموع (337) حالة، منها (35) حالة إنتحار تام، و(302) محاوله إنتحار، ثم حل عام (2009) بجموع (254) حالة، كان منها (42) حالة انتحار تام، وهي أعلى نسبة للانثحار التام خلال العشر سنوات الماضية، ثم عام (2008) بمجموع بلغ (247) حالة، منها (39) حالة انتحار تام، وهي ثاني أعلى نسبة للانتحار التام مع عام (2007)، وقد يُعزي ذلك إلى الأحداث والتغيرات الاجتماعية التي مرت على الأردن، بدءً من الحرب على العراق وآثارها السلبية في جميع المجالات، ثم العدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة، وأخيراً جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية، وما نجم عنها من آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية سيئة، ساهمت بارتفاع نسب الانتحار، الأمر الذي جعل تلك الظاهرة تشكل قلقا على المستوي الفردي والجماعي في الأردن، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه (دوركايم)، في أن الانتحار يزداد خلال الأزمات الاقتصادية، مقارنة مع فترات الاستقرار.

أما السنوات من عام (2004-2006)، فشهدت أدنى معدلات للانتحار، وقد يُعزى ذلك إلى التضامن الاجتماعي، الذي رافق الحرب عل العراق، وما رافقها من أحداث في تلك الفترة، ويتفق هذا مع ذهب إلية كل من دوركايم(Durkhiem) (والبداينة، 1995أ)، من حيث أن معدلات الانتحار تتباين عكسياً مع التضامن الاجتماعـــي، لكنهـــا تختلف مع ما ذهب إليه دوركايم (Durkhiem)؛ من حيث أن نســـب الانتحـــار تزداد أثنـــاء الحروب والكـــوارث، ويُعزى ذلك إلى اختلاف المجتمعـــات، ومـــا يمثلـــه الفكر العقائـــدي والديني لديهم، في حين تراوحت معـــدلات الانتحـــار عامي (2002-2003) مابين (241-228) حالة على التوالي.

وهكذا نجد أن نسب الانتحار متفاوتة من عام لآخر، بحسب التغيرات والتحولات التي تطرأ على المجتمع، لذلك لا يمكن التنبؤ بمعدلات الانتحار المقبلة،

لكن المؤشرات تشير إلى زيادة ملحوظة في معدلاتها، لذلك يجب التصدي لهذه الظاهرة ومعالجتها والوقاية منها.

ويبين الجدول نفسه، أن معدلات الانتحار عند الذكور أعلى منها عند الإناث، حيث بلغ مجموع حالات الانتحار التام عند الذكور خلال العشر سنوات(197) حالة، بنسبة مئوية بلغت (4.45%)، مقابل(109) حالات عند الإناث، بنسبة مئوية(2.46%)، وبلغ عدد محاولات الانتحار عند الذكور (1159) محاولة بنسبة مئوية (26.19%)، مقابل (748) محاولة عند الإناث، بنسبة مئوية (16.90%)، إلا أن عام (2004) شهد -وللمرة الأولى- زيادة في عدد الإناث عن الذكور في حالات الانتحار التام، وفي عام (2005)، تساوت أعداد المنتحرين عند كلا الجنسين، بمعدل (10) حالات لكل جنس، وعند استعراض الأحداث المؤثرة في تلك السنوات، نجد أن الحرب على العراق وما تبعها من أحداث قد تُعزى لها انخفاض نسب الانتحار عند الرجال وهذا ما أشارت إليه نتائج المقابلات مع المبحوثين فيما يتعلق بمعدلات الانتحار عند الذكور والإناث والذي سيتم استعراضه في الجداول اللاحقة.

السؤال التاسع: هل هناك علاقة بين معدلات الانتحار ومعدلات البطالة والطلاق والكثافة السكانية؟

الجدول رقم (9)

نتائج إختبار معامل الارتباط للعلاقة بين معدلات الانتحار ومعدلات البطالة

معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
0.719	0.019

يبين الجدول رقم (9) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الانتحـــار ومعدل البطالة، حيث أشار مستوى الدلالة الإحصائية إلى (0.019) وهي نسبة أقل من مستوى الدلالة الفا أقل أو يساوي (0.05) كمستوى دلالة.

الجدول رقم (10)

نتائج إختبار معامل الارتباط للعلاقة بين معدلات الانتحار ومعدلات الطلاق

معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
0.637	**0.048**

يبين الجدول رقم (10) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات الطلاق والانتحار، حيث أشار مستوى الدلالة الإحصائية إلى (0.048) وهي نسبة أقل من مستوى الدلالة ألفا أقل أو يساوي (0.05) كمستوى دلالة.

الجدول رقم (11)

نتائج إختبار معامل الارتباط للعلاقة بين معدلات الانتحار ومعدلات الكثافة السكانية

معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة الإحصائية
0.588	**0.074**

يبين الجدول رقم (11) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدلات الانتحار ومعدلات الكثافة السكانية، حيث أشار مستوى الدلالة الإحصائية إلى (0.074) وهي نسبة أعلى من مستوى الدلالة الفا أقل أو يساوي (0.05) كمستوى دلالة وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة المطلوب.

عرض نتائج دليل المقابلة:

جدول رقم(12)

يبين توزيع المبحوثين وفقاً للمهنة

	يعمل	لا يعمل	طالب	ربة بيت
التكرار	4	14	6	6
النسبة المئوية	%13.3	%46.7	%20	%20

يبيــن الجدول رقم (12) بأن فئــة غير العاملين احتلــت المرتبــة الأولــى بمجموع (14) حالة، بنسبة مئوية (46.7%)، فيما حلــت فئــة الطــلاب وربــات البيوت، بالمرتبة الثانية بنفس المجموع (6) حالات لكل منها، بنسبة مئوية (20%)، فيما حلت فئة العاملين بالمرتبة الأخيرة بنسبه (13.3%).

جدول رقم (13)

يبين توزيع المبحوثين وفقاً للمستوى التعليمي

	أمي	إعدادي	ثانوي	جامعي
التكرار	0	11	19	0
النسبة المئوية	%0	%36.7	%63.3	%0

يوضح الجدول رقم (13)، أن جميع عينة الدراسة كانوا مــن ذوي التعلــيم المتدني (إعدادي، ثانوي)، حيث تبين أن (19) حالة من العينــة كــانوا مــن ذوي التعليم الثانوي، بنسبة مئوية بلغت (63.3%)، في حين كانت (11) حالة من العينة هم من ذوي التعليم الإعدادي، بنسبة (36.7%)، وهذه النتيجة تعطينا مؤشراً هامــاً بأن هذه الفئة تعاني من أوضاع اقتصادية سيئة، نتيجة تــدني المســتوى التعليمــي وعدم الحصول على عمل مناسب، كذلك فإنهم يعانون من مشاكل اجتماعية نتيجــة لذلك، خاصة عند الإناث فيما يتعلق بالزواج وهذا ما ينعكس على الأوضاع النفسية لدى كثير منهم.

جدول رقم (14)

يبين توزيع المبحوثين وفقاً للحالة الاجتماعية

	متزوج	أعزب	مطلق	أرمل
التكرار	9	19	2	0
النسبة المئوية	%30	%63.3	%6.7	%0

يبين الجدول رقم (14) بان فئة العزاب هي الأكثر محاولة للانتحار، حيث بلغ مجموع الحالات (19) حالة، بنسبة مئوية (63.3%)، وجاءت فئة المتزوجين بالمرتبة الثانية مجموع (9) حالات، بنسبة (30%)، فيما حلت فئة المطلقين بالمرتبة الثالثة بمجموع (2) حالة، بنسبة مئوية (6.7%)، فيما لم تسجل أي حالة من فئة الأرامل وهذا يؤكد ما ذهب إليه الباحث عند تفسير نتائج الجدول رقم (6)، بأن المجتمع الأردني مجتمعاً مسلماً تسوده روح الروابط والتكافل الاجتماعي خاصة في التعامل مع فئة الأرامل.

جدول رقم (15)

يبين توزيع المبحوثين وفقاً لمكان السكن

	حضر	ريف	بادية	مخيم
التكرار	14	12	2	2
النسبة المئوية	%46.6	%40.0	%6.7	%6.7

تؤكد النتائج الواردة في الجدول رقم (15) بأن المناطق الحضرية هي أكثر المناطق التي يُرتكب فيها الانتحار بمجموع (14) حالة، بنسبة مئوية (46.6%)، فيما حلت المناطق الريفية بالمرتبة الثانية بمجموع (12) حالة، بنسبة مئوية (40.0%)، وجاءت مناطق البادية والمخيمات بنفس المجموع (2) لكل منهما بنسبة مئوية (6.7%).

نتائج تساؤلات المقابلة:

السؤال الأول: ما العوامل التي دفعتك للإقدام على الانتحار؟

جدول رقم (16)

يبين مجموع حالات الانتحار وفقاً للعوامل المؤدية للانتحار

	العوامل الاجتماعية	العوامل النفسية	العوامل الاقتصادية	العوامل العاطفية	فشل دراسي	أخرى
التكرار	14	8	4	2	1	1
النسبة المئوية	%46.7	%26.6	%13.3	%6.7	%3.3	%3.3

للإجابة على هذا السؤال فقد تم احتساب التكرارات والنسبة المئوية، وهي على النحو التالي:

حلت العوامل الاجتماعية بالمرتبة الأولى بمجموع (14) حالة، بنسبة مئوية (%46.7) ثم جاءت العوامل النفسية بالمرتبة الثانية بمجموع (8) حالات بنسبة مئوية (%26.7) وجاءت العوامل الاقتصادية بالمرتبة الثالثة بمجموع (4) حالات بنسبة مئوية (%13.3) تليها العوامل العاطفية بمجموع (2) حالة بنسبة مئوية (%6.7) أخيراً حلت العائدة إلى الفشل الدراسي والعوامل الأخرى بمجموع (1) حالة وبنسبة مئوية (%3.3) . وعند تفسير هذه النتائج فإنها تتطابق مع النتائج الواردة في التقارير الإحصائية الجنائية، وهذا يؤكد على أن العوامل الاجتماعية وتحديداً الخلافات العائلية، هي العامل الأهم في الإقدام على الانتحار.

جدول رقم (17)

يبين الأسئلة الثاني، الثالث، الرابع، السادس الواردة في دليل المقابلة

السؤال	الإجابة	نعم		لا	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
السؤال الثاني: هل فكرت في الانتحار سابقاً وكم مرة إن وجدت ؟		1	%3.3	29	%96.7
السؤال الثالث: هل كنت جازماً في انتحارك؟		26	%86.7	4	%13.3
السؤال الرابع: هل اتخذت قرار الانتحار فجأة أم خططت له؟		28	%93.3	2	%6.7
السؤال السادس: هل لجأت إلى من تعتقد انه يمكن أن يساعدك على حل لمشكلتك؟		21	%70	9	%30

السؤال الثاني: هل فكرت في الانتحار سابقاً وكم مرة إن وجدت ؟

للإجابة على هذا السؤال فقد تم احتساب التكرارات والنسبة المئوية، وكانت على النحو التالي: فقد أجاب (29) مبحوثاً، بنسبة مئوية (96.7%) على أن محاولتهم الانتحارية تلك كانت الأولى، مقابل حالة واحدة كانت تلك المرة الثانية في المحاولات الانتحارية .

السؤال الثالث: السؤال الثالث: هل كنت جازماً في انتحارك؟

للإجابة على هذا السؤال فقد تم احتساب النسبة المئوية وتكراراتها وهي على النحو التالي:

أكد (26) حالة بنسبة (86.7%) أنهم كانوا جازمين في محاولاتهم الانتحارية تلك نظراً لما كانوا يعانون منه في تلك الأوقات من مشاكل عائلية واجتماعية وظروف اقتصادية صعبة، أثرت على الأوضاع النفسية لهم حتى بات الخلاص من الحياة هو هدفهم، في حين أكد (4) من المبحوثين بنسبة (13.3%)، أنهم لم يكونوا

جادين في محاولتهم، وإنما كانت عبارة عن رسائل موجهة إلى الأهل لتغيير أسلوب المعاملة والتخفيف من حدة التوتر العائلي، وهذا ما أكدته المبحوثة (مريم، أ) حيث قالت أنها قامت بتلك المحاولة لثني والدها عن طلاق والدتها. وكذلك ما أكده المبحوث (صدام، ع) لعدم نجاحه في الدراسة وكونه عاطل عن العمل ويعتمد على أهله في إعالته.

السؤال الرابع: السؤال الرابع: هل اتخذت قرار الانتحار فجأة أم خططت له؟

أجاب (28) شخصاً بنسبة مئوية (93.3%) بأنهم قاموا بالتخطيط للعملية الانتحارية من خلال اختيار الأداة والتوقيت والمكان بينما كان (2) اثنان من المبحوثين بنسبة (6.7%) بأنهم اتخذوا القرار فجأة دون تخطيط حيث أكدت المبحوثة (ميرفت،ف، م) ذلك عندما قالت أنها لم تجد إلا تلك الوسيلة في تلك اللحظة، ولو وجدت غيرها لاستخدمتها وهذا دليل على أنها لم تخطط لتلك اللحظة لكن الضغط والأذى النفسي والجسدي، الذي تعرضت له في تلك اللحظة، هو ما دفعها للإقدام على الانتحار، وكذلك المبحوث (ثائر، ح) الذي قال بأنه كان يريد استخدام السلاح ضد والد الفتاه التي يرغب بالزواج منها، لأنه رفض تزويجه إياها، إلا انه وجه السلاح باتجاه نفسه وحاول الانتحار .

السؤال الخامس: ما الوسيلة التي قمت باستخدامها في عملية الانتحار؟

جدول رقم (18)

الوسائل المستخدمة في الانتحار

	سلاح ناري	مواد سامة	شنق	حرق	أداة حادة	إلقاء النفس من مرتفع
التكرار	2	15	4	1	2	6
النسبة المئوية	%6.7	%50	%13.3	%3.3	%6.7	%20.6

يبين الجدول رقم (18) أن نتائج المقابلة مع المبحوثين أكـدت بـان وسـيلة استخدام المواد السامة هي الأكثر استخداماً في حالات الانتحـار، بمجمـوع (15) حالة، بنسبة مئوية (50%)، فيما جاءت وسيلة إلقاء النفس مـن مرتفـع بـالمركز الثاني بمجموع (6) حالات، بنسبة مئوية (20%)، تلتها وسيلة الشنق (4) حـالات بنسبة مئوية (13.3%)، ثم السلاح الناري والطعن (2) حالتين لكل منهمـا بنسـبة مئوية (6.7%)، وأخيراً وسيلة الحرق فكانت حالة واحدة بنسبة مئوية (3.3%).

السؤال السادس: هل لجأت إلى من تعتقد انه يمكن أن يسـاعدك علـى حـل لمشكلتك؟

أفاد (21) مبحوثاً بنسبة (70%) بأنهم لجأوا إلى غيرهم لمساعدتهم على حل المشاكل التي يعانون منها فقد أكدت جميع الإناث المتزوجات، اللاتي تمت مقابلتهم بأنهن لجأن لأهلهن لمساعدتهن على حل المشاكل اللاتي تواجههن إلا أن الحلـول كانت غير فعالة مما دفع بهن إلى الإقدام على تلك المحاولة، فيما أفاد (9) مبحوثين بنسبة (30%) بأنهم لم يلجأوا إلى أحد لمساعدتهم على حل مشاكلهم .

السؤال السابع: لمن أردت توجيه الرسالة من خلال إقدامك على الانتحار؟

جدول رقم (19)

الرسالة الموجهة من المنتحر للآخرين

	رسالة موجهة للمجتمع	رسالة موجهة للأهل	رسالة موجهة للذات
التكرار	6	21	3
النسبة المئوية	%20	%70	%10

جاءت النسب المئوية وتكراراتها هذا السؤال على النحو التالي:

أوضح الجدول رقم (19) بأن الذين أرادوا توجيـه رسـالة للأهـل بلـغ عددهم (21) حالة بنسبة مئوية (70%) فيما كان (6) حالات بنسبة مئوية (20%)،

هم ممن أرادوا توجيه رسالة إلى المجتمع بشكل عام وكان جلهم من العاطلين عـن العمل لدوافع اقتصادية، معللين ذلك بان المجتمع هو من أوصلهم إلى ذلـك لعـدم وجود فرص عمل لهم، حيث يعتقدون أنها وراء جميع الخلافات العائلية، حيث أفاد المبحوث (خليل، ع، م)، بأن عدم توفر فرصة عمل له ليعتاش منها هي التي دفعت به إلى دخول السجن، الأمر الذي زاد من الضغوط عليه ولم يستطيع التكيـف مـع مجتمع السجن، فدفع به ذلك إلى محاولة الانتحار، فيما بلغ مجموع الحالات التـي أرادت توجيه رسالة إلى الذات (3) حالات، بنسبة (10%)، كانت احـدها تتعلـق بالفشل الدراسي والثانية أفاد (محمد، ج) أنه أقدم على تلك المحاولة لشعوره بأنـه من جلب المشاكل والمتاعب لأهله فيما أفادت (سميرة، م ، هـ) بأنها أرادت معاقبة نفسها لقبولها بالزواج من زوجها، على الرغم من معرفتها لظروفه قبل الزواج.

وهذا ما يدعم ما ذهب إليه الباحث عند تناوله بنية الزمان والمكـان وللفعـل الانتحاري بان هناك ثمة رسائل يريد المنتحر توجيها للآخرين انتقاماً منهم .

بعد تحليل النتائج الواردة في مقابلات عينة الدراسة توصـل الباحـث إلـى النتائج التالية:

1- متوسط العمر لعينة الدراسة هو (27.4).
2- تلتقي نتائج المقابلات مع النتائج الواردة في الإحصائيات الرسمية الصادرة عن مديرية الأمن العام من حيث العوامل المؤدية للانتحار.
3- إن أكثر حالات الانتحار هي عند العزاب تليها فئة المتزوجين ثم المطلقين.
4- إن حالات الانتحار الأكثر عددا تتركز في المناطق الحضرية ذات الكثافـة السكانية العالية.
5- إن فئة غير العاملين تليها فئة ربات البيوت والطلاب وأخيراً فئة العاملين.

ويستنتج الباحث من هذه النتيجة، وعند الربط مـا بـين ارتفـاع المتوسـط الحسابي لمعدل العمر (27.4) وربطة بان نسبة غير العاملين هم الأكثـر انتحـارا

تليها الطلاب وربات البيوت وهم فئات غير عاملة، وتعتمد على غيرها في إعالتها، حيث يلعب العامل الاقتصادي دورا مهماً وبارزاً في الوقوف وراء بروز العوامل الاجتماعية على أنها العامل الأول من عوامل ارتكاب الانتحار، وان كانت النتائج تشير إلى أن العامل الاقتصادي قد احتل المرتبة الثالثة في العوامل المؤدية للانتحار، إلا أن الدور الخفي والمحرك الأساسي لبروز الخلافات العائلية، والتفكك الأسري، هو العامل الاقتصادي، ولا يخفى على احد صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها أبناء المجتمع الأردني، خاصة بعد التحولات الاقتصادية الكبيرة التي طرأت على الأردن بدءً من (الخصخصة)، والتي تسببت بفقدان الوطن لمؤسساته الناجحة، التي كانت تدر دخلا هائلاً على خزينة الدولة، بالإضافة إلى استقطاب كثير من العاطلين عن العمل، للعمل في وظائف تساعدهم على العيش، بعيدا عن المنغصات الحياتية.

أضف إلى ذلك بان طبيعة أبناء المجتمع الأردني، يتحاشون الاعتراف والبوح بالفقر والحاجة والعوز، ويتحاشون الحديث عن أن الدافع الأساسي وراء المشاكل الأسرية والخلافات العائلية هو العامل الاقتصادي، تجنباً لوصف الأب بالبخيل أو العاطل أو ما شابه ذلك، وهذا التعارض ما بين طموحات الفرد وحاجاته وما ببين الوسائل المتاحة بين يديه هو ما يجعل الخلافات العائلية والأسرية تظهر إلى السطح وتبرز على أنها العامل الأول من العوامل المؤدية إلى الانتحار.

مناقشة نتائج دليل المقابلة:

1. دلت النتائج أنّ أكثر العوامل المؤدية إلى الانتحار هي العوامل الاجتماعية، تليها العوامل النفسية، ثم العوامل الاقتصادية. ويُعزى ارتفاع معدلات الانتحار العائدة لعوامل اجتماعية إلى عدة أمور، منها: انماط التنشئة الاجتماعية، والخلافات العائلية التي لها دوراً مهماً في معدلات الانتحار، خاصة عند النساء المتزوجات إذ لوحظ أن الغالبية العظمى من محاولات الانتحار عند الإناث، هي عند فئة المتزوجات، معزوةً إلى الخلافات العائلية المستمرة بين الأزواج،

والتي تؤثر بدورها على الأبناء، فتزداد نسبة الانتحار ومحـــاولات الانتحـــار، كذلك فان الأسرة تمثل اللبنة الأساسية في تماسك الأفراد، والوقاية من الجريمة، والسلوك الشاذ، فإذا كان الجدار الأسري متصدعاً، فإن ذلك يؤدي إلى تفكــك الأفراد وعدم الترابط بينهم، وتظهر بالتالي عدم قدرة الأسرة على إنتاج فـــرد صالح وسوي للمجتمع، مما قد يؤدي إلى اللجوء إلـــى الســـلوك الانتحـــاري وخصوصاً إذا ما كان هناك تعامل سلطوي من قبل الآباء على الأبناء، أو مـــن الكبار على الصغار، كما تلعب العزلة والتهميش الاجتماعي لفئة الشباب تحديدا دوراً بارزاً في ارتفاع نسبة الانتحار بينهم كما سنلاحظ ذلـــك لاحقـــاً، وعنـــد شعور الفرد بعدم تقبل المجتمع له، وبأنه أصبح عالة على غيره فإنه يُقدم على الانتحار.

وتلتقي نتائج الدراسة مع دراسة (دوركايم، 1952) في حديثه عن التضـــامن الميكانيكي، باعتباره عاملاً مهماً من العوامل التي تعمل على الوقاية من الجريمـــة بشكل عام، وفي حديثه عن الانتحار الفوضوي أيضاً، الذي ذكر فيـــه أن الانتحـــار ينتج عند الأفراد عندما يشعرون بأن قيمهم أصبحت مهددة، وأن ضـــعف التـــرابط الاجتماعي هو الذي أدى إلى الفوضى الاجتماعية.

وتتفق أيضاً مع دراســـة كـــل مـــن (البداينـــه،1995) (والجهنـــي،1999) (والعقيلي،2001) (والصرايره، 2006) (وهلال، 2009)، والتي أظهرت نتائج تلك الدراسات أن العوامل الاجتماعية وتحديدا الخلافات العائلية هي الأكثر مسؤولية عن حدوث الانتحار، كما أكدت دراسة (غنية،1995) أن اضطراب المحـــيط الأســـرى للفرد هو العامل الأساسي في الانتحار ويشمل التفكك الأسري والقسوة والشدة فـــي التعامل مع الشابات، كما تلتقي مع دراسة كل من كراجتـــون ميللـــر (Cragton)، ودراسة بندر وشيلدر(Bander& Shelder)، زيلبورك (Zelbork)، الذين أكدوا أن الفشل في التكيف مع المجتمع، والحرمان العاطفي، وعدوان الأبوين، يؤدي إلى عدم قدرة الفرد على حب الآخرين فيقدم على الانتحار.

وتلتقي أيضاً هذه الدراسة مع نتائج المقابلة التي أجريت مع المبحــوثين فقــد أكد بعضهم منهم (آمنه، ح)، و(مريم، أ)، و(ريما، ع)، (احمد، خ)، وغيرهم بــأن الخلافات العائلية هي العامل الأول في وصولهم إلى مرحلة الانتحار.

وأكدت دراسة دبرا ونادين وثومسون(Debra &et. Al 2009)، أن النساء اللاتي يتعرضن للعنف هن أكثر ميلاً من غيرهن للانتحار.

وتختلف مع دراسة (الرشود،2006) الذي أوضح فيها أن العوامل الاجتماعية والنفسية هي عوامل ثانوية للانتحار.

وتختلف مع دراسة يانج وتشانج (Ying & chang 2009)، عندما توصلا إلى أن العوامل الاقتصادية هي العامل الأساسي في الانتحار، وقد يُعزى ذلك إلى اختلاف المجتمع الذي قاموا بدراسته.

وتلتقي هذه الدراسة أيضاً مع نظرية (البيت المحطم)، التي تؤكــد علــى أن البيت الذي يسوده التفكك ولا يوجد فيه روابط اجتماعيه قويه، هو البيت الذي يكون أفراده أكثر عرضة للإقدام على الانتحار.

أما العوامل النفسية فجاءت في المرتبة الثانية، بمجموع كلــي بلــغ (744) حالة، ومتوسط حسابي(72،41) وبنسبه مئوية بلغت (32,97%) منها (840) حالة انتحار تام، و(640) محاولة انتحار خلال العشر سنوات الأخيرة كعامل مؤدي إلى السلوك الانتحاري، وهذا عائد إلى عدة أمور، أهمها: عدم القدرة على التكيف بين الفرد والبيئة المحيطة به، وقد يؤدي إلى وجود القلق والتوتر والإحباط عند الفرد، فيدفعه ذلك إلى الانتحار، ولا يمكن لنا أن نُغفل بعــض العوامــل النفســية، فهــي أمراض عضوية موجودة أصلا عند الفرد تدفعه إلى الانتحار.

وهذه النتيجة تتفق مع ما أشارت إليه نظرية الإحباط في أن الإحباط كامن في شخصية الفرد أو في البيئة المحيطة به، وتتفــق مــع دراســة كراجتــون ميللــر (Cragton) وكلارك (Klarc)، وتيجر (Tiger) عندما أكدوا بــان الفشــل فــي

التكيف مع المحيط الخارجي بـالفرد، وعـدم الشـعور بالأمـان الـداخلي، وأن الاضطراب السلوكي والفزع والتوتر هي العوامل الأساسية المؤدية للانتحار، وتتفق مع جاء به كارل مينتجر(Meninger) بأن هناك عوامل ونزعات تتفاعل معاً فـي الشخصية تفاعلاً ديناميكياً تحت شروط معينة، يسود أحدها فيؤدي بصـاحبه إلـى الانتحار.

وقد أكد عدد من المبحوثين منهم (توفيق، ج)، و(ذياب، أ) و(ابـراهيم، س) وغيرهم، بأن الضغوط النفسية التي كانوا يعيشونها هي التي دفعتهم للانتحار.

ثم جاءت العوامل الاقتصادية في المرتبة الثالثة بجموع كلي (287) حالـة، منها (28) حالة انتحار تام، و(259) محاولة انتحار، ومتوسط حسابي بلغ (28،7)، وبنسبة مئوية (13،7)، ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن العوامل الاقتصادية تلعـب دورا مهما في السلوك الانتحاري، الناتج عن العوامل الاجتماعية والنفسـية، فقـد يكون الخلاف العائلي المستمر بين الأزواج ناتجاً عن عوامل اقتصاديه، كالفقر مثلا كما أن الخلافات بين الآباء والأبناء أحيانا تنشأ عن ضعف أو قلة الـدخل المـالي للأسرة، وهذا ما أكده المبحوث (خليل، ق) بأن قلة الدخل المالي وعدم توفر فرصة عمل مناسبة هي التي دفعته للإقدام على الانتحار، وقد ينتج عـن ذلـك الإصـابة ببعض الحالات النفسية المصاحبة لذلك، كالقلق والاكتئاب والإحباط واليأس فيكـون القرار الأخير هو الانتحار، للهروب من تلك المعاناة.

وأشارت النتائج إلى وجود حالات انتحار ناتجة عن عوامل عاطفيه؛ بمعنـى أنها لم تكن من بين النسب العالية، حيث بلغت خلال العشر سـنوات (52) حالـة، موزعة ما بين الانتحار التام والانتحار غير المكتمل، وهذا قد يقودنا إلى الرجوع إلى العوامل الاجتماعية ولا سيما السلطة الأبوية وتحكم الآباء بالأبناء أحيانا، ممـا قد يدفع بالبعض إلى التفكير بالانتحار في إشارة إلى أن البيت الذي يمارس فيـه الضغط الداخلي والقسوة يحدث فيه تصدع أسري يؤدي إلى الانتحار أحيانا، أضف إلى ذلك طبيعة العادات والتقاليد التي يتعامل بها المجتمع الأردنـي خاصـة فـي

حالات الزواج، والمتمثل برفض الأهل زواج ابنتهم من خارج العائلة هو الذي يدفع البعض للانتحار حيث أفاد المبحوث (ثائر، ح)، بأنه أطلق النار على نفسه لـــرفض والد الفتاة التي يعشقها من تزويجها إياه.

أما الفشل في الدراسة بوصفه عاملاً من العوامل المؤدية إلى الانتحار، فيعود بالأساس إلى التنشئة الاجتماعية، والقيود التي تفرض على بعض الأبناء من الآباء، ومن بعض العادات والتقاليد السائدة، فيقدم الفرد على الانتحار، خوفا من الفضيحة والوصم الاجتماعي، وهذا ما يتوافق مع دراسة دوركايم في تناوله للانتحار الأناني، وأن شعور الفرد بأنه هو المسؤول عن جلب المتاعب لأهله، هو الذي يدفعه إلـــى الانتحار، وكذلك تتطابق هذه النتيجة مع نظرية الوصـــم لبيكـــر(Becker,1963) عندما يتم إلصاق الوصم الاجتماعي بالفرد بأنه فاشل أو منحرف فانه يقـــدم علـــى الانتحار، وتتفق مع نظرية فرويد (Frued) بأن ضعف الأنا وسيطرة ألهو علـــى الشخصية هي التي تولد السلوك الجرمي عند الأفراد وهي ناتجة عن شـــدة كبـــت الرغبات والشهوات الكامنة في أعماق النفس، فتجد لها فرصة في ضعف الأنـــا أو الأنا العليا، فتظهر بشكل سلوك مضطرب يدفع الفرد نحو الإقدام على الانتحار.

2. دلت النتائج أن زيادة معدلات الانتحار من حيث العدد في المناطق الحضرية.

أكثر منها في المناطق الريفية، وأن معدلات الانتحار في المنـــاطق الريفيـــة أكثر منها في المناطق الحضرية عند احتساب النسبة المئوية لكل 100 ألـــف مـــن السكان.

ويعود ذلك إلى قلة فرص العمل في تلك المناطق، حيث ترتفع نسب البطالـــة والفقر، لعدم وجود المؤسسات التجارية والمصانع الكبرى، كما في المدن الحضرية التي تعمل على توفير فرص عمل بشكل أكبر أمام العاطلين عن العمل والـــراغبين فيه، وذلك لقلة الخدمات ووسائل الترفية فيهـــا أيضـــاً، بالإضـــافة إلـــى القيـــود الاجتماعية المفروضة على أبناء هذه المناطق، التي اكتسبوها من خـــلال التنشـــئة

الاجتماعية والترابط الاجتماعي اللذان يسودان تلك المناطق، مما يضطر هـؤلاء إلى الانتقال إلى المدن الكبيرة فيزيد ذلك من الأعبـاء الاقتصـادية والاجتماعيـة عليهم، فيؤدي ذلك إلى وجود حالة من الاغتراب عند الشباب تحديدا، الأمر الـذي يجعل التمرد والخروج على المعايير المألوفة، التي تعمل على ضـبط سـلوكيات الأفراد أمراً واردا، وهذا يؤكد ما ذهب إليه كـل مـن دوركـايم (Durkhiem) وميرتون (Merton)عندما تحدثا عن اللامعيارية والتناقض الواضح بين الأهـداف والطموحات لدى الأفراد والوسائل والإمكانات المتاحة والمتوفرة، مما قـد يـدفعهم إلى الانتحار. وتلتقي هذه الدراسة في هذا الجانب مع دراسة (العقيلي،2001)، الذي خلُص إلى نتيجة مؤداها أن معدلات الانتحار في المنـاطق الريفيـة ذات الكثافـة السكانية الأقل هي أعلى من المناطق الحضرية عند ربط معدلات الانتحار بمعدلات السكان فيها.

ويمكن أن نعد العوامل الثقافية – ولا سيما الثقافات المكتسبة بفعـل الغـزو الثقافي والتطور التكنولوجي، والعولمة، وقبول ثقافات الغرب غير المألوفة لـدينا، وبخاصة تلك التي لها آثاراً سلبيةً بارزةً وواضحةً على مقومات البناء الاجتماعي– تعدُ عاملا رئيساً من عوامل الانتحار، لدى فئة كبيرة من الشباب خاصة عند انزواء المعايير الاجتماعية التي تعد ضابطاً وحصناً منيعاً عند غير المتقبلين لمثـل تلـك الثقافات.

وعند ربط هذه النتيجـة بنظريـات الدراسـة فإنهـا تلتقـي مـع نظريـة دوركايم(Durkheim,1952) عندما تحدث عن اللامعيارية وعن الانتحار القدري، وكذلك تتفق مع نظرية الضبط الخارجي من حيث القيود المفروضة على الفرد في البيئة المحيطة به، فقد تدفع به إلى الانتحار.

3. دلت النتائج أن نسبة الانتحار عند الذكور أكثر منها عند الإناث بشـقيه التـام والمحاولة الانتحارية. ولتفسير ذلك فلا يجد الباحث مندوحة إلا العودة للتأكيـد

على التضامن الاجتماعي، بوصفه العامل الأساسي لذلك، إذ أن هذا التضامن قد ميز المجتمع الأردني أثناء الحرب على العراق، وقد عُزيت إليه انخفاض نسبة الانتحار عند الرجال في تلك السنوات أيضاً، بينما كان معدل الانتحار عند الإناث ضمن المعدل السنوي لعدد حالات الانتحار لديهن.

وتلتقي هذه النتيجة مع ما ذهب إليه كل من (العقيلي،2001)، (والرشود،2006)، (والصرايره،2006). وتختلف ما ذهب إليه كل من (البداينة،1995ب)، و(شاه وبات وماكينزا)(Shah &et.al 2009) ، الذين توصلوا إلى أن نسب الانتحار عند الإناث أكثر منه عند الذكور.

4. دلت النتائج أن أكثر الوسائل المستخدمة في الانتحار هي المواد السامة للمجموع العام، تليها وسيلة الشنق، وأن السلاح الناري هو الأكثر استخداماً للانتحار التام، وفي المحاولة الانتحارية حلّت المواد السامة أولا.

وعند تفسير ذلك فإننا نجد أن المواد السامة هي وسيله يسهل الحصول عليها، لوفرتها، وتستخدم غالباً عند محاولات الانتحار، وذلك كوسيلة من السهل تفادي الآثار الناجمة عنها عندما يتم إسعاف الشخص في الوقت المناسب، وقد دلت النتائج على أن هذه الوسيلة غالباً ما تستخدم من قبل الإناث أكثر من الرجال، وهي من الوسائل غير العنيفة التي يمكن تلافي أثارها بسرعة، ويمكن أن يكون اللجوء إليها لإرسال رسالة للآخرين للتعبير عن معاناة الشخص الذي أقدم عليها، ومن أجل تسليط الضوء على مشكلته، وجعل الآخرين في حالة تأنيب الضمير، والندم على موقفهم تجاه الشخص.

أما الشنق فيعتبر من الوسائل العنيفة، وغالباً ما يستخدمها الذكور أكثر من الإناث، وتحتاج إلى عزم وتصميم في التنفيذ إذا لم تتدخل عوامل أخرى تمنع ارتكاب الانتحار، وهذه النتيجة تلتقي مع دراسة (الصرايره،2006) حيث بينت دراستها أن الانتحار بالمواد السامة قد احتل المرتبة الأولى في تلك الفترة.

ويتم تنفيذ الانتحار عبر وسيله الشنق في أوقات وفي أماكن يصعب على الآخرين توقعها ومشاهدتها، فمنهم من يختار الأماكن المهجورة أو المغلقة لتأكيد العزم والتصميم وعدم إعطاء فرصة للآخرين لإنقاذ حياته.

أما السلاح الناري فهو من أعنف الوسائل الانتحارية وأسرعها في النتيجة، وغالباً ما يلجأ الرجال إلى استخدامه، وخاصة عند اتخاذ القرار النهائي والحاسم بإنهاء الحياة لدى الشخص، فنلاحظ انه احتل المرتبة الأولى من بين الوسائل الانتحارية في حالة الانتحار التام وهذا معناه أن الأشخاص الذين انتحروا بهذه الوسيلة، كانت لديهم النية والعزم والتصميم على الانتحار.

وبالنظر إلى معدلات الانتحار التام بهذه الوسيلة فان النتيجة التي وصلت إليها الدراسة كانت قاسماً مشتركاً مع النتائج التي توصل إليها كل من (البداينه، 1995ب) (والعقيلي،2001) حيث أشارت نتائج دراستهما إلى أن وسيلة السلاح الناري قد احتلت المرتبة الأولى في تلك الفترة، وتختلف هذه النتيجة مع ما وصلت إليه (الصرايره،2006) حيث جاءت وسيلة السلاح الناري لديها في المرتبة الثالثة.

ودلت النتائج أيضاً إلى أن وسيلة إلقاء النفس من مرتفع، قد أخذت تتزايد في الآونة الأخيرة، وذلك بفعل تسليط الأضواء على مرتكبيها من قبل وسائل الإعلام، واهتمام المسؤولين بهؤلاء الأشخاص وحل مشاكل بعض منهم، مما شجع الآخرين على القيام بمثل هذه المحاولة، طمعاً في الحصول على مكاسب شخصية من جراء ذلك، حيث أكدت المبحوثة (سناء، أ) ذلك بقولها: إنها قامت بمحاولة الانتحار للفت الانتباه إليها من أجل الحصول على وظيفة، تقليداً لإحدى الفتيات وتدعى (ج، هـ)، التي حاولت الانتحار بإلقاء نفسها من فوق إحدى العمارات، حيث تابعت وسائل الإعلام قصتها وتم نشر بعض الأخبار التي تؤكد استجابة المسؤولين لطلباتها بالحصول على وظيفة.

أما الحريق، فهي من الوسائل العنيفة التي تترك آثاراً سيئة على مرتكبيهـــا، وتشير النتائج إلى أن اللجوء إلى هذه الوسيلة في تناقص واضح، خلال الأعـــوام الأخيرة مقارنة عما كانت عليه في السنوات السابقة، وعادة ما يتم اســـتخدام هـــذه الوسيلة من قبل الإناث، خصوصاً في القضايا التي تتعلق بالشرف، من أجل إخفـــاء العلامات الدالة على ارتكاب الفتاة لفعل يمس شرف وكرامة الأهل والعائلة.

وهذه النتيجة اقرب ما تكون متفقة مع دراسة دوركايم (Durkheim,1952) في الانتحار الايثاري، والانتحار القدري، فالإيثاري عندما يكون الهدف هو مصلحة العائلة والأسرة، فتقدم الفتاة على الانتحار بهذه الوسيلة لإخفاء الآثار الدالـــة علـــى فعلها، وفي الانتحار القدري كانتحار الشخص عند دخوله إلى السجن هربـــا مـــن الوصمة الاجتماعية، وعدم قدرته على التكيف داخل السجن.

ولربط هذه النتيجة بالنظريات المستخدمة في الدراسة، فإن نظرية الوصم كما أوردها بيكر(Becker,1963) تتفق مع هـــذه النتيجـــة، فـــالخوف مـــن الوصـــم الاجتماعي تجعل كثير من الناس يتحاشون الإبلاغ عن بعض الحالات التي يتم فيها الانتحار، كالانتحار الناجم عن تناول جرعة زائدة من المواد المخدرة أو الإدمـــان على المخدرات، فتسجل المسألة على أنها تناول مواد سامة أو كمية مـــن الـــدواء وذلك لتجنب التصاق الوصمة الاجتماعية بالشخص وأهله.

5. دلت النتائج على أن أكثر الفئات العمرية ارتكاباً للانتحار هي فئة الشباب مـــن سن (18–27) سنة، تلتها الفئة من سن (28–37) ســـنة، وأن اقـــل الفئـــات العمرية هي فئة (48 فما فوق).

أما تفسير بروز الانتحار بمعدلات عاليه بين الشباب، خصوصـــاً فـــي ســـن الشباب من (18–38) عام، فيُعزى ذلك إلى ما يلي:

1– الضغوط الاجتماعية العالية على تلك الفئة، المتمثلة بتأخر سن الزواج لدى الجنسين، في ظل الظروف المالية الصعبة، وارتفاع نسب البطالـــة بـــين

الشباب، وخاصة عند الإناث في هذه المرحلة.

2-عدم الاستقرار النفسي والعاطفي لدى هذه الفئة، نتيجة تلك الظروف الصعبة، خاصة عند الإناث اللواتي أصبح مصيرهن معلقاً من ناحية الزواج، بالحصول على وظيفة في أغلب الأحيان.

3- عدم وجود مراكز تدريب مهني، تعمل على تأهيل هؤلاء الأشخاص تأهيلاً مناسباً، لمواجهة صعوبات الحياة.

4- الخلافات المستمرة التي تنشأ ما بين الأزواج، وخاصة في السنوات الأولى من الزواج، حيث أشارت الدراسات والإحصاءات الرسمية، إلى ارتفاع نسب الطلاق في السنين الأولى من الزواج.

5- السلطة الأسرية القاسية التي تمارس على الأبناء، وخاصة على الفئات العمرية الأقل، فكلما ارتفعت الفئة العمرية قلت السلطة الأسرية، وحصل أفرادها على الاستقلال المالي، وأصبح الفرد يحتل مكانة اجتماعية في المجتمع.

أما النظريات الاجتماعية التي تلتقي مع هذه النتيجة، فتلتقي مع دراسة دوركايم(Durkhiem,1952)، بإشارته إلى أن التضامن الميكانيكي بين الأفراد، يعمل كدرع واقٍ لهم من الجريمة والانحراف، فلا بد من أن تكون المعايير الاجتماعية تعمل على توفير العدالة بين الجميع، وان يتحقق لأفراده ما يسعون إليه، لا أن تكون مجرد قيود وحواجز تقف أمام طموحاتهم ورغباتهم، فعندها يصبح التمرد والخروج على تلك المعايير، أمراً واردا إن لم يكن ضرورياً.

كما أن نظريه الضبط – بشقيه – الداخلي والخارجي تشير إلى أن الأشخاص ذوي الضبط الذاتي المرتفع، هم اقل عرضه للانحراف من غيرهم، وهذا يندرج على الانتحار أيضاً، إذ أن الظروف المحيطة بالفرد-ومدى قدرتها على ضبط سلوكه هي التي تعمل على تحصينه عن الانتحار والوقاية منه.

وتختلف هذه النتيجة مع ما ذهب إليه دوركايم(Durkhiem,1952) في دراسته، عندما أشار إلى أن معدلات الانتحار بين كبار السن مرتفعه في البلاد التي تم دراستها، وهذه عائد إلى طبيعة تلك البلدان، التي ينعدم فيها وجود الروابط الاجتماعية ، وغياب الدين عن حياتهم أيضاً، لذلك فالنسب مرتفعه وغاليه لديهم .

وهذه النتيجة تتفق مع ما ذهب إليه الباحث في تناوله لسبل الوقاية من الانتحار عندما أشار إلى تعزيز الجانب الديني عند الشباب، والتركيز على التنشئة الاجتماعية السليمة فهما الدرع الواقي من السلوك المنحرف.

6. دلت النتائج أن نسب الانتحار العالية تركزت عند فئة غير العاملين، ثم فئة ربات البيوت ثم فئة العاملين وأخيراً فئة الطلاب، وفي حالة الانتحار التام حلّت فئة غير العاملين أولاً، ثم فئة العاملين، ثم فئة ربات البيوت، وأخيراً فئة الطلاب، وفي المحاولات الانتحارية كانت فئة غير العاملين أولاً، ثم فئة ربات البيوت، تلتها فئة الطلاب، وأخيراً فئة العاملين.

ويمكن تفسير هذه النتائج، بأن فئة العاطلين عن العمل هم أكثر الأشخاص عرضه للضغوط الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً وأن جُل هذه الفئة هم من الشباب من سن (18-37)عام.

وتلتقي هذه النتيجة مع نتيجة دراسة يانج وتشانج (Ying & chang,2009)، عندما توصلا إلى أن ارتفاع نسبة البطالة بين النساء تقلل من نسب الانتحار عند الرجال؛ وذلك لتوفر فرص العمل لديهم أكثر منها عند النساء.

وقد بينت النتائج وجود علاقة ذات دلالة بين معدلات البطالة والانتحار، فالبطالة تعتبر عاملا مهما في تعرض الفرد إلى المتاعب النفسية، والمشاكل الاجتماعية، خصوصاً عند المتزوجين، فمعظم الخلافات العائلية التي تنشأ بين الآباء والأبناء، وبين الأزواج أنفسهم، تعود إلى الأوضاع المالية المتدنية للأسرة. ولا بد هنا من ذكر التغير الاجتماعي والاقتصادي اللذين طرءا على الأردن في

العقدين الأخيرين، حيث زادت البطالة بنسبة عالية، وعُزيت إلى الفساد المالي والإداري والتخبط الرسمي في التخطيط، وغياب العدالة في توزيع الفرص، والواسطة والمحسوبية، مما أدى إلى مشاكل اجتماعية وخلافات عائليه، حيث أصبح الفرد يعيش في حالة اضطراب دائم، وتلاطم ثقافي، فبات لا يقدر على مجاراة التقدم والحداثة، لما تتطلبه من جاهزية مالية واجتماعية وفكرية، ونتيجة للتغيرات الكبيرة التي يواجها الفرد وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه، دفع ببعضهم إلى اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة لتحقيق ما يصبو إليه، وهذا ما أكدّه كل من دوركايم(Durkhiem,1952)، وميرتون (Merton,1968) في أن تلك العوامل هي التي تؤدي إلى ظهور الأنومي (Anomie)؛ نتيجة لعدم توفر الوسائل المشروعة.

أما ربات البيوت فإن أغلب الحالات المُسجلة هي محاولات انتحار، ويمكن تفسير ذلك على أنها رسائل تهديد للأزواج أو للأبناء أو للمجتمع، نتيجة الضغوط التي تعيشها المرأة في بعض الحالات، خاصة عندما لا تجد من يمد يد العون والمساعدة لها، سواءً من الأهل أو من المجتمع، بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية، فهي بذلك تبعث برسالة استغاثة ونجدة لإنقاذها من الوضع القائم الذي تعيشه.

أضف إلى ذلك طبيعة المرأة الأردنية، كما أشار لها (البداينه،1995ب)، فهي تعاني من نتائج التنشئة الاجتماعية، القائمة على تحمل المصاعب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، من خلال دفن الصراعات وعدم إظهار المشكلات، الأمر الذي يعني تدخل أطراف خارجية من أجل الحل، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات التي قد تصل إلى الطلاق، وهذا ما تحاول المرأة تجنبه.

أما فئة الطلاب، فغالباً ما يعانون من الخوف من الفشل الدراسي، ومن ضغوط المجتمع المحيط بهم، فيصاب بعضهم بحالات انفعالية، ناتجة عن تلك الضغوط المتفاعلة إيجابيا مع طبيعة التغيرات الفسيولوجية والنفسية في تلك المرحلة

من العمر، فيقدمون على الانتحار، تجنبا للوصم الاجتماعي، لهذا فالفئات الثلاثة الوارد ذكرها وكما أشار إليها (العقيلي،2001)، هي فئات غير مستقلة اقتصادياً، وتعتمد على غيرها في إعالتها، وهذا يؤدي إلى تزايد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية عليهم، التي قد تدفع بهم إلى الانتحار، وتؤكد هذه النتيجة على ما ذكره جبرائيل تارد (Tard) الوارد ذكره عند (الغزوي والبنوي،1996)، من أن العمل وحده هو عدو الجريمة الأول.

أما فئة العاملين، فقد احتلت المرتبة الأخيرة في مجموع حالات الانتحار ومحاولاته، بينما جاءت في المرتبة الثالثة من حيث عدد حالات الانتحار التام، ويُعزى ذلك إلى أن العاملين يقدمون على الانتحار، عندما لا يستطيعون مواجهة الضغوط المترتبة عليهم اجتماعيا واقتصادياً، ويعود ذلك إلى تدني مستوى دخل للفرد، وعدم القدرة على مجاراة متطلبات الحياة الآخذة بالازدياد يوما بعد يوم، وتلتقي هذه النتيجة مع ما ذهب إليه ميرتون (Merton)، عندما تحدث بأن هذا التعارض هو تعارض طموحات الفرد وأهدافه مع الوسائل المشروعة، لتحقيق تلك الأهداف ، مما يُشكل ضغطا عليه وتظهر حالة الأنومي (Anomie)، ونتيجة لذلك فإن الفرد يبحث عن وسائل غير مشروعه لتحقيق تلك الأهداف ومنها الانتحار (Merton 1967).

لكن نظرية الضبط الذاتي تخالف ذلك، فهي تقوم بالتركيز على تحصين الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية السليمة، عن طريق الالتزام بمعايير السلوك السوي، للمجتمع وعدم الاتجاه نحو السلوك المنحرف، وهذا ما أكده الباحث ويسعى للخروج بتوصيات تحقق تلك الأهداف.

وقد يقدم بعض الأشخاص على الانتحار بعد الأزمات الاقتصادية، وهم من فئة العاملين بأعمال حرة، عندما يتعرضون لخسائر مالية كبيرة، تجعلهم يفقدون مكانتهم الاجتماعية، وقد يؤدي ذلك إلى دخول بعضهم إلى السجن، فيشعرون

بالاغتراب والعزلة، وهذا يؤكد ما ذهب إليه (دوركايم)، في أن الشعور بالعزلة قد يدفع بالأفراد إلى الانتحار (Durkhiem,1952).

7. دلت النتائج أن أكثر حالات الانتحار كانت عند فئة العزّاب ، ثم فئة المتزوجين، ثم فئة المطلقين، وأخيراً فئة الأرامل.

ويُعزى ذلك إلى:

أ- قلة فرص العمل لدى الشباب.

ب- تأخير سن الزواج نظراً للكلفة الاقتصادية العالية للزواج وارتفاع المهور.

ج- زيادة نسبة العنوسة.

وهذا يقودنا إلى الحديث عن ضرورة إتباع المنهج الإسلامي في هذه المسألة، فالدين الإسلامي حث على الزواج المبكر، وعلى التقليل من المهور وعدم المغالاة فيها، لتحصين الشباب من الوقوع في المعاصي، التي قد تؤدي ببعضهم إلى الانتحار، للتخلص من آثار تلك المعاصي، التي قد تجلب لهم العار والوصم الاجتماعي، وخاصة عند الإناث كما أشرت سابقا.

أما نسب الانتحار عند المتزوجين، فتعزى إلى الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على بعض منهم، وخاصة عند الإناث. أما حالات الانتحار بين الأرامل فتشير النتائج إلى قلتها، حيث بلغت (30) ثلاثون حالة خلال العشر سنوات، وهذا مؤشر على أن المجتمع الأردني يسوده التكامل والترابط بين أفراده في هذا الجانب، وغالباً ما تكون حالات الانتحار عند هذه الفئة، ناتجة عن الأمراض النفسية التي يعاني منها بعضهم. أما فئة المطلقين؛ فنظرة المجتمع لهم، تزيد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، والنفسية عليهم، فيميلون إلى الانتحار، خاصة عندما يكون الطلاق بعد تكوين الأسرة، مما يزيد من المتاعب والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، فما يتبع الطلاق من أمور ماليه قد يدفع ببعضهم

إلى الانتحار.أضف إلى ذلك أن نظرة المجتمع هي وصمة سلبية في جبين المُطلّق خصوصاً عند النساء، وتجنبا لهذه الوصمة فإنهم يقدمون على الانتحار.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة دوركايم (1897) بقوله: إن الانتحار بين الأرامل والمطلقين أكثر منه عند المتزوجين، بينما تلتقي مع دراسة (البداينه،1995أ)، (والعقيلي،2001)، ودراسة (كلثوم، 1995)، في إشارتهم إلى أن نسب الانتحار بين العزّاب أكثر من نسبته عند الفئات الأخرى، وتختلف مع دراسة (الجهني، 1999)، (والصرايرة، 2006)، اللذان خلُصا إلى نتيجة تقول إن الانتحار بين المتزوجين أكثر من العزّاب .

8- كما بينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الطلاق والانتحار، وبين البِطالة والانتحار، ويتضح ذلك من خلال تفسير وجود معدلات الانتحار العالية عند فئات غير العاملين والعزاب وفئة الشباب من (18-27) فهذه الفئات هي التي تتركز فيها نسب البطالة العالية جداً، أضف إلى ذلك فإن هذه النتيجة تؤكد أيضا على أن المناطق التي ترتفع فيها معدلات البِطالة هي الأكثر في معدلات الانتحار عند احتساب عامل الكثافة السكانية مع عدد حالات الانتحار.

وتبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانتحار مع الكثافة السكانية.

2.4 التوصيات

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فقد تم صياغة التوصيات التالية:

1- تعزيز الجانب الديني، لزيادة الترابط والتكافل الاجتماعي، والسير على النهج الإسلامي فيمًا يتعلق بالتنشئة الاجتماعية، وفي أمور الزواج للتخفيف من الزيادة الواضحة في معدلات الطلاق.

2- تفعيل دور المؤسسات الرسمية ذات العلاقة، للعناية بالأسرة وحماية أفرادها من التفكك الأسري والانحراف.

3- تفعيل دور المؤسسات المهنية في جميع المحافظات، لتحفيز الشباب للالتحاق بها للتخفيف من معدلات البِطالة نظراً لدورها البارز في ارتفاع معدلات الانتحار.

4- إيجاد مركز وطني يأخذ الصفة الرسمية ويعنى بقضايا الانتحار ومتابعة أحوال المنتحرين، ويكون لديه قاعدة معلومات كاملة عن قضايا الانتحار.

5- إيلاء المناطق الريفية في الأردن العناية اللازمة من كافة الجوانب، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، للقيام بدورها كمجتمعات محلية تعمل على الوقاية من الجريمة بشكل عام والتخفيف من الانتحار بشكل خاص.

6- دعوة وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة للقيام بالدور الايجابي عند تناول ظاهرة الانتحار، وإبراز الآثار السلبية للانتحار على الفرد والمجتمع.

7- تفعيل القوانين الجزائية المتعلقة بقضايا الانتحار، من أجل تحقيق الردع العام والخاص للفرد والآخرين.

8- دعوة وزارة التربية والتعليم، والجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني، لتبني برامج إرشادية وتوجيهية للحد والتخفيف من معدلات الانتحار.

المراجـــع

أ - المراجع العربية:

إبراهيم، أكرم نشأت (2005). **علم النفس الجنائي**، الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد(1992). **مقدمة ابن خلدون – كتـاب العبـر وديوان المبتدأ والخبر**، لبنان، بيروت: مكتبة لبنان.

ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمـد بـن مكـرم الإفريقـي المصـري (1980). **لسان العرب المحيط**، المجلد الثالث من القاف إلـى اليـاء، لبنان، بيروت: دار لسان العرب.

أبو دلو، جمال(2009). **الصحة النفسية**، الأردن، عمان: دار أسـامه للنشـر والتوزيع.

أحمد، عبدالرحمن توفيق(2006). **دروس في علم الإجرام** ، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

البخاري، محمد بن اسماعيل بن ابراهيم(2003). **صحيح البخاري**، تحقيق طـه عبدالرؤوف سعد، مصر، القاهرة: مكتبة الإيمان.

البداينة، ذباب (1995ب). **جريمة قتل النفس في المجتمع الأردني – دراسة من وجهة نظر علم الاجتماع** ،السعودية، الرياض: مجلة جامعـة الملـك سعود م7، العدد الثاني.

البداينة، ذياب موسى(2003). **واقع وآفـاق الجريمـة فـي الـوطن العربـي**، السعودية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلـوم الأمنيـة، الطبعـة الثانية.

البداينة، ذياب(1995أ).**اختبار نظرية دوركايم في الانتحار– دراسة تطبيقية على حالات الانتحار في المجتمع الأردني**، مجلة العلوم النفسية ص2–3.

جابر، سامية(1984). **الانحراف الاجتماعي**، مصر، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الجميلي، فتحية عبدالغني(2001). **الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة**، الأردن، عمان: المكتبة الوطنية.

الجهني، أحمد(1999). **خصائص مرتكبي جريمة قتل النفس في منطقة المدينة المنورة للفترة من 1986-1998**، رسالة ماجستير غير منشورة.

جوده، جهاد، وعلي حموده(2006). **علمي الإجرام والعقاب**، الإمارات العربية المتحدة، دبي: أكاديمية شرطة دبي.

الجيوش، ناجي(1990). **الانتحار دراسة نفسية اجتماعية للسلوك الانتحاري**، سوريا، دمشق: مؤسسة الشبيبة للإعلام والنشر.

الحديدي، مؤمن(1993)، **الانتحار شنقاً كيف ولماذا**، الأردن، عمان: مجلة الشرطة، العدد 194، ص ص 41-42.

الخرابشة، عبد(1997). **العولمة الاقتصادية**، الأردن، عمان: كرّاس مطبوع، ديوان المحاسبة.

خراشي، عادل عبدالعال (2008). **مدى مسؤولية الشريك الجنائية عن الاشتراك في فعل الانتحار**، مصر، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية .

خليل، عبدالكريم خليل (2009). حالات الانتحار كيف نتعرف عليها ونمنع حدوثها، الأردن، عمان: مقال مترجم، **مجلة الشرطة**، العدد 343، ص27.

دائرة الإحصاءات العامة، التقرير الإحصائي السنوي من عام 2000-2009.

الدباغ، فخري(1986). **الموت اختياراً – دراسة نفسية اجتماعية لظاهرة قتل النفس**، لبنان، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية.

الدوري، عدنان(1985). **جناح الأحداث المشكلة والسبب**، دولة الكويت، الكويت: منشورات ذات السلاسل.

ربيع، عماد محمد، وفتحي الفاعوري، ومحمد العفيف(2010). **أصول علم الإجرام والعقاب**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

الردايده، عبدالكريم(2006). **الجامع الشرطي**، الأردن، عمان: دائرة المطبوعات والنشر.

الرشود، عبدالله بن سعد(2006). **ظاهرة الانتحار التشخيص والعلاج**، السعودية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

رضوان، سامر جميل (2002). **الصحة النفسية**، الأردن، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

الزعبي، احمد حسن(2009). **حفل انتحار**، شبكة الانترنت، موقع سواليف الالكتروني، متوفر عبر:
http://www.sawaleif.com/article.asp?p=425

الساري، سالم، وخضر زكريا(2004). **مشكلات اجتماعية راهنة – العولمة وإنتاج مشكلات جديدة**، سوريا، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق(2007). **سنن أبي داوود**، لبنان، بيروت: دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع.

السعودية، الرياض:

السعيد، كامل (2006). **شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات – الجرائم الواقعة على الأشخاص**، الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

سمعان، مكرم (1964). **مشكلة الانتحار– دراسة نفسية اجتماعية للسلوك الانتحاري**، مصر، القاهرة: دار المعارف.

الشاذلي، فتوح(2006). **أساسيات علم الإجرام والعقاب**، لبنان، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

الشرايعة، محمد عرفات(2006). **التنشئة الاجتماعية**، الأردن، عمان: دار يافا العلمية، ودار مكين للنشر والتوزيع.

الشرقاوي، ابراهيم عبدالرحمن(1991). **المخدرات آفة العصر**، دولة الكويت، الكويت: مطابع الخط.

الصالح، مصلح(2000). **النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية**، الأردن، عمان: مؤسسة الوراق.

الصرايرة، ولاء(2006). **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لضحايا الانتحار في المجتمع الأردني للفترة من 1995-2004**، رسالة ماجستير غير منشوره، الأردن، الكرك: جامعة مؤتة.

عبدالحفيظ، عزت مرزوق (2001). **أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الانحرافي**، رسالة ماجستير غير منشورة، مصر، أسيوط: جامعة أسيوط.

عبدالمنعم، سليمان (2003). **علم الإجرام والجزاء**، لبنان، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

عدس، عبدالرحمن ومحي الدين توق (2006). **المدخل إلى علم النفس**، الأردن، عمان: دار الفكر.

عدنان، رانيا(2009). الانتحار سمة أهل النار، الأردن، عمان: **مجلة الشرطة**، العدد 341، ص 26.

العفيفي، عبدالحكيم (1990). **الاكتئاب والانتحار**، مصر، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

العقيلي، أيمن(2001). **الانتحار في المجتمع الأردني – رؤية سوسيولوجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، عمان: الجامعة الأردنية.

العمر، معن خليل(2004). **التغير الاجتماعي**، الأردن، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

العمر، معن خليل(2005). **التفكك الاجتماعي**، الأردن، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع .

عوده، عبدالقادر(1998). **التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي**، لبنان، بيروت: مؤسسة الرسالة.

عوض، محمد محي الدين(1995).**الجريمة المنظمة**، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المجلد 10، العدد 19، ص7.

عياش، أحمد محمود (2003). **الانتحار نماذج حية لم تحسم بعد**، سوريا، دمشق: دار الفارابي.

العيسوي، محمد عبدالرحمن(2008). **الوقاية من الاضطرابات النفسية وسبل علاجها**، مصر، الجيزة: دار هلا للنشر والتوزيع.

الغرير، احمد نايل، وأحمد عبداللطيف أبو أسعد(2009). **التعامل مع الضغوط النفسية، الأردن**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الغزوي، فهمي، وعبدالعزيز خزاعله، ومعن خليل، ونايف البنوي، وجنان الطاهر(2006). **المدخل إلى علم الاجتماع**، الأردن، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الغزوي، فهمي، ونايف البنوي(1996). أنماط الجريمة في الأردن، مصر، القاهرة: **المجلة الجنائية القومية**، المجلد 39، العدد 2، ص ص128-142.

الغطيمل، عبدالله بن حمد(2000). معالم نظرية الانتحار في الفقه الإسلامي، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، المجلد الخامس، العدد 30، ص11.

غنية، عبيب(1995). **محاولة الانتحار لدى الإناث وعلاقتها بالعوامل النفسية والأسرية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

غيث، محمد عاطف(1966). **التغير الاجتماعي والتخطيط**، مصر، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية.

الفارس، عبدالملك بن حمد(2004). **جريمة الانتحار والشروع فيه بين الشريعة والقانون وتطبيقاتها على مدينة الرياض**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، الرياض.

فايد، حسين(2004). **دراسات في السلوك والشخصية – لاكتئاب النفسي – لهلع – اضطرابات الأكل – الانتحار – الغضب**، مصر، القاهرة: مؤسسة حورس الدولية.

الفوزان، عبدالله(2002). **قضايا ومشكلات اجتماعية معاصرة**، السعودية، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

قانون العقوبات الأردني رقم (16) لعام (1960).

قانون العقوبات العسكري رقم (58) لعام(2006).

القرضاوي، يوسف(2001). **شرعية العمليات الاستشهادية في الأراضي المحتلة**، شبكة الانترنت، موقع الشيخ القرضاوي، فتاوى وأحكام، متوفر عبر:
http://www.qaradawi.net/site/topics/article.asp?cu_no=2&item_no=1461&version=1&template_id=130&parent_id=17

القرطبي، أبي عبدالله محمد بن احمد الأنصاري(1986). **مختصر تفسير القرطبي**، اختصار ودراسة محمد كريم راجح، ج2، ص158، لبنان، بيروت: دار الكتاب العربي، ط2.

القهوجي، علي عبدالقادر(2002). **شرح قانون العقوبات – القسم العام**، لبنان، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

الكساسبه، فهد(2010). **وظيفة العقوبة ودورها في الإصلاح والتأهيل**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

كلثوم، تكفي(1996). **الانتحار في المجتمع الجزائـري: دراسـة سسـيولوجية ميدانية على مستوى مدينة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشـوره، الجزائر: جامعة الجزائر.

ليلة، علي، ومحمد الجوهري، وعليـاء شـكري (2010). **التغيـر الاجتمـاعي والثقافي**، الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

المجالي، سميح، وعلي المبيضين(2008). **شرح قانون العقوبـات العسـكري**، الأردن، عمان: دار الثقافة.

المحادين، حسين طه(2002). **قيم العمل – دراسة سوسيولوجية جيليـة فـي المجتمع الأردني**، لبنان، بيروت: دار الكنوز الأدبية.

محادين، حسين طه(2007). **زمكار– المشهد الثقافي في الأردن**، عمان: المكتبة الوطنية.

المحادين، حسين طه، وأديب عبدالله النوايسه(2007). **تعـديل السـلوك نظريـاً وإرشادياً**، الأردن، عمان: دار الشروق.

مديرية الأمن العام، إدارة المعلومات الجنائية، التقرير الإحصائي الجرمـي مـن عام(2000–2009).

منظمة الصحة العالمية، التقرير الإحصائي الجنائي لعامي (2008–2009).

مينارد، ليون(1987). **الانتحار والأخلاق**، سوريا، دمشق: دار دمشق للنشر.

ناصر، إبراهيم(2004). **التنشئة الاجتماعية**، الأردن، عمان: دار عمان للنشـر والتوزيع.

نجم، محمد صبحي(2002). **الجرائم الواقعة على الأشخاص**، الأردن، عمـان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

نجم، محمد صبحي(2006). **أصول علم الإجرام والعقاب**، الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني(1988). **صحيح سنن النسائي**، تحقيق محمد ناصر الألباني، السعودية، الرياض: مكتب التربية العربي.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج(2003). **صحيح مسلم**، مصر، القاهرة: دار ابن ابراهيم.

هلال، ناجي محمد(2009). **الانتحار في السجون بين التحليل النظري والدراسات الامبيريقية**، بحث منشور، دورية الفكر الشرطي، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، مركز بحوث الشارقة، المجلد 18، العدد الأول.

الوريكات، عايد (2008). **نظريات علم الجريمة**، الأردن، عمان: دار الشروق، الطبعة الثانية.

الوريكات، محمد عبدالله (2009). **أصول علمي الإجرام والعقاب**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الوريكات، محمد عبدالله (2010). **مبادئ علم الإجرام** ، الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية.

يسر، أنور علي و آمال عبدا لرحيم (1999). **أصول علمي الإجرام والعقاب**، مصر، القاهرة: دار النهضة العربية.

ب- المراجع باللغة الانجليزية:

Andics, M. Von(1947). **Suicide And The Meaning Of Life**, London, W. Hodge And Co. Ltd.

Becker, Haward(1963). **The Outsiders: Studies In The Sociology Of Deviance**, New York, Free Press, p9.

Marshall, B. Clinard(1964). **Anomiie And Deviant Behavior: a Discussion And Critique**, USA, New York: The Free Press Of Gluncoe.

Daher, Abatah Dabaan (1992). **The Level Of Depression And Anxiety In Male Juvenile Delinquents In Jordan**, USA, Indiana University Of Pennsylvania.

Debra, Houry & Nadine, Kaslow & Bartie, Thompson (2005). Depressive Symptoms In Women Experiencing Intimate Partner Violence,USA, **Journal Of Interpersonal Violence**, Vol. 20, Issue 11, P1467-1477.

Elizabeth A. Schilling, Robert h. Aselrrine, Jaime l, Glanovsky, Amy James, Douglas Jacobs, (2008). Adolescent Alcohol Use, Suicidal Ideation, And Suicide Attempts, **Journal Of Adolescent Health**, Vol 44, PP 335-341.

Emile, Durkheim (1952). **Suicide Study In Sociology**, UK, Londdon, p241, Trans By John A Spaulding & George Simposon.

Ewen, Robert, B. (1988). **An Introduction To Theoriec Of Personality**, Hills Dale, N.J, Lawrence Erlbanu Association Publisher, p 55-56.

Fruehwald, Stefen & Frottier, Patrick & Mastching, Teresa & Eher, Reinhard (2003). The Relevance Of Suicide Behaviour In Jail And Prison Suicides, **European Psychiatry**, Vol 18, Issue 4, pp 161-165.

Goode, Willam (1971). **Family Disorganization**, Harper And Brothers Pub, New York.

Greer, S.(1966). **Parental Loss And Attempt Suicide**, Brit.J. Psychiat, 112, p455>

Hussain, H. Zafri, A.(1997). Parasuicide In The Klang Vally Marriages, **The Arab Journal Of Psychiatry**, Vol.8,No.1,P42-48.

Williams, Kirk, R.(1984). Economic Source Of Homicide, Re-estimation The Effects Of Poverty And Inequality, **In American Sociological Review**, Vol 49, p 283.

Lester, David, & Krysinska, Karolina, E.(2008). **Suicide And Other Violence Toward The Self,** Center Of The Study Of Suicide, Blackwood, NJ, USA & Australian Institute For Suicide Research And Prevention, Griffith University, Brisbane QLD Australia.

Menninger, Karl (1948). **Man Against Himself**, New York, Hart Court Brace And Co .

Merton, k. Robert (1967).**Social Theory And Social Structure**, New York, The Tree Press, pp,215-216.

Gottfredson, Michael & Travis Hirschi(1990). **A General Theory Of Crime Palo Alto**, CA, Stanford University Press, p89.

Sellin, Thorsten (1968). **Criminology In The International Encyclopedia Of The Social Science**, New York, Macimillan And Free Press, p505.

Shah,Ajit, & Ravi Bhat, & Sheena Mackenzie, & Chris Koen(2009). Male To Female Sex Ratio Of Suicide Rates In Two Elderly Age-Bands And Socio-Economic Factors, **Journal Of Chinese Clinical Medicine**, Vol 41, N 11, PP 637-640.

Henry, McKay & Shaw, Cliford (1976). Chicago Criminologist, **British Journal Of Criminology**, Vol 16, N 19, p 3.

Sher, Leo & Oquendo, J. & John Mann(2001). Risk Of Suicide In Mood Disorders, **Clinical Neuroscience Research**, Vol 1, Issue 5, pp 337-344.

Kathrynie, M. Speaker, & George, J. Peterson(2000). School Violènce And Adolescent Suicide – Strategies For Effective Intervention, London, Routledge, **Educational Review**, Vol 25, Issue 1, P 65 -73.

Sutherland & Cressy (1960). **Principles Of Criminology**, New York, ps.3-5.

Ying, Yung, H.Hsiang & chang (2009). A Study Of Suicide And Socioeconomic Factors, **Peer Reviewed Journal**, Vol 39, N2, pp214-226.

Vold, GB.(1979). **The official Criminology**, Prepared by Thomas J. Berrard, Oxford University Press, N. Y. P8.

Zilboorg (1936). **Differential Diagnostic Types Of Suicide**, Arch Neurol And Psychiat, Vol 25, p270.

الملحق (أ)

دليل مقابلة

الاسم :	العمر :
الحالة الاجتماعية:	المستوى التعليمي :
المهنة :	مكان السكن :
تاريخ المقابلة :	كيفية إجراء المقابلة :

ما العوامل التي دفعتك للإقدام على الانتحار؟
هل فكرت في الانتحار سابقاً وكم مرة إن وجدت؟
هل كنت جازماً في انتحارك؟
هل اتخذت قرار الانتحار فجأة أم خططت له؟
ما الوسيلة التي قمت باستخدامها في عملية الانتحار؟
هل لجأت إلى من تعتقد انه يمكن أن يساعدك على حل لمشكلتك؟
ما الرسالة التي أردت إرسالها للآخرين من خلال إقدامك على الانتحار؟

الأسئلة حوارية وبما يخدم الحصول على المعلومات الدقيقة من قبل المبحوثين.

ظاهرة الانتحار

دراسة سيسيولوجية





دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن-عمان
هاتف: 5231081 فاكس: 96265235594+
ص.ب:366 عمان 11941 الأردن
E-mail:dar_alhamed@hotmail.com
E-mail:Daralhamed@yahoo.com

9789957328092